وزارة التعلـــــــيم العـــالي والبـــحـــث العلـــمي
جـــامعـــــة محمـــــد خيضـــر- بـــــسكرة-

كليـــة الحقـــوق و العلـــــــوم السياسيـــة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني
دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: سياسة مقارنة

إعداد الطالبة: شرايطية سميرة

إشراف الدكتور: مصطفى بخوش

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. فرحاتي عمر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة بسكرة**	**رئيسا**
د. بخوش مصطفى	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة بسكرة**	**مشرفا ومقررا**
د. لعجال أعجال محمد لمين	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة بسكرة**	**عضوا ممتحنا**
د.قوي بوحنية	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة ورقلة**	**عضوا ممتحنا**

السنة الجامعية 2010/2009

مقدمة

واكب عصر الأحادية القطبية تشكل خطاب سياسي وأكاديمي حول تراجع الحروب بين الدول أو الحروب الدولاتية و تزايد الصراع الدموي و الحروب الداخلية في كثير من أنحاء العالم ، حيث أفلحت المشكلات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن هذه الصراعات في أن تفرض نفسها على المجتمع الدولي بأسره و باتت دول بأكملها مهددة من الداخل ،وتشكك في استمرارها و وجودها كمجتمعات متكاملة لها هوياتها الخاصة المتميزة، ووصلت مؤسسات الدولة في هذه المجتمعات إلى درجة من الضعف أفقدتها القدرة على التصدي بفاعلية لهذه الاضطرابات الداخلي.

هذا النوع من الاضطرابات و المشاكل الأمنية التي طفت على سطح الواقع الدولي على اثر انهيار أنظمة الحكم في مناطق متفرقة من العالم، قدم إطار تفسيري لظاهرة جديدة هي **الدول الفاشلة** الذي واكب دخول لاعبين جدد في المشهد الدولي، مما فرض على الدراسات الأمنية التي كانت تركز على خطر الغزو العسكري كأهم مصدر للا استقرار إن لم يكن الوحيد إعادة بناء الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية ، فظهرت الحاجة إلى تبني مفهوم موسع للأمن ، وتحرك الاهتمام الأكاديمي صوب المزيد من الاهتمام بالجماعات والأفراد وحول شكل جديد من تهديدات الاستقرار الأمني التي اختلفت عن المخاطر التقليدية من حيث طبيعتها ،مصادرها ، وتحولت بوصلة بنى الخطابات الأكاديمية والسياسية نحو بعض الدول محدودة القدرات والإمكانيات التي قد تكون بيئة ملائمة للتهديدات الأمنية الجديدة القائمة على مفهوم اللا تماثل لأنها صادرة عن فواعل ما تحت دولتية وعلى مفهوم أزموي لأنها ذات طبيعة عبر وطنية و غير عسكرية.

أهمية الموضوع

من خلال ما سبق فان هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي:

أهمية الموضوع على المستوى العلمي:

نهاية الحرب الباردة وما تلا ذلك من انفجار الصراعات الداخلية والإقليمية قد طرح وبشدة توجها جوهريا في مجال الدراسات الأمنية، تمثلت أهم ملامح هذه التوجهات في إطارها النظري بإعادة النظر في بعض التغيرات الأساسية حول مسببات اللامن و الاستقرار الدوليين وطرحت محاور اهتمام بقضايا وموضوعات جديدة ،ويعتبر موضوع الدول الفاشلة من احدث المواضيع المدرجة في المؤسسات البحثية في الدول الغربية، ولان معظم الدول الفاشلة هي دول افريقية وبعضها عربية فان هذه الظاهرة تستدعي اهتمام أكاديمي من طرف المؤسسات العربية وتقديم شبكة قراءة وتحليل للظاهرة من خلال تفكيك العلاقة بين الدول الفاشلة وبين حالة اللااستقرار الأمني.

أهمية الموضوع على المستوى العملي :

على اعتبار أن تصدير المشاكل والاضطرابات التي تحدث في الدول الفاشلة أمر محتمل بل هناك من ينظر إليه على انه أمر حتمي فقد أصبح هذا الموضوع محل اهتمام مختلف الفواعل الدولية سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو إقليمية أو منظمات غير حكومية ،من جهة أخرى تظهر أهمية الموضوع على المستوى العملي من حيث كونه يبحث في منطق الأمننة وموضوعية الادراكات الحسية لمختلف الفواعل على الساحة الدولية لتهديدات الدول الفاشلة .

أسباب احتيار الموضوع

وبذلك فقد جاء اختيار الموضوع بناءا على الأسباب التالية:

الأسباب الذاتية:

في حدود الاطلاع فانه لا توجد دراسات سابقة على الأقل باللغة العربية وفي الجامعات الجزائرية قد سبق وان تناولت هذا الموضوع من نفس الزاوية و بالرغم من انه هناك اهتمام أكاديمي غربي بظاهرة الدول الفاشلة إلا أن معظمها ذات طابع ذاتي تضع الدول الفاشلة في قفص الاتهام وتنظر إليها كعدو في حد ذاتها، تشكل خطرا على المجتمعات الغربية يجب مواجهتها وبذلك فإنها دراسات تهتم بالدرجة الأولى بمصالح قوى معينة ولا تبحث في عمق الظاهرة.

من جهة أخرى تعد الدراسات الأمنية موضوع مركزي في السياسة العالمية الأمر الذي يشكل قوة دفع للبحث في المقاربات والمنظورات الأمنية الجديدة.

الأسباب الموضوعية:

تغير الترتيبات الأمنية العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، غير الخطاب الأمني اتجاه الدول الفاشلة وتشكل تصور مفاده ان عجز الدول عن أداء وظائفها الإستراتيجية يشكل تهديدا على الاستقرار الدولي وهو ما يعطي الحق لأطراف خارجية في التدخل السياسي والعسكري في شؤون الدول الفاشلة، وفي الغالب لم تؤدي هذه الحلول النمطية إلى إخراج هذه الدول من منطقة الفشل ،ولان الدول الفاشلة هي دول نامية ومعظمها افريقية لدرجة وصف القارة الإفريقية بالقارة الفاشلة، فيعتبر الموضوع جذابا من حيث كونه يبحث في واقع الانفلات الأمني ومسبباته في هذه الدول للكشف عن أكثر الأطراف تضررا من الفشل الدولاتي، لاستنباط ما إذا كانت المخاوف الدولية من مخاطر الفشل الدولاتي في محلها.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف

الأهداف العلمية :

بالنظر لعدم ملاءمة المنظورات التقليدية للأمن لتفسير التهديدات التي ربطت بالدول الفاشلة ،فقد ظهرت مجموعة من الحوارات و النقاشات النظرية حول الموضوع التي يتم الاستعانة بها لتقديم إطار تحليلي عام بنزعة بعيدة عن الأحكام الذاتية تعتمد على الحيادية و العلمية يتم التعرف من خلالها على العلاقة السببية و الوظيفية بين الفشل الدولاتي وتهديدات الأمن الجديدة، حتى يتم تقديم رؤية غير غربية عن الموضوع تبرز كتصور جديد بإمكانه أن يكون نقطة انطلاق لبناء نمط معرفي ومفهومي بديل لإدراك الجانب الخفي لسلوك الدول الكبرى اتجاه الدول الفاشلة.

-تهدف الدراسة كذلك إلى تقديم تشخيص لهذه الظاهرة انطلاقا من الميكانيزمات التي تشترط وجودها،و الإفرازات الداخلية و عبر الوطنية للفشل الدولاتي ليتم تقديم في الأخير صورة واضحة وعميقة عن الدولة الفاشلة.

-كما تهدف الدراسة إلى إبراز طبيعة المتغيرات الخارجية التي تلقي بظلالها على الدول الفاشلة من خلال الاشتراك في مسار الفشل الدولاتي من جهة ،و المساهمة في حالة اللاامن من جهة أخرى.

الأهداف العملية :

نظرا لما تمثله هذه الدول من مخاطر وما تحمله من توترات وحروب وصراعات فإنها

ستبقى احد التحديات الأساسية أمام المجتمع الدولي وتهدف هذه الدراسة على المستوى العملي لإظهار أن مواجهة تهديدات هذه الدول بمنطق استراتيجي امني لا يسمح بمعالجة هذه الظاهرة ولا يحقق سوى مصالح محدودة، إنما المطلوب هو معالجة هذه الظاهرة بمسبباتها العميقة وبشكل كلي عبر مقاربة شاملة تتبناها جميع الأطراف.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الدول الفاشلة من ابرز المواضيع التي جذبت الباحثين و مراكز البحوث وحتى الدوائر السياسية التي سخرت جملة من المؤسسات البحثية لدراسة هذه الظاهرة بالنظر لكون مستقبل الاستقرار بات مرهونا بعجز الدول عن أداء وظائفها وليس بتصارع القوى الكبرى من اجل السيطرة والقوة . وقد استندت هذه الدراسة إلى جملة من المصادر ،تقارير مراكز للبحوث و تقارير منظمات يمكن الإشارة إلى بعض منها:

1-الكتب:

مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة وعلى اثر سلسلة الانهيار السلطوي الذي شهدته بعض الدول والذي كان مصحوبا بنمط جديد من الفوضى ،حول العديد من الباحثين وجهتهم النظرية من دراسة سلوك الدول الكبرى والدول القوية نحو الاهتمام بمعضلة الدول الفاشلة، ومن أولى الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي شكلت قاعدة للانطلاق في هذا البحث نجد كتاب "الأفراد ،الدولة والخوف""People ,state and fear " للمنظر "باري بوزان""Barry Buzan " وقد تناول هذا المؤلف النظرة الموسعة للأمن الذي يتبناها بوزان منذ الثمانينات و تمت الإشارة إلى مفهوم الدول الضعيفة weak states ؛ حيث بعد أن قدم جملة من الخصائص البنيوية لهذا النمط من الدول ،قدم بوزان مقاربة حول التكلفة الأمنية لعجز الدول عن أداء وظائفها ،وفي حين ركز هذا المؤلف على التهديد الذي تشكله هذه الدول على مواطنيها ،فان بوزان قدم دراسات أخرى وسع من خلالها المستويات الأمنية التي تتأثر بالفشل الدولاتي.

في نفس السياق اهتم "روبرت روتبارف" "Robert I Rotbergمن خلال مؤلف "الفشل الدولاتي ، الضعف الدولاتي في زمن الرعب " State Failure State Weakness In a Time of Terror" ، بظاهرة الفشل الدولاتي ، حيث قدم عبر هذا المؤلف خصائص ومؤشرات الفشل

الدولاتي ثم تناول بالدراسة مجموعة من الدول الفاشلة التي قسمها حسب درجة فشلها إلى دول منهارة ودول ضعيفة،وحسب تأثيرها الأمني إلى دول ضعيفة خطيرة،ودول ضعيفة مسالمة.

الدراسات غير المنشورة:

من بين الدراسات غير المنشورة التي ربطت مابين ظاهرة الدول الفاشلة وما بين البيئة الأمنية التي عرجت عليها هذه الدراسة نجد أطروحة دكتوراه مقدمة من طرف الطالبة الباحثة " أنجيلا ماير "Angela Meyer "
الموسومة ب "التكامل الإقليمي وتأثيره على البنية ،الأمن واستقرار الدول الضعيفة-دراسة حالة أربع دول افريقية-
" L'intégration Régionale et son Influence Sur la Structure et la stabilité D'états،
faibles -L'exemple de quatre Etats Centrafricaine."

هذه الأطروحة التي تمت مناقشتها عام 2006 في مركز الدراسات والبحوث الدولية بباريس كانت تهدف بدرجة أولى– و يعود ذلك إلى طبيعة الدراسة – إلى تقديم حلولا لمعالجة هذه الظاهرة وهو ما وجدته الباحثة في حل التكامل الإقليمي ،حيث بداية أشارت الدراسة إلى العوامل المسببة للا استقرار وطرحها من منظور عجز هذه الدول على الاستجابة بشكل فعلي إلى الاحتياجات الأمنية الحالية وضمان مستوى امني فعال،في جزء آخر حللت الدراسة دور المؤسسات الإقليمية التي تشترك فيها هذه الدول علما أن مجال البحث قد حدد بأربع دول افريقية(الكاميرون ،الغابون ،التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى) ،بحيث أشارت الدراسة إلى العوامل التي جعلت هذه المؤسسات محدودة التأثير على الوضع الأمني لهذه الدول ،بناءا على هذه القاعدة وبالاستعانة بجملة من نظريات التكامل قدمت الدراسة جملة من الحلول تمثلت أساسا في تفعيل المؤسسات الإقليمية في إدارة وتسيير الأمن من خلال توسيع حقل نشاطاتها وتقوية هامش العمل والسيطرة حتى تتمكن من تقوية البنى الدولتية وضمان عملها على المستوى الأمني.بالرغم من تقاطع هذه الأطروحة مع هذه الدراسة في نقطة تأثير العجز الوظيفي للدول على الاستقرار الأمني ،إضافة إلى ارتكاز الأطروحة على المفهوم الموسع للأمن ،إلا أنها تختلف عنها من حيث عدم اهتمامها بالتهديدات الأمنية الجديدة وبعلاقتها بالدول الفاشلة كما انه لم تظهر في الأطروحة المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها للحكم على دول معينة بأنها فاشلة،لذلك فقد تم الاستناد إلى مذكرة أخرى تعتبر اقرب إلى الموضوع محل الدراسة ،وهي مذكرة ماستر قدمتها الطالبة مارال مادي Maral Madi عام2003 والتي نوقشت

في قسم بحوث السلام والنزاع بجامعة اوبزالا" Uppsala " وقد حملت الدراسة عنوان" تجارة المخدرات في الدول الفاشلة :دراسة حالة دول أسيا الوسطى" Drug Trafficking in Weak States :The case of Central Asia قدمت هذه الدراسة تحليلا للعلاقة بين الدول الضعيفة وبين تجارة المخدرات كشكل من أشكال التهديدات الأمنية الجديدة في مجموعة من الدول الأسيوية ،بداية أشارت الدراسة إلى خصائص القطاعات المكونة للأمن القومي في الدول الفاشلة وهي كانت قاعدة لتوفير جملة من العوامل التي شجعت إنتاج وتجارة المخدرات في المنطقة ،على مستوى القسم الأخر من الدراسة تمت الإشارة إلى تأثير تجارة المخدرات على قطاعات الأمن القومي للتوصل في الأخير إلى أن تجارة المخدرات تشكل تهديدا للأمن الوطني لهذه الدول. تكمن نقاط الاختلاف بين هذه المذكرة وبين الموضوع الذي سيتم معالجته في هذه الدراسة من حيث كون مذكرة الماستر تتناول بالدراسة مستوى واحد من مستويات الأمن ألا وهو الأمن الوطني ، إضافة إلى تناولها لتهديد واحد وفق اتجاه واحد للعلاقة بين هذا التهديد وبين الدول الفاشلة ،ومن الناحية المنهجية فان المذكرة استندت إلى طرح نظري واحد .

مراكز البحوث والدراسات الامبريقية:

منذ التسعينات توجهت العديد من مراكز البحوث وصناديق التفكير للاهتمام بالدول الفاشلة سواء في شكل بحوث مستقلة أو في إطار مهام تكلفها بها بعض الدوائر السياسية ،ولان هذه الدراسة تبحث في أبعاد الفشل الدولاتي فكان لزاما الرجوع إلى الدراسات التي تقدها أهم المراكز البحثية والمؤسسات المعرفية والتي تقوم على مناهج إحصائية و طرق امبريقية لتقديم قائمة الدول الفاشلة عبر العالم والمؤشرات التي يتم الاستناد عليها في تحديد هذه القائمة ومن أبرزها نجد صندوق دعم السلام "Fund For Peaceوهو مؤسسة بحثية مستقلة مقرها في واشنطن ، مهامه الإنذار بالحروب، والبحث في أسبابها، ابتداء من عام 1996، تخصص الصندوق في النزاعات المتعلقة بالدول الضعيفة والفاشلة يقدم صندوق دعم السلام بشكل سنوي بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجيةForeign Policy دليل للدول الفاشلة بناءا على جملة من المؤشرات التي تقدر من خلالها درجة الفشل الدولاتي.معهد بروكينغز Brookings وهو مؤسسة بحثية سياسية لاربحية مقرها في واشنطن مهمتها إجراء بحوث مستقلة ذات مستويات عالية وتقديم توصيات عملية لبعض الدوائر السياسيةِ الأمريكيةِ وهو يربط ما بين الديمقراطية و الرفاهية الاقتصادية

والاجتماعية والأمن ويرتب المعهد الدول النامية بناءا على أدائها على مستوى الأربع مجالات هذه .مركز السياسة العالمية Center of Global Policy ومركز السلام الشامل Center of Global Peace وهو إحدى المؤسسات البحثية في جامعة ماريلاند Maryland يهتم هو كذلك بالدول الفاشلة من منظور قياس مستويات النزاع المحلي والدولي وعلاقتهما بالبعدين المجتمعي والاقتصادي للدولة ومدى الاستقرار السياسي . ولان الدراسة تركز على دراسة إحصائية للتهديدات الأمنية فقد تم الاستناد إلى سلسلة السلام والنزاعPeace & Conflict التي يصدرها بشكل سنوي مركز إدارة النزاعات والتنمية الدولية The Center for International Development and Conflict Management (CIDCM) وهو مركز بحث أخر في جامعة ماريلاند يهدف إلى الإنذار وتحويل النزاعات من خلال فهم التفاعل بين النزاعات والتنمية ،وفي تقريره الامبريقي السنوي يشير المركز إلى الدول الفاشلة من خلال قياس مدى تأثيرها على الاستقرار الدولي .

الإشكالية:

اعتبارا للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة و استجابة لسيناريو جديد للأمن يواكب التحول الذي يشهده المسرح الكوني على مستوى الفواعل وعلى مستوى أنماط التفاعل قائم على وجود تهديدات جديدة وقدرتها على اختراق الحدود مقابل انكشافية الدول الفاشلة في مواجهة هذه التهديدات فانه يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة وحدود العلاقة بين الدول الفاشلة وبين التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد استقرار مختلف مستويات الأمن ؟. وقد تمحورت الدراسة حول هذه الإشكالية بغية تحقيق هدفين:

هدف نظري: تهدف الإشكالية إلى التأسيس نظريا إلى المستويات التي يدور في فلكها التأثير الأمني للفشل الدولاتي والتي تختلف باختلاف وحدة التحليل المندرجة ضمن كل مستوى.

هدف عملي :البحث في ماهية العلاقة بين متغيري الدراسة من خلال الكشف عن جوهر هذه العلاقة والعوامل التي تحكمها واتجاهها،كما تبحث الإشكالية في حدود هذه العلاقة من حيث مدى تعميم وجود التهديدات الأمنية في جميع الدول الفاشلة لذلك شملت الدراسة مجموعة من التهديدات الأمنية في عدد من الدول الفاشلة الموزعة بشكل جغرافي بين ثلاث قارات (القارة الإفريقية،القارة

الأسيوية وأمريكا الجنوبية).كما لم يظهر في الإشكالية إطار زمني محدد لأنه وان كان السياق الزمني العام ارتبط بفترة ما بعد الحرب الباردة إلا أن طبيعة الدراسة تقتضي الاستعانة بجملة من الأحداث والوقائع التي حدثت قبل هذا التاريخ وتمتد إلى غاية عام 2010مع وجود محورين زمنين هما نهاية الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

لتحليل الإشكالية المركزية وتغطيتها على مستوى التحليل المقدم للموضوع فإنه يتم تتبعها بالتساؤلات التالية:

1.كيف عالجت التصورات النظرية و المفاهيمية ظاهرة الدول الفاشلة ؟

2.هل يمكن إيجاد خصائص عامة لدى جميع الدول يمكن من خلالها التعرف وتعريف الدول الفاشلة؟

3.ما هي المتغيرات التي يوفرها الفشل الدولاتي التي تؤدي إلى استفحال التهديدات الأمنية الجديدة ؟

فرضيات الدراسة:

-الفرضية المركزية:

كلما ازداد العجز الوظيفي للدول في الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، ازدادت تهديدات الاستقرار الأمني المحلي والدولي.

-الفرضيات الفرعية:

1-إن ظهور الدول الفاشلة فرض مراجعة التصور التقليدي للأمن.

2- إذا كانت الدول الفاشلة مصدر للاستقرار الأمني فان الفشل الدولاتي هو أساسا عجز على مستوى الأداء الأمني للجهاز الدولاتي.

3- كلما توسعت منافذ التسيير العالمي للتهديدات فانه تتوسع دائرة الدول الفاشلة.

منهج الدراسة

بما أن الهدف من الدراسة هو تقديم صورة معمقة عن الدولة الفاشلة ,وتأثير التهديدات الأمنية فيها على الاستقرار الأمني فإنه سيتم استخدام المنهج التفكيكي-التركيبي، للتعرف على مختلف متغيرات ومؤشرات الفشل الدولاتي، والقطاعات التي يمسها هذا الفشل وكذلك التعرف على الفواعل المسببة

للفشل الدولاتي والفواعل المسببة للتهديدات الأمنية و إدراكات وحسابات الفواعل التي تواجه هذه الظاهرة.

تعتمد الدراسة كذلك على المنهج الكمي وذلك لتحليل العلاقة بين جملة من المتغيرات الثابتة والمستقلة وفق إحصاءات ورسوم بيانية يمكن من خلالها الكشف عن حقيقة المسار السببي بين متغيرات الدراسة.

بالنسبة للإطار النظري يتبين من خلال العنوان أن الدراسة تجمع بين طرحين نظريين هما المنظور العقلاني بطرحيه الواقعي والليبرالي و المنظور التأملي .فالدراسة تستند إلى إحدى الافتراضات الأساسية للتصور الواقعي وهو اعتبار الدولة وحدة تحليل أساسية من منظور فهم حالة الأمن داخل هذه الوحدة الدولتية ومن حدود تماسها مع الوحدات الأخرى،من جانب آخر فان الدراسة ترتبط بإحدى المفاهيم الواقعية وهو اللااستقرار الأمني الذي ربطه الواقعيون باختلال القوة لذلك

فالدراسة تقوم على تحليل نظمي لعوامل اللااستقرار ،من جهة أخرى تقتضي الدراسة تبني مفهوم واسع للأمن وتبني صيغ أخرى تتعامل مع الأزمات الإنسانية الحساسة مما استلزم الاستعانة بمقاربات قدمت أكثر من مستوى للتحليل ،وإطار تحليلي لشكل من التهديدات تجاوزت الطابع العسكري،وهو ما قدمته التصورات الليبرالية والبنائية إضافة لحاجة الدراسة لمنظور معرفي يكشف عن نمط من العلاقات بين الكتل التاريخية ،وهو ما كشفته المقاربة النقدية.

التنظيم الهيكلي للدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول تضمنت مجموعة من المباحث وقد خصص الفصل الأول للدراسة النظرية للموضوع حيث خلاله تمت الإشارة إلى التحول الذي شهدته الدراسات الأمنية في شكل مجموعة من المقاربات والنقاشات النظرية التي ظهرت بعد الحرب الباردة.كما قدمت الدراسة مجموعة من الدراسات النظرية التي اهتمت بظاهرة الدول الفاشلة.ليظهر بعد ذلك الإطار المفاهيمي للدراسة والذي جاء بعد الإطار النظري بهدف شرح بعض المفاهيم المركزية في الدراسة التي ذكرت في الإطار النظري حيث تم إعطاء تعريفات حول الظاهرة، ومختلف المفاهيم التي تساعد في التحليل.

ثم تتطرق الدراسة في الفصل الثاني إلى تقديم تشخيص للدولة الفاشلة من خلال الإشارة إلى جملة من مؤشرات الفشل الدولاتي حسب دليل الدول الفاشلة الذي يرسم مواقع الدول على خريطة القرب أو البعد من الفشل والتي ورد ذكرها في مجموعة من المؤسسات البحثية ،بعد ذلك تطرقت الدراسة إلى مجموعة الأزمات الهيكلية التي تعاني منها الدول الفاشلة .والتي لها ارتباطا وثيقا بحالة اللامن في هذه الدول ، ليتناول المبحث الثالث من هذا الفصل تجميع أسباب الفشل الدولاتي، أما بالنسبة للفصل الثالث فقد ركز على تفكيك العلاقة بين جملة من المتغيرات والتي تتمثل في الظروف التي تتوفر كنتيجة للفشل الدولاتي من جهة وبعض التهديدات الأمنية الجديدة ،من حيث ارتباط العلاقة في المبحث الأول بمستوى الأمن القومي ،وارتباطها في المبحث الثاني بالأمن الإنساني من خلال الكشف عن جملة من التهديدات الناتجة عن فشل الدول ،أما المبحث الثالث من الفصل الثالث فقد خصص لتهديدات الاستقرار الدولي التي ارتبط وجودها ببعض الدول الفاشلة.

الفصـــــل الأول : الإطار النظري للدراسة :تأصيل نظري وضبط مفاهيمي

مع نهاية الحرب الباردة شهد المجتمع الدولي زخما من الدراسات الأمنية وتصميم مقاربات نظرية بهدف استبصار التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الثنائية ، لذلك فقد أدرجت مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على المستوى الدولي و من بينها موضوع الدول الفاشلة الذي ارتبط بمراجعة مفهوم الأمن من حيث انطولوجيا الفواعل ،الطبيعة الجديدة للتهديدات والأبعاد الجديدة للأمن ،ولان هذا الفصل يهدف إلى التأسيس نظريا لظاهرة الدول الفاشلة وفق واقع الصياغة الموسعة للأمن ،فان المبحث الأول يتناول دور الدولة كفاعل امني وفق مختلف التصورات النظرية بداية بالتصور التقليدي للأمن ممثلا في المدرسة الواقعية ذات الطرح الدولاتي التمركز ، ثم يتم تناول التصورات التي تتبنى مفهوما موسعا للأمن ، وذلك بعد الإشارة إلى المستويات التي تمت من خلالها مراجعة مفهوم الأمن .

المبحث الثاني يتم من خلاله المعالجة النظرية لظاهرة الدول الفاشلة .

المبحث الثالث يتناول ضبط مفاهيم الدراسة وفق ما ورد في الإطار النظري.

المبحث الأول:الدور الأمني للدولة وفق التصورات النظرية

يتصف الأمن بسمة التغير فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان ،ووفقا لاعتبارات داخلية وأخرى خارجية ، لذلك فقد شهد الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية العديد من المقاربات التي جعلت من الأمن الموضوع الأساسي لدراستها، وقد انقسمت هذه المقاربات إلى مقاربات تقوم على افتراض دولاتي التمركز ،وأخرى تبنت مفهوم موسع للأمن. طبيعة الدراسة تتطلب الوقوف عند التصور التقليدي للأمن الذي يبحث في الاستقرار الأمني للوحدة الدولتية ،كما تتطلب التأسيس

للمفهوم الموسع للأمن الذي يشمل كل ما يحقق الاستقرار السياسي ،الاقتصادي والاجتماعي الداخلي والخارجي وهو ما يستدعي مراجعة طبيعة ومصادر التهديدات التي انكشفت بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: مركزية الدولة في التصور التقليدي للأمن

منذ معاهدة ويستفاليا Westphalie التي عقدت عام 1648 أصبحت الدولة أقوى الوحدات الفاعلة في النظام الدولي، والمعيار العالمي للشرعية السياسية، وذلك في غياب سلطات أعلى منها للقيام بتنظيم العلاقات الدولية، وبذلك أصبح الأمن هو الإلتزام الأول لحكومات الدول، وتعتبر الواقعية التي سيطر تصورها على الدراسات الأمنية من أبرز المقاربات التي بنت إفتراضاتها النظرية على طرح دولاتي التمركز، وهذا الإفتراض الذي يميّز الواقعية لا يعني فقط وحدة الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وإنما يتضاعف بكون الدولة فاعل وحدوي في تحقيق الإستقرار الدولي والأمن الداخلي[1] ، حيث أشار **مورغانتو Morgenthau** إلى أنه بوضع المفهوم الحديث للسيادة في النصف الأخير من القرن السادس عشر ظهرت الدولة الإقليمية والتي أدت على الصعيد القانوني إلى ظهور سلطة مركزية تمارس وضعها للقوانين و تنفيذها ضمن منطقة إقليمية معينة وبنهاية القرن أصبحت هذه السلطة ثابتة لا تقبل التحدي لا من داخل الإقليم ولا من خارجه؛ أي أنها أصبحت السلطة العليا[2].

وحدوية الدولة في حفظ الأمن الداخلي: مراجعة للفكر الهوبزي: يعتمد المنظور الواقعي للأمن على مرجعيات الفكر الهوبزي الذي إعتبر في مؤلفه الليفيتان « Léviathan » أن وظيفة إستتباب الأمن داخل الدولة من أهم الوظائف الدولاتية إن لم تكن هي أساس وجودها على إعتبار أن الحاجة

---

(1) Dario Battistella, Théorie des Relations Internationales ,Paris : presse de science politique, 2003 ; p306.

(2) هانس مورغانتو ،السياسة بين الأمم، (تر:خيري حماد).ج2.[د.م.ن]:[د.د.ن]،[د.ت.ن].ص126.

للأمن هي أكثر الحاجيات الفردية أهمية، وعلى الدولة تلبيتها،ويقوم الفكر الهوبزي على إفتراض مفاده أن الطبيعة منحت البشر قدرات جسمانية وعقلية متساوية وهو ما جعلهم يسعون للحصول على نفس الأهداف والغايات، وبالنظر لعدم وجود ما يكفي من الموارد لتلبية رغبات الجميع ومع استخدام كل فرد لقدراته الطبيعية بطريقة مختلفة تمكنه من التفوق على الباقي، فإن الأفراد يتحولون لأعداء يسعى كل واحد للقضاء على الآخر وإخضاعه وهو ما أسماه "**هوبز**" « **Hobbes** » بحالة الفطرة التي تعني حرب كل إنسان ضد الآخر[1].

[1] Thomas Hobbes of Malmesbury ;Leviathan or the Matter forme & power of a common-Wealth ecclesiastical and civil. London. Andrew Crooke[S.D.E].p104.

*يقدم هوبز ثلاثة أسباب للحرب: 1-المنافسة وهي مرتبطة بالغزو والحصول على مكاسب.2- من أجل الأمان 3المجد من أجل السمعة.

[2] Ibid ;p106

الهدف الذي يشجع النظام الدولي على تحقيقه، لأن بدون شرط البقاء والاستمرار لا يمكن للدول أن تسعى لتحقيق أهداف أخرى كالاستقرار أو القوة[2].

ويرجح "**كنيث والتز**" K.Waltz في كتابه"الرجل،الدولة والحرب" Man, the state and war" الفوضى في النظام الدولي إلى بنية هذا الأخير وليس للطبيعة الإنسانية الشريرة أو رغبات الفواعل الدولاتية،وحسبه فإن الدولة يجب أن تكون قوية حتى تواجه هذه الفوضى، حيث يجب أن تستخدم القوة لتحقيق أهدافها ،ونجاحها في ذلك ذو قيمة أكبر من قيمة المحافظة على السلام الدولي ، لذلك فعلى كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها السعي لإمتلاك المزيد من القوة وإلا فإنها ستدفع ثمن ضعفها[3].

البقاء والاستمرار يفرضان على الدولة زيادة إمكانياتها المادية (قوتها) التي حصرها كل من "**سبيكمان**" "**Spykmen**" و "**مورغانتو**" Morgenthauفي العوامل الجغرافية ، المصادر العسكرية، القدرات الصناعية، المواد الأولية والموارد البشرية ، في حين ميّز "آرون" " Raymond Aron"بين مفهوم القوة (la force) الذي يشمل الإمكانيات العسكرية ، الاقتصادية والفكرية للدولة ، وبين مفهوم القدرة " La puissance "التي تعني تجنيد القدرات البشرية والمادية وحسن استغلالها في الظروف النزاعية[4].

---

(1) هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص162.

(2)Dario Battistella, op-cit,p435.

(3) Kenneth N. Waltz, Man the state and War : A Theoretical Analysis .New York : Columbia University press .1959.p160.

(4) Pierre de senarcelens ; yohan Aiffin; La politique internationale ,théorie et enjeux contemporaines. 2ed .Paris : Armand colin.2006.p37-38.

إن سعي كل دولة لإكتساب المزيد من القوة يؤدي إلى ما أسماه "**جون هيرز**" « J.Herz » بالمعضلة الأمنية، حيث أنه بالنظر لقلق الوحدات الدولاتية على أمنها، وخوف التعرض لهجوم أو هيمنة من أطراف أخرى، فهي تسعى أيضا لزيادة قوتها، وهو ما يجعل بقية الوحدات في شك دائم وفي انتظار الأسوأ، ولأن لا أحد يستطيع الشعور بالأمن بشكل كلي في ظل عالم مكوّن من وحدات متنافسة فإن الكفاح من أجل القوة مستمر باستمرار الحلقة المفرغة للأمن والقوة[1].

---

(1) Dario Battistella, op-cit,p436.

(2) Charles Philippe,David ; Jean Jacques Roche ; Théorie de la sécurité Internationale Paris : Manchester .2002.p48.

مما سبق يتبين أن الأمن ينظر إليه عند الواقعيين كأنه شيء مادي يحتاج لمعاجلة إمبريقية وهو التزام حكوماتي دولاتي بالأساس، وكأنه متفرع عن القوة، ومرتبط بمدى التفوق المادي للدولة، ولأن الأمن عند الواقعيين هو الأمن الوطني القومي الذي يعني المحافظة على إقليم الدولة وسيادتها ومؤسساتها فإن وحدة المؤسسة الدولاتية العسكرية والسياسية القوية هي التي تحافظ على بقاء الدولة من الأطماع الخارجية وتقضي على الفوضى الداخلية، إلا أن إختصار اللاإستقرار الدولي في سبب السعي لإمتلاك القوة بين الفواعل الدولاتية، أصبح غير كاف في ظل ظهور المفهوم الموسع للأمن، وكما أن اللاإستقرار في العلاقات الدولية لم يعد مصدره الدول القوية فقط وإنما مصدره كذلك الدول التي فقدت قوتها وسيطرتها على إقليمها.

المطلب الثاني: الدور الأمني للدولة على الضوء المفهوم الموسع للامن:

الفرع الأول:مستويات المعالجة النظرية للتغير في مفهوم الأمن:

خلال الحرب الباردة كان المفهوم الواقعي للأمن الذي جعل من الدولة موضوعا للأمن ومن التهديدات العسكرية ، التهديدات الوحيدة على أمن الدول ومن القوة العسكرية أداة لتحقيق الأمن وتوازن القوة ميكانيزم للإستقرار الدولي، أكثر تلاؤما مع طبيعة النظام الدولي، ولكن مع زوال الثنائية شهد المحيط الدولي مجموعة من التغيرات التي كانت نتيجة لجملة من المسارات، ومر الأمن بمنعطفات جديدة مما استدعى مراجعة التصور التقليدي للأمن وتقديم شبكة قراءة جديدة وهو ما حدث حيث وصف **ستيفن والت** " **Steven Walt**" مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأنها مرحلة نهضة الدراسات الأمنية، وهذه المراجعة للأمن تمحورت حول مجموعة من الأسئلة:

---

(1) James N. Rosneau and Mary Durfee, Thinking Theory thoroughly coherent Approaches to an Incoherent World ,second édition .Colorado : Westview Press.2000,p18.

(2) Ibid,p15.

أولا:أمن من ؟ .

ثانيا: الأمن ممن؟ .

ثالثا: كيف يتحقق الأمن؟ .

رابعا: من أجل أي قيمة يتحقق الأمن؟ .

الإجابة على هذه الأسئلة تقدم المستويات النظرية للتغير في مفهوم الأمن التي عالجتها مجموعة من النظريات.

أولا: مفهوم الأمن: subjuctive of security

إن إشكالية توسيع الأمن تستدعي الوقوف عند المادة الأساسية للتحليل أي الموضوع المرجعي للأمن، الذي هو أحد أسس المسارات التحليلية ، بحيث من دون تحديد موضوع الأمن لا يمكن إثارة النقاشات الأمنية، فبعد أن بنيت العديد من الدراسات الأمنية على مركزية المنظمة السياسية الدولتية (الدولة)، ظهرت مقاربات أخرى تطالب بإعادة النظر في موضوع الأمن لأن عبارة الدولي « International » لم تعد فقط "ما بين دولاتي"، "ما بين حكوماتي" وإنما أصبح مفهوم مركب ومعقد في ظل نمو العلاقات عبر الوطنية وعبر الدولاتية بين فواعل ما تحت دولتية « Subétatique » أو لا دولاتية « Non étatique » أو مناهضة للدولة« contre étatique » فتعدد الفواعل وتطور نشاطاتها في شكل شبكات عبر وطنية يجعل الدولة تواجه صعوبات من فوق عند استهداف سيادتها، شرعيتها أو مجالها الخاص أو من تحت في قلب آثار السيادة والواجبات[1] وفي هذه الحالة يصبح موضوع التهديد ليس الدول فقط ،إنما وحدات ومستويات أخرى ما فوق دولتية، وما تحت دولتية تتمثل أساسا في الأفراد والجماعات الموجودة داخل الدول.

ثانيا طبيعة ومصادر التهديدات:

.[1] Didier Bigo, « L'idéologie de la menace du sud »,culture & conflit ,printemps 1991. obtenu en parcourent : www.conflit.org/index2012.html.

في ظل تغيّر مفهوم الأمن، والبيئة الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة فإن التهديدات لم تعد عسكرية ولا صادرة عن الدول فقط ، بقدر ما أصبحت نابعة من داخل الدول، فمن جهة هذه التهديدات لم تعد ذات طبيعة عسكرية فقط وإنما سياسية ، اقتصادية ،مجتمعية ، ثقافية، بيئية تهديدات متعددة الأشكال، أقل تجانسا وأكثر خطورة لأنها ذات طبيعة عبر وطنية وهو ما جعل الفصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي أمرا مستحيلا[1]، من جهة أخرى فإن مصادر التهديدات لم تعد الدول التي تسعى لإمتلاك وزيادة الإمكانات العسكرية، فالعدو الجديد لم يعد فائق القوة ، ولم

---

[1] Paul D Williams ; Security Studies: An Introduction ; London: Routledge,2008 ,p8 .

[2] Didier Bigo ; «Grand Débats dans un petit Monde :les debats en Relations Internationales et leur Lien avec le monde de la sécurité» ,Culture et Conflit .N 19-20 , automne hiver1995.p7-48. Obtenu en parcourent:www.conflits.org/index872.html

[3] Pierre Hassner, «par de le totalitarisme et la guerre» ,obtenu en parcourant : www.telequbec.trc/site/idees/chasseurs-idess-1999/archive20000917/thne/html.

الفرع الثاني: دور الدولة في حفظ أمن الأفراد والجماعات وفق المقاربة الليبرالية :

تعتبر المقاربة الليبرالية من أبرز المقاربات في العلاقات الدولية التي تمتلك تصورا أمنيا يختلف عن الواقعية ، فبينما ينطلق الواقعيون من كتابات كل من **ثيوسيديس** Thucydide و**ميكيافيلي** M.Machvielle و**هوبز** « Hobbes » التي تفترض أن الإنسان ذو طبيعة شريرة فإن الليبراليين ينطلقون من كتابات الفيلسوف الألماني **ايمانوئيل كانط** « E.Kant » **وجون جاك روسو** « J.JRousseau » اللذان يمتلكان تصورا أكثر إيجابية للطبيعة الإنسانية ، وهذا الإختلاف يظهر أكثر من خلال الطابع المعياري للتيار الليبرالي، ففي الوقت الذي يحاول فيه الواقعيون فهم الواقع وضمان استمرارية توازن النظام القائم، فإن الليبراليين لا يسعون فقط لفهم العالم وإنما لتغييره ،حيث يركزون في تصورهم الأمني على الأوضاع الاقتصادية الجيدة وحماية حقوق الإنسانية والديمقراطية ونشر العدالة الاجتماعية[2]،تعالج الليبرالية التغير في مفهوم الأمن بطرح موضوع مغاير للأمن يتجاوز الدول وتركز على طبيعة مختلفة من التهديدات، وقبل إستعراض التصور الليبرالي للأمن تجدر الإشارة إلى الأسس الليبرالية للسياسة الدولية التي أشار إليها " **مايكل دويل**" Michael Doyle " :

أولا:كل الدول تعيش في ظل فوضى دولية التي تعني غياب حكومة عالمية ولكن لا تعني حالة حرب.

---

(1) James Rosneau ,«Les conflits après la bipolarité : constitutions dans un monde en proie aux turbulence » culture et conflit .N°8, 1993.pp 164-188

(2) Christian Geiser ; « Approche Critique Sur Les Conflits Ethnique et les Refugiés ». pp1-33. Obtenue en parcourant : www.paxbalkaus.org/contribution/geiser-parant=bosnie.pdf.

ثانيا: الدول وحدات مختلفة، وهذا الإختلاف راجع لكيفية تعاملها مع حقوق الإنسان، فالتصور الليبرالي يميّز بين الدول الليبرالية والدول غير الليبرالية ،الدول الجمهورية والأوتوقراطية،الرأسمالية والاشتراكية.

ثالثا:هدف الدولة هو تحقيق هدف مواطنيها وهو أمنهم وحمايتهم وترقية الحقوق الفردية.

هذه الأسس مستمدة من المرجعيات الليبرالية للقرنين الثامن والتاسع عشر والتي ترى أن الأفراد يتنازلون بمحض إرادتهم عن حريتهم لتحكمهم الحكومات وهم يسعون لتحقيق مصالح اقتصادية، لذا فوظيفة الدولة الأساسية هي المحافظة على أمنهم وحفظ حقوقهم الفردية بشكل يسمح لهم ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية [1].

من خلال هذه الأسس نجد أن الدول في التصور الليبرالي تمثل مصالح أفرادها وهو ما يجعل من **الفرد** الموضوع المرجعي الأساسي للأمن، وهو تصور دعي إليه **جون "بورتون** " **John Borton** "خلال السبعينات بسعيه إلى بلورة أنموذج يأخذ بعين الاعتبار توفير احتياجات الأفراد ويحقق الاستقرار والعدالة على المستوى العالمي، كما ابتعد مفهوم الأمن عن الافتراضات الواقعية المتمركزة حول الأمن العسكري في المقاربة التي طورها "**ليستر براون**" "Lester Brown" و "**ريتشارد أولمان**" "Richard Ullman" ليهتم أكثر بالتهديدات التي تواجه الشعوب [2]، وقد أشار "**ستيفان روسل** " Raussel" Stéphane " ، "**وميريام جيرفس** " "Myriam Gervis " إلى أن تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة غيرت كلية إدراك التهديدات وموضوع الأمن نفسه فالموضوع الذي يجب أمننته هو "الإنسان" وليس الدولة ، و على الجماعة الدولية الاهتمام بأمن الأفراد بدل المصالح المادية الدولتية[3].

بالنسبة للمقاربة الليبرالية المجتمعية التي طورها " **أندرو مورافيسك** " " Andrew Moravisk فإنها توسع موضوع الأمن ليشمل الفواعل المجتمعية وهو ما تظهره افتراضاتها:

---

[1]James Rosenau ;Mary Durfy;op-cit;p35.
[2]Barbara Delcourd ; Théorie de la sécurité. Obtenu en parcourant: www.ulb.ac.be/students/document/cour/théories de la %2520sécurité.pdf.
[3] Christian Geiser ; op-cit.p12.

أولا: فوقية الفواعل المجتمعية على النظام الدولي والدول، فالفواعل الأساسية للسياسة الدولية هي الأفراد والجماعات الخاصة .

ثانيا: هذه الفواعل المجتمعية هي مصادر المرجعية الدولتية في شؤونها الخارجية وبذلك فالدول أو المؤسسات السياسية تمثل مصالح مجتمعاتها الداخلية.

ثالثا:الترتيبات الرسمية هي إطار تعمل في حدوده الدول[1] .

---

(1) James Rosneau ; Mary Durfy; op-cit. p41.

(2) Paul D.Williams, op-cit ;p43.

الفرع الثالث: الأمن كبناء إجتماعي عند البنائيين:

تعتبر البنائية* التي ظهرت في الثمانينات من أبرز المقاربات ما بعد الوضعية**في العلاقات الدولية، وتحاول هذه النظرية المزاوجة بين الإبستومولوجيا الوضعية التي ترى أن الواقع الاجتماعي موجود ، ويمكن للباحث دراسته وأنطولوجيا ما بعد وضعية التي ترى أن هذا الواقع لا هو موضوعي objective ولا هو ذاتي Subjective ولكن تذاتاني Intersbjctive أي أن الواقع محصلة للمعتقدات المشتركة للفاعلين[2]، ولأن العالم مبني اجتماعيا من خلال تفاعل تذاتاني بين الوكلاء والبنى، فإن الأمن عند البنائيين هو كذلك بناء اجتماعي لذلك فهم يؤكدون على مركزية

---

[1]James Rousneau ; Mary Durfy; op-cit ; p40-41.

*:استخدم مصطلح البنائية لأول مرة من طرف نيكولاس أونيف Nicolas Onuf في مؤلفه: World of our Making عام 1989.

**:تتميز المقاربات ما بعد الوضعية بأربع أسس فكرية :

1.ابستومولوجيا تنقذ المقاربات الوضعية للمعرفة والسعي لتقديم أحكام موضوعية وإمبريقية حول العالم الطبيعي والمجتمعي.

2.منهجيا ترفض هيمنة منهج علمي واحد ،وتدعو لتعدد المناهج العلمية في البحث العلمي

3.انطولوجيا تنتقد المفاهيم العقلانية للطبيعة والنشاطات الإنسانية لتسجل في المقابل دور البناء الاجتماعي للهويات والفواعل من ثم مركزية الهوية في بناء المصالح والأفعال.

4.معياريا هي تعارض التنظير الحيادي ، وتطالب بتطوير نظرية تفسيرية تحاول الكشف والقضاء على بنى الهيمنة.

[2]Dario Battistella, op-cit.p268

الهوية في بناء الأمن، وهنا قد يفهم الأمن على أنه حفظ القيم المركزية للمجموعة، وهو ما يثير التساؤل عن القيم الحقيقية التي يجب حمايتها،ومصدر التهديدات التي قد تمسها، ويرى البنائيون أن الإجابة على هذه الأسئلة تختلف باختلاف السياقات والتطور من خلال التفاعل الاجتماعي بين الفواعل ولذلك يؤكدون على مركزية العوامل غير المادية ، الإجتماعية ، الثقافية والتاريخية في بناء وممارسة الأمن في السياسة الدولية[1].

تعالج البنائية التقليدية علاقة الأمن بالهوية بالتركيز على الطريقة التي يمكن من خلالها للهوية الوطنية وتجربة تاريخية مرتبطة بسياق ثقافي المساعدة في تقرير مصالح الدولة ورسم الطريق الذي تسلكه في السياسة الدولية.

---

[1] Paul D. Williams, op-cit. p61.

[2] Ibid ; p65-63

إلا أنه عكس الواقعيين الجدد يؤكد أن للدول خصائص اعتمادية ، يتم تشكيلها اجتماعيا ، ويقدم "ونت" منطقا هوبزيا للفوضى ،إلى جانب منطقا لوكيا ومنطقا كانتيا في السياسة الدولية ولكل منها تأثير مختلف ،ويترتب على كل منها تبني الدولة لثلاثة أدوار مختلفة تبعا للمنطق السائد : دور العدو، دور المنافس، ودور الصديق، وهو ما يشرح ويفسر لماذا تلتزم الدول بمعايير المنظومة الدولية[1].ويرى "ونت" **Wendt** أن ضبط العنف وتقنينه يعد من أكثر المشكلات تعقيدا في الحياة الاجتماعية ويرجع ذلك إلى طبيعة تكنولوجيا العنف ومن يتحكم بها وكيفية استخدامها بشكل يؤثر في الحياة الاجتماعية ، ويتفق "ونت" **Wendt** مع "**فيبر**" " Weber " في كون الدولة كبنية ذات سلطة سياسية تحتكر لنفسها استخدام العنف المنظم، وبالرغم من اعتقاده بأن الدولة لم تكن دائما مسيطرة على تقنين العنف ولا حتى في الوقت المعاصر، إلا أن البدائل المنافسة للدولة غالبا ما يتم إقصاؤها ،وهذا ما حدث حسب" ونت" **Wendt** في العصور ما قبل الحديثة حيث كانت الدول الأوروبية تتنافس مع منظمتين أخريين:دولة المدينة وعصبة دول المدينة ،ولكن تم إقصاء هاتين المنظمتين واستمرت الدول في محاولتها احتكار حقها وتأكيده في ممارسة العنف في مواجهة تحديات المرتزقة والقراصنة في القرن التاسع عشر، وتحديات الإرهابيين ومجموعات المليشيات العسكرية في القرن العشرين، لذلك يعرف "ونت" **Wendt** الدولة على "أنها برنامج سياسي مستمر

---

[1] ألكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية،(تر:عبد الله جبر صالح العتيبي).الرياض : النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، 2006، ص6.

تم تصميمه من أجل ضمان إنتاج و احتكار العنف المنظم"[1]، الآن وقد نجحت الدولة إلى حد ما حسب "ونت"**Wendt** في احتكار العنف وعملت على إيجاده وتأكيده باعتراف كل منها بحق الآخر في ذلك، فإنه ولكي يتم ضبط العنف والتحكم فيه على المستوى الدولي فإن ما يجب التحكم فيه والسيطرة عليه هو الدول ذاتها لأن الفوضى هي ما تصنعه الدول ، وهو يقترح نظام أمني تعاوني تعرف فيه الدول أمنها بنظرة إيجابية مما يجعل تحقيق أمنها لا يعني لاأمن الآخرين ولكن يعرف بمسؤولية فردية لكل دولة ، وفي ظل ترابط المصالح والتفاعل التذاتاني يصبح مبدأ الاعتماد على الذات Self –Help مؤسسة وليس خاصية دائمة للنظام الدولي كما يرى والتز [2].

الفرع الرابع: الإنعتاق والأمن وجهان لعملة واحدة عند النقديين:

برزت المقاربة النقدية L'approche critique كنتاج للعمل الفكري لمدرسة فرانكفورت " Frankfurt school " التي ركزت منذ العشرينات على البناء الإجتماعي والتاريخي للأحداث وعلى طريقة بناء العلم، وكخطوة ثانية نتيجة لأعمال المفكر "روبرت كوكس" الذي استخدم مفهوم الهيمنة لدراسة دور الأفكار في بنية النظام الدولي[3].

يركز التصور النقدي للسياسة العالمية*على النقد الإبستيمولوجي للقواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية والتي تؤسس لواقع معين، ففي مقالة نشرها روبرت **كوكس « R.Cox »** عام 1981 أشار إلى أن "النظرية" هي دائما لخدمة شخص معين أو لهدف معين فحسب "كوكس" أي فكرة لا يمكن أن تنفصل عن السياق الذي نشأت فيه ، وإنما هي دائما نتيجة تعايش تأثيرات في وقت تاريخي معين وموقع مكاني خاص، ولذلك فإن النظريات لا يمكن أن ينظر إليها بشكل مستقل

---

[1] المرجع نفسه، ص12–13

[2] Alexander Wendt ; « Anarchy is what States Make of it the social construction of power politics ».Intentional Organization , N:46, Spring 1992. Pp391-425.

[3]Jean Jacques Roche,op-cit ;pp137-138

* يفضل النقديون خاصة " كوكس " Coxاستخدام مصطلح السياسة العالمية La politique globale أكثر من مصطلح العلاقات الدولية لأنها حسبه مرتبطة بالدولة الوطنية، أما مصطلح السياسة العالمية فهو يشمل السياسة المقارنة ، النظرية السياسية ،دراسات العلوم السياسة الاقتصادية ،الايكولوجية والقضايا التي تتجاوز بشكل واسع الدولة الأمة.

عن الوكلاء الذين أنتجوها، فبالنسبة ل "كوكس" **Cox** إستعراض نظرية معينة هو إستعراض لعقيدة معينة وهو ما يستدعي البحث عن بعدها الخفي[1].

في إطار الدراسات النقدية كل الفواعل هي بنى إجتماعية وهذه البنى هي ذات وجود تذاتاني Intersubjective existance تأسست نتيجة مسار تاريخي معقد مركب من أبعاد إجتماعية سياسية مادية وفكرية، وبذلك فإن الوحدة الأنطولوجية التي يعتمدها النقديون في تحليلهم للنظام

---

[1] Helena Carrapico ;Chasing Mirages ?reflection on concept of security Through the study of the Securization of organized crime. International Studies Association. 49th Annual Convention.March 26- 29, 2008.p8. obtenu en parcourant: www.allacademic.com/.../p251741_index.html///chasing

[2] Richard Devatak .Critical Theory ;**IN** Scott Burchill and Andrew Linklater ;Theories of International Relations. London : [S.M.E] 1996.p160.

فحسب النقديين اعتبار الفرد موضوع مرجعي للأمن سلاح ذو حدين، و الجانب السلبي في هذا التصور يتمثل في تقليص سيادة الدول لصالح حقوق الأفراد وإعطاء هامش واسع لمؤسسات النظام الدولي، لكن على إعتبار أنهم يركزون على دراسة الفرد كموضوع للأمن في إطار سياق تاريخي، إجتماعي، فهم يرجحون التصور الثالث وإن كان هو الآخر يقلص المصلحة الوطنية والسيادة الرسمية[2]من ناحية أخرى فإن النقديين يركزون على أمن الجماعات في هوياتهم وثقافاتهم فأمن الفرد لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن المجموعة أو البنى الجماعية التي يعرف فيها الأفراد هويتهم ومشاريعهم الجماعية[3] .

الإنعتاق كقيمة للأمن:

---

(1) Keith Krause and Michael C .Williams; Critical Security Studies : Concepts and Cases London : UCL press limited. 1997.p p 44-45.

(2) Ibid. P45-47

(3) Ibid. P48

(4)Barbara Delcourt. Op.cit.p52.

«الأمن يعني غياب التهديدات ;الإنعتاق هو تحرير الناس (كأفراد وجماعات) من القيود المادية والبشرية التي تمنعهم من تجسيد خياراتهم التي كانوا سيجدونها في غياب مثل هذه العوائق؛الحرب وتهديداتها هي إحدى هذه العوائق إلى جانب الفقر نقص التعليم، الاضطهاد السياسي .. الخ»[3].

من أجل تقوية حركة التحرر أو الإنعتاق لصالح الأفراد، "فكين بوث" من بين المفكرين النقديين الذين يدعمون فكرة تجاوز سيادة الدول لأن الدول غير قادرة على ضمان الأمن الحقيقي لمواطنيها بل تعتبر أحيانا إحدى مصادر اللاأمن، وفي العديد من الدول يكون الأفراد متخوفين من الدول التابعين لها، أكثر من الدول المجاورة[4]حيث تستخدم قوانين "الأمن الوطني" لتبرير الانقلابات العسكرية، الاختطافات السياسية والتهجير النظامي للمعارضة السياسية، وبذلك فالمؤسسات الدولتية تعمل على أمننة علاقات السيطرة على المستوى الوطني والعالمي لأنها تحقق الأمن لبعض الأفراد ;مجموعات أو طبقات (رجال السلطة) بحجة حماية المصلحة الوطنية على حساب أغلب المواطنين، وهو ما يؤدي حسب التعبير الواقعي إلى أمننة بعض الأفراد والفواعل على حساب لاأمن البعض الآخر[5].

المطلب الثالث:التهديدات الأمنية في المفهوم الموسع للأمن:

---

(1) Frederick Guillaume Dyfour ;« Approche Critiques de la Sécurité Aperçu des Contribution des Néo gramsciens et des Théorie Critique au Tournant Réflexif des Théories de la Sécurité» :obtenu en parcourant : www.conflits.org/doucument1531.html.

(2) Ibidem

(3)Dario Battistella;op-cit;p455.transmis de K.Booth ″Security and Emancipation″.Review of International Studies,17(4).October 1991,p313.

(4) Babara Delcourt .op-cit .p52.

(5)Frédéric Guillaume Dyfour .op-cit.

مرجعي وحيد للأمن، والاهتمام بدلا من ذلك بأمن الأفراد والجماعات وكذلك البعد الإقليمي[1].

لتحليل هذا التوسع والتعميق في مفهوم الأمن ، لابد من الرجوع إلى جملة من المقاربات أسست نظريا للموضوع.

الفرع الأول: تعدد أبعاد الأمن في مدرسة كوبنـهاجن

.[2]

إدراك التهديدات في مدرسة كوبنـهاجن:

[1]Vania Jaikin ;« Broadening and Deepening The Concept of Security what are the Conceptual and practical advantages with adopting broad a concept of security?»obtenu en parcourant: http://hei.broco.li/files/PaperTragedyofcommonsbyVJ.doc

* انظر Barry Buzan. People, States and Fear. The national security problem in International Relations. Brighton : Wheatsheaf, 1983.

[2]Barbara Delcourt; op-cit .p38.

شخص ما ولهدف ما "فإن مدرسة كوبنهاجن تعتبر أن الفاعل وليس المحلل هو الذي يقرر أن قضية معينة هي "تهديد وجودي" وبذلك تصبح الأمننة نتيجة مباشرة لقرار سياسي، وإذا كان الواقعيون يرون أن طبيعة التهديد تبنى أساسا على ردود الفعل السياسية ، وهو ما يجعل حالة اللاأمن تنجم عن وجود بعض الظواهر ذات مستويات خطيرة واضحة فإن أصحاب مدرسة كوبنهاجن يرون أن العوامل المادية وحدها ستكون عاجزة عن تحديد ما يمكن اعتباره خطيرا[1].ومن مميزات مقاربة "بوزان" Barry Buzanالإشارة إلى أن التهديدات الأمنية التي تمس الدول القوية ليست دائما نفس التهديدات الأمنية التي تمس الدول الضعيفة، فبالنسبة للدول القوية المتميزة بقوتها وانسجامها الداخلي، تكون الإنكشافية على المستوى الخارجي فقط، أي أن الأمن مستهدف بتهديد خارجي فقط بالمقابل فإن الدول الضعيفة مهددة على المستوى الداخلي بعدم إستقرار مؤسساتها وضعف بنيتها الإقتصادية مما يجعلها أكثر إنكشافية وتتحول لكيانات ضعيفة و فريسة سهلة للتهديدات الخارجية[2].

بالرغم من أن بعض التهديدات الأمنية في الدول الضعيفة ليست موجودة في الدول القوية، إلا أن هذه الأخيرة ليست بمنأى عن التهديدات الداخلية ،خاصة إذا تم القبول بعدم الفصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي في ظل ظهور تهديدات ذات طبيعة عبر وطنية فأصبحت العديد من التهديدات تمس الدول الضعيفة والقوية على حد سواء، ولكن الاختلاف هنا ليس في طبيعة التهديدات ولكن في قدرة المواجهة.

---

[1]Barry Buzan ;Ole Waever and Wilde Jaap; Security : A new Framework of Analysis Colorado: Lynne Rienner, 1998. p27.obtenu en parcourant //books.google.com/books?id=j4BGR-Elsp8C&dq=security+a+new+framework+for+analysis&printsec=froncover&source=bn&h1=fr&ei=EJ4TOrJAcWsOOq70Z4M&sa=X&oi=book result&ct=resnum4&ved=0CCQQ6AEwAw#v=onepage&q&f=false

[2]Jean Jaque Roche,op-cit ;p58.

التهديدات في التحليل القطاعي للأمن:

تلقي الضوء على العلاقة والتفاعلات بين الوحدات التأسيسية للكل، فهو يلقي الضوء على منطقة معينة من الأمن بما يشكله من تهديدات خاصة، وهذه الطريقة تعطي تحليلا أكثر وضوحا لأنها تسمح بفك الخيوط الإستراتيجية، السياسية الاقتصادية ،الاجتماعية وحتى الحضارية، لنكون بذلك أمام خمس قطاعات أمنية : القطاع السياسي،العسكري، القطاع الإقتصادي،القطاع المجتمعي والقطاع البيئي[1].

يضيف أصحاب مدرسة كوبنهاجن ملاحظتين إلى هذا التحليل:

1 -قد توجد وحدات وقيم متجذرة في أكثر من قطاع ،كما هو شأن الدولة كوحدة تحليل التي نجدها في العديد من القطاعات.

2 -طبيعة حفظ البقاء وطبيعة التهديدات تختلف من قطاع إلى آخر[2].

1-تهديدات القطاع السياسي – العسكري:

فصل "بوزان" "Buzan" القطاع العسكري عن القطاع السياسي لأنه حسبه موضوعان لتهديدات مختلفة، فتهديدات القطاع العسكري تمس كل مكونات الدولة ;الفكرية، المؤسساتية والمادية ، في حين أن التهديدات التي تمس القطاع السياسي لا تمس سوى المكوّنين الأول والثاني فقط ، القطاع السياسي حسب "بوزان" Buzan مقسم إلى بعدين بعد فوقي وبعد تحتي، البعد الأول متعلق بالنظام الدولي (وحدة + تفاعل+بنية) بينما الثاني متعلق بالمستوى الداخلي حيث أن الدولة مشكلة من أفراد تقوم بحفظ أمنهم وتجنب حالة الفوضى الهوبزية ،وبالرغم من أن هذا البعد يقوم على عقد داخلي بين الأفراد وحكوماتهم إلا أن البعد الدولي هو المحدد ، لأن الأمن الوطني محدود بالبنية

---

[1]Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little ;The Logic of Anarchy Neorealism to Structural Realism ; New York : Colombia University press; 1993,p118.

[2]Barry Buzan; Ole Waever ;Wilde Jaap, op-cit.p27.

الفوضوية للنظام الدولي[1]، وإذا كان الأمن السياسي يخص الاستقرار المؤسساتي للدولة ونظامها الحكومي وشرعية الإيديولوجية فإن التهديدات السياسية السائدة هي تنوع الأفكار التي تنظم الحياة السياسية للدول، حيث نجد دول ليبرالية دول شمولية وأخرى دينية ،وكل مبدأ منظم يعتبر تهديدا

[1]Dario Battistella ; op-cit ;p448

[2]Thierry Balzacqu ; "La Sécurité :Définition, Secteurs Et Niveau D'analyse".Obtenu en parcourant:/popus.ulg.ac.be/federalisme/document.php?=216.

[3]Babara Delcourt; op-cit ; p42.

[4]Thierry Balzacqu ; op-cit ;p11

يتعلق الأمن الاقتصادي بقوة الدولة من منظور توفير الموارد،الأسواق ومستويات مقبولة من الحياة الكريمة وبذلك فإن التهديدات الإقتصادية تتمثل أساسا في العقوبات ،المنع من التجارة الارتفاع المفاجئ لأسعار المواد الأولية [1]بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي تشكله الشركات الدولية على المؤسسات الوطنية،وهو ما يؤدي لإختلالات في توازن ميزان المدفوعات وارتفاع البطالة وإن كانت هذه أمور عادية في الإقتصاد الرأسمالي ، فإن إعتبار الإقتصاد أحد مكونات قوة الدولة السياسية والعسكرية ضعفه يشكل خطرا على مكوناتها الفكرية والمؤسساتية ، وبالتالي أي تهديد يمس اقتصاد الدولة ، فهو يؤثر على المخططات المجتمعية والأمن الداخلي، وكذلك نقص التأثير على الساحة الدولية[2].

إن التهديدات الإقتصادية لا تقتصر على هذه الأمور فقط، التي غالبا ما يكون مصادرها محددة وظاهرة سواء كانت فاعلا دولاتيا، أو شركة عالمية أو مؤسسة دولية، حيث يضاف إلى ذلك التهديدات التي تنبع من مصادر عبر وطنية من أطراف إجرامية مجهولة التي تمارس نشاطات إجرامية تهدد اقتصاد الدول والاقتصاد العالمي.

4-تهديدات القطاع البيئي:

[1]Babara Delcourt; op-cit;p42.
[2]Thierry Balzacqu ;op-cit ; p12

3) في حالة حدوث حرب نووية، فإن ذلك سيؤدي إلى تدمير النظام البيئي [1].

[1] Ibidem

[2] Mohamed Ayoob, Defining Security : A Subaltern Realist perspective IN Keith Kraus ;Michael Williams; Critical Security Studies : Concepts and Cases ,London :UCL press ;p124.

بين الدول بالإضافة إلى أن سعي القوى الكبرى لتحقيق أمنها سبب حالة اللا أمن في دول الجنوب[1].

والأمن حسب أيوب Ayoob يعرف في العلاقة الإنكشافية التي تهدد الدولة على المستوى الداخلي أو الخارجي، فدول العالم الثالث تعاني من جهة من ضغوط خارجية تطالبها بأن تكون دول فعالة على المستوى الأمني بالأخص ، وعلى المستوى الداخلي فهذه الدول مهددة باختلال التوازن لأنها تعاني من درجة عالية من العنف الداخلي، وعدم الأمان، فمن أخطر التهديدات التي تمس دول العالم الثالث هي ظاهرة الإثنية والتي كثيرا ما تؤدي إلى الحروب الأهلية ، التي تقود الدولة للإنقسام أو إنهيار النظام السياسي[2].

وفي هذا الصدد يشير رولند باريس « Rolend Paris » إلى أنه مع بدايات التسعينات ظهر تهديد جديد للأمن العالمي والرفاهية الإنسانية ويتمثل في العنف الداخلي والحروب الأهلية ;حيث أن 94% من النزاعات المسلحة في إفريقيا وآسيا الوسطى التي حدثت خلال التسعينات هي حروب أهلية، وهذا النوع من الحروب لها آثار إنسانية وإستراتيجية، فمن الناحية الإنسانية خلق هذا النوع من الحروب خسائر مدنية مروعة حيث أن 90 % من ضحايا هذه الحروب هم مدنيين في حين كان 90% من ضحايا بدايات القرن العشرين جنودا، إضافة إلى أوضاع اقتصادية متدهورة وضعف الخدمات الإجتماعية ،من جانب آخر فإن هذا النوع من الحروب يستخدم كإستراتيجيات تستعمل فيها تكتيكات الإعدام الجماعي،التطهير العرقي،الإبادة الجماعية، وعلى صعيد آخر فإن هذا الاضطراب المدني يمثل تهديدا للإستقرار الإقليمي والعالمي بتجاوزه للحدود الداخلية للدول.[3]

إن التركيز على الحروب الأهلية كتهديد يمس أمن الدول النامية لا يعني أنها التهديد الوحيد الذي يمس هذه الدول وأمن شعوبها ،الحديث عن المفهوم الموسع للأمن يجعل هذه الدول وشعوبها مهددة بالتنظيمات الإجرامية من جهة ومن النظام الدولي من جهة أخرى.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لظاهرة الدول الفاشلة:

واكب نهاية الحرب الباردة تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم الأمن متكيفا مع التحولات العالمية والطبيعة الجديدة للتهديدات ومشاكل الأمن الداخلية للعديد من الدول النامية ،مما قدم إطارا تحليليا يبحث في المشهد الأمني لصنف جديد من الدول هي الدول الفاشلة، وقد شمل هذا الإطار التحليلي على العديد من المحاولات التنظيرية ألقت الضوء على طبيعة الظاهرة متطورها وتأثيرها على الاستقرار الأمني.

المطلب الأول: التصورات النظرية للدول الفاشلة :بحث في أصل الظاهرة وتطورها.

الفرع الأول: نظرية الدولة الضعيفة لكالفن هولستي:

يعتبر "كالفي هولستي « Kalevi.J Holsti » من المنظرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي في فترة ما بعد الحرب الباردة ،حيث في مؤلفه "الدولة ،الحرب وحالة الحرب " « The State War and the state of War » أشار إلى أن المشكلة المركزية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحروب داخل الدول، الحروب بين الشعوب وهي ما أسماه حروب الجيل الثالث[1]، هذه الحروب تختلف كلية عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرين ، فهذه الحروب فقدت مؤسستها De Institutionalized فأصبح العالم أمام جغرافيا مختلفة وصنف جديد من النزاعات المسلحة* وأكثر ما يميز هذه الحروب أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة.

---

[1]Kalevi J.Holsti ; The State War and The State of war, Cambridge :Cambridge University press,1995 ,p18.

*: يرى هولستي أن هذا النوع الجديد من النزاعات يختلف عن الحروب التقليدية من حيث 1-:أغراض الحرب2-وضع المدنيين أثناء الحروب3-مؤسسات الحروب.

بالرغم من أن الدول الضعيفة كما أسماها "هولستي Holsti تختلف عن ما أسماه جاكسون Jackson"شبه الدولة" إلا أن الظاهرة تحمل نفس الخصائص حيث أن هذه الدول تتمتع بكل مقومات السيادة الخارجية فهي عضو في المجتمع الدولي وتتمتع بنفس الوضع الشرعي للدول القوية ولكنها تفتقد بشكل كبير لمقومات السيادة الداخلية[1]، ويركز تصور هولستي للدول الضعيفة على نقطتين أساسيتين:

1-الخصائص البنيوية للدول الضعيفة:

[1]Kalevi J.Holsti ; Taming the Sovereigns Institutional Change In International Politics. Cambridge:Cambridge university press,2004 ,p57.
[2]Kalevi J.Holsti ;The State War and The State of War, op-cit ,p18.
[3]Kalevi J.Holsti ; Taming The Sovereigns; op-cit ; p p56-57.
[4]Kalevi J.Holsti ; The State War and The State of War, op-cit ,p107.

وهو ما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية والمؤسساتية ،مما يطرح إشكالية سلوك المواطنين تجاه الدولة ومن يتصرف باسمها والذي قد يكون المتمردين، المقاتلين...الخ، هؤلاء يضعون قواعد خاصة بهم تختلف عن قواعد الدولة لذلك تتحول هذه الدول إلى مسرح للحروب الأهلية والإبادات وحركات التمرد التي قد تؤدي لانهيار النظام ،كما حدث في الصومال[1].

الفرع الثاني التصور النقدي للدول الفاشلة:

وجهت المقاربة النقدية عدة انتقادات للمقاربات الوضعية حول تصوراتها الأمنية بما في ذلك المقاربات التي اهتمت بدراسة الدول الفاشلة ، فهذه المقاربات حسب التصور النقدي لم تهتم بظاهرة الدول الفاشلة من حيث إخفاقها في توفير أمن مواطنيها ولكن من زاوية فشلها في أداء مسؤولياتها إتجاه الجماعة الدولية بسبب سماحها للفواعل غير الدولاتية باستعمال أراضيها كقواعد لنشاطاتها الإجرامية الموجهة ضد المصالح الغربية ، فهذه النظرة حسب النقديين تهتم فقط بأمن البعض ألا وهو الغرب، وهو ما يجعل المشاكل الأمنية الناتجة عن الفشل الدولاتي تواجه بالتدخلات الدولية وإعادة بناء النظام دون الاهتمام بمصالح مواطني تلك الدول، ولذلك فالمقاربة النقدية للدراسات الأمنية تحاول من جهة الإجابة على السؤال التالي:من الذي تسبب في فشل "الدول الفاشلة"؟ ومن ثم البحث عن السياق السوسيو-إقتصادي الذي يؤدي ببعض الدول للفشل، بينما تنجح دول أخرى في أداء مهامها والتزاماتها [2] . ومن جهة أخرى تلقي الدراسات النقدية للأمن الضوء على تأثير الفشل الدولاتي على أمن المواطنين والجماعات داخل هذه الدول.

النقديون متأثرون بالفكر الغرامشي ، الذي يرى أن الدولة لا ترتدي دور القوة فقط بل دور الهيمنة، فالدولة عند أنطونيو غرامشي A .Gramshi ليست مؤسسات محدودة وحكومة موظفين أو

قادة سياسيين وشخصيات بمسؤوليات حكومية مباشرة،وإنما الدولة وحدة مركبة من النشاطات العملية والنظرية التي من خلالها تبرر هيمنتها وتكتسب الموافقة على الحكم. [1]

[2] عبد العالي دبلة: الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004، ص59، نقلا عن : بوتومور،تمهيد في علم الاجتماع ، تر:محمد الجوهرية وآخرون، القاهرة، دار المعارف ،1981،ص125.

العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد عززت اللا استقرار داخل هذه الدول،ولان المقاربة النقدية تركز على افتراض مفاده أن قضايا التنمية الاقتصادية تعتبر محركا للنزاعات، فإنها تفترض أن سياسات إعادة الهيكلة وتراكم حجم الديون خلق نزاعات سياسات ولا أمن لهذه الأنظمة[2].

فالمقاربة النقدية تركز على دور المؤسسات والنخب السياسية في مسار الفشل الدولاتي، إلى جانب دور العامل الخارجي في الضعف الهيكلي ،هذه النظرة تظهر في مفهوم "العنف البنيوي" Structurel Violence الذي قدمه "جون ڤالتون" G.Galtong ويشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات ،وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو للطبقية القومية.على المستوى الدولي، فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط ، واللا تماثل بين الطرفين ،ويشير" ڤالتون" G.Galtong إلى خمس أشكال من الامبريالية التي تشكل مظاهر للعلاقات بين المركز والمحيط على المستوى الدولي:

1. على المستوى الاقتصادي تتسم العلاقات الاقتصادية بعدم المساواة والتفاعل غير المتماثل وتتمثل أساسا في تحديد إنتاجية دولة المحيط كما وكيفا بما يخدم مصالح دول المركز تحديد التفاعلات البنيوية الاقتصادية بحيث تكون هناك فقط تبادلات بين المركز والمحيط ; فقط دون ترك

(1) Pinar Bilgin and Adam David ,op-cit ;p74.

المجال لتبادلات محيط –محيط،تركيز السلع بحيث لا يكون أمام دول المحيط سوى أنواع محدودة من السع الإنتاجية لتصديرها وهي في الأساس مواد أولية ،نتيجة ذلك هو تبعية المحيط للمركز [1]

2. على المستوى السياسي هناك جهات تتخذ القرارات وهي مركز أمم المركز،وأمم تتلقى هذه القرارات وتنفذها،بحيث يفرض عليها تأسيس أبنية سياسية معينة وطبيعة حكم معين حسب مطالب المركز الدولي وهو ما قد يخلق تناقض بين البنية السياسة والبنية المجتمعية لدول المحيط.

3. فرض الحماية العسكرية للمركز على المحيط ،بالنظر لكون دول المركز لها قدرات صناعية متطورة وتكنولوجيا عالية ،كما أنها وحدها تتمتع ببنية اجتماعية متجانسة بجيش حديث.

4. الامبريالية الإعلامية والتي يقصد بها هيمنة المركز على وسائل الاتصالات والنقل .

5. تقود الهيمنة الإعلامية إلى محاولة تصدير المعايير و القيم من المركز إلى المحيط، بشكل تصبح فيه دول المركز شبيهة بالمعلم ودول المحيط بالمتلقي .[2]

المطلب الثاني:تأثير الفشل الدولاتي على الدائرة الأمنية:

في حين اهتمت العديد من الدراسات التنظيرية بالبحث في أصل ظاهرة الفشل الدولاتي وتطورها فقد اهتمت دراسات أخرى بالمشكلة الأمنية لهذه الدول،في سياق موسع للأمن تجاوز البعد العسكري وقدم أكثر من موضوع مرجعي للأمن،وتعدد لمستويات التحليل.

الفرع الأول:الدول الفاشلة كمصدر لتهديد الأمن الإنساني :

إذا كان الأمن الدولاتي يجعل من الإقليم والشعب والحكومة موضوعات مرجعية للأمن ،فإن الأمن الإنساني يأخذ بعين الإعتبار كل التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات، وهذه التهديدات قد تكون من داخل الدول ،كما قد تكون من خارجها[3]، ولأن الأمن يتطلب أكثر من البقاء الطبيعي فإن الخاصية المادية للأمن الإنساني تتمثل في الكفاية المادية بحيث

يكون صميم الأمن هو إرضاء الحاجات المادية الأساسية للأفراد والجماعات ، أما الخاصية النوعية للأمن الإنساني فتتركز في المحافظة على الكرامة الإنسانية التي تدمج استقلالية الشخصية مع إشراك الفرد في حياة المجموعة دون عوائق، فهو إنعتاق من استبداد القوة البنيوية العالمية الوطنية أو المحلية[1]

هاتين الخاصيتين تجعلان من الأمن الإنساني يشمل الأمن الإقتصادي (غياب الفقر) ،والأمن الغذائي (الحصول على المواد الغذائية) والأمن الصحي (الحصول على الإسعافات الصحية والحماية من الأمراض) والأمن البيئي (الحماية من التدهور البيئي) والأمن الفردي (الحماية الجسدية من التعذيب والحروب والعنف الداخلي ،الجرائم ،وحتى من الانتحار وحوادث المرور)، وهو أمن جماعي (بقاء الثقافات القديمة والأمن المادي للجماعات الإثنية) والأمن السياسي (وهو التمتع بالحقوق المدنية والحريات العامة) [2].

فإذا كانت مقاربة الأمن الإنساني تهتم بأمن الأفراد والجماعات فإنها تجعل من أنظمة الدول مجرد آليات ووسائل تتمتع بالسلطة والمسؤولية لمعاجلة الاحتياجات الأمنية الإنسانية لمواطنيها.

بنقل موضوع الأمن من الدولة إلى الفرد والمجوعات تم الانتقال من حقوق وحاجات الدول إلى الاهتمام بحقوق وحاجيات الأفراد وهو ما يسلط الضوء على القدرة الدولتية، الشرعية الدولتية وظاهرة الدول الفاشلة والمنهارة[3]، ومقاربة الأمن الإنساني تلقي الضوء على الشرعية الدولتية التي لا تعني الحكم المعياري على الضعف أو القوة وإنما القيام بذلك مقابل النتائج ، فالدول القوية في مقاربة الأمن الإنساني هي دول بإمكانها ضمان الأمن الإنساني لمواطنيها بتحقيق التحرر من الحاجة ومن الخوف، « Freedom from fear , freedom from want » ، وبإمكانها حماية كرامة الفرد من انتهاكات حقوق الإنسان.

أما الدول الفاشلة والدول الضعيفة فهي دول لا يمكنها الالتزام بالعقد الهوبزي مع مواطنيها و لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية الخاصة بالحماية الاجتماعية ،وهي دول عاجزة عن تحقيق

---

[2]Dario Battistella ; op-cit ;p456.
[3]Caroline Thomas; op-cit ;p9.

الأمن الإنساني لمواطنيها بكل أبعاده الإقتصادية، السياسية ،الغذائية ،الصحية والفشل حسب هذه المقاربة ليس عبر وطني ولكن عبر قطاعي « Trans-sectoriels »، فاللاأمن الصحي يؤدي للفقر هذا الأخير يؤثر على التحصيل الدراسي،والفشل الإقتصادي يؤدي لفشل إجتماعي سياسي، وفشل أمني.

مقاربة الأمن الإنساني ليست مقاربة "ضد الدولة" ، فالدولة في هذه المقاربة مازالت الفاعل الأكثر شرعية لتحقيق أمن مواطنيها والالتزام بعقدها الاجتماعي الهوبزي[1]، إلا أنها إذا عجزت أو فشلت في الإلتزام بهذا العقد، فعليها مواجهة العواقب الدولية لأن هذه المقاربة تضع الإنسانية ضمن

[1]Oumar Ba ; Dorly Casatanda ; Maria Gabrielsen ; « Les Etats Fragile Constituent-ils Une Menace pour la Sécurité Internationale ? obtenu en parcourant : www.peacecenter.sciences-po.fr/conf-etats fragiles.

[2]Charles Philipe David ; Jean Jacques Roche ;op-cit ;p.115

وبناء عليه يعرف "ويفر" Waever الأمن المجتمعي على أنه:"قدرة مجتمع على المحافظة على خصائصه الأساسية في ظل ظروف متغيرة و تهديدات محتملة أو فعلية ، فهو متعلق بشرط الاستمرار والبقاء ضمن ظروف مقبولة لتطور الأنماط التقليدية كاللغة ،الثقافة ،الهوية الدينية والوطنية والعادات." [2]

الوحدات الأنطولوجية للأمن المجتمعي هي الإثنيات الوطنية والكيانات الدينية التي لها تأثير على الحياة السياسية وتعتبر الدولة فاعل مركزي في الأمن المجتمعي ،فمن جهة هي مصدر تهديد مباشر أو غير مباشر لشعوبها سواء بسبب تسلطها وتعسفها أو لأنها ضعيفة جدا وعاجزة على تحقيق أمن مواطنيها ، أو تكون هناك هوة واسعة بين البنى الدولتية وأقلية هوياتيه معينة داخل الدولة،لأن التهديدات السوسيو إقتصادية للأقليات الإثنية شكلت عامل لا إستقرار مجتمعي وإدراكاتهم تشكل عامل محرك لإعادة تعريف العلاقات ما تحت الدولتية[3]وهو ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في فترة ما بعد الحرب الباردة .

---

[1]Paul Roe ;Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma; London :Routledge, 2005 ;p43.

مع نهاية الثنائية بدأ الاستخدام المتزايد لمفهوم "المعضلة الأمنية"Security Dilemma" في المستوى الداخلي للدول كتفسير للنزاع العرقي حيث حاول بوزان « posen » تطبيق المعضلة الأمنية النابعة من الخصائص الفوضوية للنظام الدولي على النزاعات الإثنية من خلال الإشارة إلى ظاهرة إنهيار الدولة أو فشلها ،كسبب ونتيجة لهذه النزعات ، فانهيار الأنظمة السياسية للدول يؤدي لغياب سلطة مركزية فعالة وقوية مما يخلق مناخ يسوده الخوف الهوبزي للمجموعات العرقية من بعضها البعض ومن بقايا النظام السياسي، وهو ما يدفعها لتحقيق أمنها بنفسها وفق مبدأ الاعتماد على الذات « Self Help » لأن هذه المجموعات تجد نفسها في فوضى، وبدمج مفهوم المعضلة الأمنية بمفهوم الأمن المجتمعي تظهر المعضلة الأمنية المجتمعية، فكلما حاولت أقلية معينة زيادة أمنها المجتمعي تعتقد المجموعات الأخرى أن ذلك يستهدف المساس بأمنها المجتمعي[1]، وتكمن خطورة المعضلة المجتمعية في كونها تقود إلى انهيار النظام السياسي مما يفتح المعابر للسيطرة

.

حيث تم نقل وحدة التحليل من الدولة إلى المجتمع والأقليات ، في حين النزاعات العرقية والإثنية في الدول الفاشلة لا يمكن معالجتها بنظرة ميكانيكية وحسابات عقلانية.

الفرع الثالث: ديناميكية الأمن في الدول الفاشلة :فحص لافتراضات باري بوزان "Barry Buzan

يعتبر "باري بوزان" من المفكرين الأوائل الذين إهتموا بظاهرة الدول الفاشلة ، حيث في مؤلفه الناس،الدولة والخوفPeople, states and fear[2]حاول تقديم رؤية جديدة عن المشهد الأمني لفترة ما بعد الحرب الباردة ، حيث قدم مفهوما موسعا للأمن يشمل الأبعاد غير العسكرية وفي هذه المقاربة أشار بوزان إلى ما أسماه الدول الضعيفة « Weak states »هذه الدول التي فقدت مركزية العنف الشرعي والشرعية أمام مواطنيها ،ويرى بوزان أن الحكم على قوة أو ضعف دولة لم يعد على المستوى السياسي أو الإقتصادي ، وإنما الحكم يكون على درجة " الإنسجام السوسيو–سياسي" هذا الإنسجام يتوقف في الأساس على قدرة النظام على خلق إتفاق سياسي وإجتماعي داخل حدوده.

بناء على ذلك يقدم بوزانBuzan ثلاث أبعاد مترابطة يمكن من خلالها التعرف على ضعف الدول:

---

[1]Paul Roe ; Ethnique Violence And The Societal Security Dilemma, op-cit ;p68–66

1. تأسيس غير كاف للشرعية أي ضعف الشرعية.

2. عدم القدرة على السيطرة ومراقبة الإقليم الوطني بما في ذلك الموارد الموجودة فيه.

3. بنى مؤسساتية ضعيفة جدا للقيام بوظائفها وإرضاء المواطنين[1].

وقد قدم بوزانBuzan مقاربة حول ديناميكيات الأمن في الدول الضعيفة والفاشلة ،مركزا على بعض الدول الإفريقية ، فبالنسبة له المشهد الأمني في هذه الدول غلبت عليه الحروب، المجاعة الممارسات السياسية البربرية المدمرة، والتدهور البيئي ; فالدول الضعيفة هنا تثبت الفرضية الهوبزية التي تشير إلى أن غياب حوت الليفيتان السياسي جعل العلاقات بين الأفراد والجماعات شرسة وشريرة.

استخدم"بوزان" Buzanفي دراسته للبعد الأمني للفشل الدولاتي وآثاره، طريقة التحليل عبر القطاعات تحت إفتراض مفاده أن الفشل الرسمي للدول يكون في الأساس على مستوى القطاع العسكري السياسي، دون أن يلغي القطاعات الأخرى أو ينقص من أهميتها فهو يرى أن الفشل الإقتصادي مرهون بالفشل السياسي ، حيث يفترض أن التطور الإقتصادي وحده إذا تمكنت هذه الدول من تحقيقه لا يمكنها من كسر دورة الفشل، وقد أخفقت معظم الدول الفاشلة والضعيفة في حل هذه المعضلة ، مما جعل محيطها يشهد كثافة عالية من عدم الأمان[2].

بذلك فان مقاربة "باري بوزان" "Barry Buzan" تركز في الأساس على البعد المؤسساتي في دراسة الدول الفاشلة، حيث أن الفشل حسب هذه المقاربة هو فشل المؤسسات بالدرجة الأولى، وهو بذلك يخالف وجهة النظر التي تربط الفشل الدولاتي بالعجز والتخلف الاقتصادي في الأساس.

---

[2]Barry Buzan, Ole waever ; Regions and powers : The Structure of International Security Cambridge : Cambridge university press.2003. p220.

في تحليله لتأثير الفشل الدولاتي على الأمن ، قدم "بوزان"Buzan أربع أبعاد لديناميكية الأمن في هذه الدول، تتمثل هذه الأبعاد في : المستوى المحلي (داخل الدولة) ، المستوى الإقليمي ، المستوى العبر إقليمي والمستوى العالمي.

I.المستوى المحلي:

يؤكد "بوزان" "Buzan "على أن ديناميكيات الأمن على المستوى المحلي مهيمنة في الدول الفاشلة، حيث تعاني هذه الدول من عدة أزمات وإن كانت بعض هذه الأزمات قصيرة المدى وتم إحتواؤها داخل الحدود الوطنية، إلا أن أغلب الأزمات طويلة المدى، فالأنظمة السياسية في هذه الدول تعاني من عدة مشاكل أخطرها تمرد الجنود النظاميين ، إضافة إلى محاولات الإصلاح الإقتصادي وعمليات الدمقرطة خلال التسعينات التي لم تحقق إنجازات هامة، وهذه الضغوط

(1)Ibid ;p 221-225.

عسكرية، حروب أهلية، مجاعات، لاجئين، الهجرة السرية، شبكات للجريمة وإنتشار الأمراض وسيطرة النزاعات الداخلية على الأجندة الأمنية. [1]

المستوى الإقليمي :The Regional level

تشهد الدول الفاشلة المتجاورة كما في إفريقيا تفاعلا أمنيا كبيرا، وهذا التفاعل الأمني غالبا ما يحدث فيما بين داخل الدول أو يتجاوز الحدود الرسمية للدول من طرف الفواعل غير الدولتية .

فالتفاعل الأمني الوستيفالي قد أعيق ليس فقط بواسطة النظام شبه الأمني السيادي القانوني ما بعد الاستعمار، ولكن أيضا بضعف هذه الكيانات كسلطة ،مما يجعل ديناميكيات الأمن المحلية تأخذ طابع الإنتشار Spillover إلى الدول المجاورة بحركة اللاجئين، الحروب الأهلية ....الخ،و قد إعتبر " بوزان" هذا التجمع عامل إضافي لزيادة الضعف والفشل، فحسبه الحروب القائمة بين الدول لم تتراجع بين الدول الفاشلة. [2]

المستوى عبر الإقليمي the interregional level :

يضيف بوزان إلى مستويات الأمن التقليدية المستوى عبر الإقليمي،و يؤكد أن المشهد الأمني لا يمكن أن يتضح دون الرجوع إلى هذا المستوى، وإن صعب تحديده بسبب السياسات الأمنية

---

[1] Ibid ;p 227-228.

[2] Ibid ; p 248.

الضعيفة والمبهمة والحدود غير الواضحة إلا أنه يضع ضابطان يمكن من خلالهما التعرف على المستوى :

1.المنطقة الحدودية بين الشرق الأوسط وإفريقيا .

2-التفاعلات الأمنية بعيدة المدى بين الدول الإفريقية.

بالرغم من أنه يعتبر أن اغلب التفاعلات الأمنية تحدث على المستوى المحلي في هذه الدول إلا أنه كثيرا ما تسعى بعض الدول إلى فرض سيطرتها والتأثير على الدول الضعيفة الموجودة على مستوى أبعد ، وقد يرجع ذلك إلى اتصالات شخصية بين النخب الحاكمة لفترة ما بعد قبل

(1)Ibid ; p248-249.

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للدراسة

يعكس الإطار النظري السابق طرحه جملة من المفاهيم المركزية التي سيتم ضبطها من أجل تأسيس إدراك للموضوع، وفهم معمق للإشكالية.

المطلب الأول: : التطور المتدرج لإثراء مفهوم الدولة الفاشلة بين التنظير العلمي والتنظير الاستراتيجي:

قبل التطرق إلى مفهوم "**الدول الفاشلة**" يمكن الوقوف عند مفهوم الدولة والأركان التي تقوم عليها لمقارنتها بما سمي بالدول الفاشلة .تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف موحد للدولة ويرجع ذلك إلى الإتجاهات العديدة والميادين المعرفية المختلفة التي تشكل الدولة أحد مواضيعها الأساسية.

يعتبر "ماكس فيبر"Max weber" الدولة بأنها "ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين"[2]. فما يميز الدولة عند ماكس فيبر كونها مركز استخدام العنف الشرعي وبالتالي فقدانها لهذه الخاصية يفقدها صفة الدولة في حين أن وظائف الدولة لا تتوقف عند المحافظة على الإستقرار الداخلي.

---

[1] Ibidem, ;p250-259

[2] عبد العالي دبلة ، مرجع سابق، ص216.

بالنسبة "لهارود لاسكي فيؤكد أن الدولة تعني وجود أعداد كبيرة من الناس الذين يدينون بالطاعة لعدد محدود نسبيا من الأفراد[1] "فهارولد لا سكي" هنا يؤكد على عامل الطاعة في تكوين الدولة ،إلا أن التعريف لا يغطي ظاهرة معقدة كالدولة، لأن الطاعة قد تكون في أي تنظيم، كما أن الطاعة تختلف عن السلطة.

من الناحية القانونية يرى فقهاء القانون والقانون الدستوري أن الدولة هي كيان سياسي قانوني ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة[2]، تعريف كهذا يظهر العناصر المكونة للدولة وهي: إقليم محدد ، السكان والسلطة مع التركيز على عامل الاعتراف الدولي بقيام الدولة.

---

[1] محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.ص35.

[2] عبد العالي دبلة ، مرجع سابق، ص62.

[3]Daniel Lévine et autre ; Etats Défaillants et Terrorisme .obtenu en parcourant : http://www.idea.fr/portail/repport/57.zapport6.pdf

عام 1983 أعاد "باري بوزان" Barry Buzan استخدام المفهوم في مؤلفه « People states and fear » ثم "جويل ميقدال " Joël Migdal في مؤلفه « Strong societies and weak states : state society relations and state capbilities in third world »

(1)Serge sur , Sur les états défaillants ,obtenu en parcourant : www.fulei.org/revue/serge.sur.ip?locale=frVien=page2.safhat.net/blog/?/= p 578

(2)Dina Bilgin & David Morton ,op-cit ;p 44.

(3)Robert H Jackson, Quasi states : Sovereignty ,international Relations and the third world Cambridge : Cambridge university press.1993.pp21-23.

على مستوى الدولي وعلى إثر سلسلة التدخلات الدولية لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة في العديد من الدول التي كانت تعاني من مشاكل داخلية (زامبيا عام 1991، السلفادور 1991، أنغولا 1991، كمبوديا 1991، الصومال 1993، يوغسلافيا 1993،هايتي 1994..) [2] أطلقت إدارة ببل كلينتون" B.Klinton " مفهوم الدول الفاشلة " **Failed states** " لوصف بعض الدول التي بات فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي ; بداية ربط المصطلح بالحالة الصومالية ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة (هايتي ، ليبيريا ،رواندا) ثم الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها[3].

والدول الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لم يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها ،فهو مصطلح مطاط ، اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه.

الدولة الفاشلة وفق المدخل السياسي :

---

[1]Mink Nguyer ;" The Question of failed States Australia And The Nation Of State Failure" Uniya Jesiut. Social Justice Center, March 2005.pp1-12

بالنسبة لـــ "**ويليام ألسون** " Williams Alson "الدولة الفاشلة هي الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقاءها وإستمرارها للخطر"[1]، ينظر للفشل الدولاتي وفق هذا التعريف من منظور تأثيره على وحدة الكيان السيادي ،إلا أن عبارة *حقيقية* لا تظهر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها الدولة.

أما "**رونالد زيمرمان**" « Roland Zimmermann » فهو يرى أن الدولة الفاشلة هي "الدولة التي تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة إحترام القانون"[2]، هذا التعريف مرتبط بالمفهوم الفيبري للدولة ،حيث أن ما يميّز الدول الفاشلة هو فقدانها لمركزية العنف الشرعي وفرض إحترام القوانين.

بالنسبة لقاموس بنغوين للعلاقات الدولية فهو يعرف الدول الفاشلة بأنها "الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن"[3] فهذه الرؤية تربط الفشل الدولاتي بالصراع الإثني والحروب الأهلية.

بالنسبة لوكالات العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة international crime threat Assessment تعرف الدول الفاشلة على أنها :"دول غير راغبة أو عاجزة على الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي"[4]،يضيف هذا التعريف عنصر الإرادة السياسية في عدم أداء التزام الدولة بأداء وظائفها اتجاه مواطنيها.

من خلال ما سبق يتبين أن الدولة الفاشلة وفق وجهة النظر السياسية تتميز بثلاث خصائص أساسية:

أولا: وجود حالة من العنف الداخلي و المشاكل ذات نشأة داخلية.

ثانيا: الانهيار الداخلي للنظام والقانون ،بحيث تتوقف كل بنى السلطة أو أنها تعمل بشكل جزئي.

(1))Gerard Kreijen ;State Failure ,Sovereignty And Effectiveness Legal lesson on Decolonization of Sub-Saharan Africa.vol 50. ;Boston :Martinus Nijhoff publishers.2004 p10.

(2)Daniel Thurer ;The Failed State and International Law .International Committee of red cross ،December31,1999.obtenu en parcourant:http://www.globalpolicy.org/component/content/article/173-sovreign/30464.html.

لعدم توفر القوة الضرورية للتصرف ،إلا إن ارتكبت هذه الاختراقات من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص يمارسون شكل من أشكال السلطة الحكومية ،أو إذا ارتكبت هذه الاختراقات من طرف حركة متمردة استطاعت الوصول إلى السلطة أو استطاعت تكوين دولة جديدة[1].

الدولة الفاشلة وفق المدخل السوسيولوجي:

تتميز الدول الفاشلة من وجهة النظر السوسيولوجية بظاهرتين:

أولا انهيار جوهر الحكومة وهي أجهزة الضبط وغياب ما وصفه فيبر Weberب "احتكار العنف الشرعي"،ففي مثل هذه الدول الشرطة،أجهزة القضاء ،ومختلف الأجهزة التي تخدم القانون وتحافظ على النظام إما أنها زالت من الوجود أو أنها عاجزة عن أداء وظائفها.

ثانيا تتميز الدول الفاشلة وفق النظرة السوسيولوجية بحالة من العنف الوحشي الموجه لكافة فئات المجتمع نتيجة توقف المؤسسات الرسمية عن أداء عملها مقابل انفجار الوضع الداخلي. [2].

مما سبق نجد أن الدول الفاشلة هي دول تتمتع بوجودها القانوني على المستوى الدولي ولكنها عاجزة على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه مواطنيها وإتجاه الجماعة الدولية وهذا العجز يتمركز على مستويين :مستوى ضيق وهو فقدان مركزية العنف الشرعي في ظل صراعات داخلية.

ومستوى واسع وهو العجز في تقديم الخدمات الإجتماعية لمواطنيها وضعف التنمية الإنسانية مع غياب دولة القانون والديمقراطية.

المطلب الثاني : ضبط إجرائي للمفاهيم الأمنية

---

[1] Ibidem.

[2] Ibidem.

الفرع الأول : مفهوم الأمن

الأمن هو قيمة وهدف لنشاطات الدول القومية والفواعل ما فوق وما تحت الدولتية ،ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المسائل الخلافية المثيرة للجدل في نظريات العلاقات الدولية، فعدم وجود إجماع مفاهيمي أدى إلى تعدد التعاريف وإختلاف وجهات النظر، ويزداد هذا الإختلاف عند تعريف الأمن خلال فترة الحرب الباردة، وهو ما سمي بالمفهوم التقليدي للأمن، وبين تعريف الأمن في فترة ما بعد الثنائية أي المفهوم الموسع والمعمق للأمن.

فالأمن لغة: أمنه، يأمنه،أمنا :وثق به وأطمأن إليه،أمن، يأمن،أمنا وأمانا :أطمأن ولم يخف فهو آمن[1].وقد جاء في القرآن مفهوم موسع للأمن مصداقا لقوله تعالي : ﴿فليعبدوا ربّ هذا البيت ، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[2] صدق الله العظيم.

في الخمسينات عرف أرنولد والفر Arnold Walfers الأمن قائلا: "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ،أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[3]،بالرغم من أنه من أكثر التعريفات إجماعا حول الأمن إلا أنه لا يظهر طبيعة هذه القيم التي يجب أمننتها .

بالنسبة لهارولد مولر Harald Muller المفهوم التقليدي للأمن يعني "غياب التهديدات الوجودية للدول التي مصدرها دول أخرى"[4].

أما فرانك تراجر وسيموني « Franck N.Trager et F N Simonie » فهما يعرفان الأمن الوطني على أنه: "ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي لها هدف مركزي، خلق شروط وطنية ودولية ملائمة لحماية وتطور القيم الحيوية الوطنية ضد خصوم موجودين من أو متوقعين"[5].

---

[1] يوسف شكري فرحات، معجم طلاب ، بيروت :دار الكتاب العلمية ،2001، ص22.

[2] الآية 3 -4 من سورة قريش .

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص414.

[4]Hans Günter Brauch; Conceptual Quartet: Security and its linkages with peace Development, and environment IN Hans Günter Brauch and other ; Globalization and environmental challenge: Reconceptualizing Security In the 21 century .Berlin: Springer. 2008. p80.

[5]Thierry Balzacqu .op-cit ;p3.

يمكن تصنيف هذين التعريفين في خانة التصور التقليدي للأمن الذي يختزل مفهوم الأمن القومي في البعد العسكري ، ويجعل حفظ بقاء الدولة (حدودها ، سيادتها ، استقرارها ..) في

---

(1) جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص414.

(2)Michael Dillon ; Politics of security towards a political philosophy of continental thought .London : Routlerg.1996.pp 118-121.

(3) جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص414.

(1)Czeslaw Mesjasz ;Security as Attributes of Social System ;IN Hans Günter Brauch and other, op-cit ,P48-49.

(2)Czeslaw Mesjasz ;prediction in security theory and policy IN Hans Günter Brauch and other; op-cit ;p890

فبالنسبة للمقاربات الوضعية وبالأساس الواقعية الخطر إبستيمولوجيا هو هدف سلبي يؤسس لعدم الإستقرار يدرس بشكل مستقل عن المفاهيم الإجتماعية ولكن يؤسس بتصورات شخصية ، لذلك يركز الواقعيون على الأسئلة المفتاحية التالية:

ما هو الخطر الموجود؟ كيف يمكن قياسه وتسييره؟

أما المقاربات ما بعد الوضعية البنائية فهي ترى أن التهديد يبنى على مخاطر موضوعية وتؤكد البنائية الراديكالية على أن الأخطار أو التهديدات تؤسس بقرار إجتماعي والتفاوض، لذلك تركز هذه المقاربة على السؤال التالي: لماذا وكيف يجب أن تصنع أخطار معينة؟[2]

ويرى "يولمان" « Ullman » إلى أن التهديد يعرف على أنه عمل أو سلسلة أحداث التي:

أولا: تستهدف وبشدة وعلى مدى قصير نسبيا المساس بحياة سكان الدولة ورفايتهم.

ثانيا: تستهدف تقليص الخيارات السياسية المتوفرة لدى حكومة الدولة أو الوحدات غير الدولتية (أفراد،جماعات ،شركات) داخل الدولة.فهذا التصور يظهر النظرة الموسعة للأمن بتجاوزه الدول كهدف للإضطرابات ، إلا أنه لا يظهر الطبيعة الجديدة لهذه الإضطرابات.

بناء على ذلك يتبين أن التهديدات هي أحداث قد تكون أفعال أو أقوال تشكل إضطراب بشكل إرادي أو غير إرادي لإحدى المواضيع المرجعية للأمن.

وبالنسبة لمصطلح التهديدات الجديدة « Les nouvelles menaces » فقد ظهر في إطار إعادة تعريف الأمن وشاع استخدامه في التسعينات ، وقد سبقته جملة من المفاهيم :التبعيات الجديدة

« les nouvelles interdépendances » ،التفاعلات السلبية « Interactions négation »،
التهديدات المتبادلة « Menaces transverses » ،التهديدات غير العسكرية ذات الطبيعة
الإستراتيجية « Menaces non militaire de caractère stratégique » فهذه التسميات

(1)Philippe Marchesin ; les nouvelles menaces ,les Relation Nor-Sud de 1989 à nos jour.[S.L.E]Kharthala.2001 ;p33 . transmis de Bertrand ; la fin de l'ordre militaire
(2)Amandine Scherer ;Le G8 face au crime organisé, working paper N°11 ;février 2005 ;pp1-41. Obtenu en parcourant: www.g8u toronto.ca /gouvernance/sherrer-g8g.pdf.

(3)Philippe Marchesin; op-cit ; p 34.

.

الصنف الثاني هو الظواهر ذات الطبيعة الإجتماعية والإقتصادية: Phénomène de nature sociale et économique كالهجرة والتهديدات البيئية فهي ذات مسارات غير مراقبة وغير محسوبة ذات تأثير بعيد المدى الذي يخلق لا إستقرار للعالم المعاصر[1].

الملاحظ أنه بالرجوع لخصائص هذه التهديدات نجد أنه يصعب تصنيفها إلى تهديدات مجتمعية فقط، وتهديدات سياسية أو إقتصادية فقط ،كما أنها جميعا تؤدي إلى زعزعة الإستقرار، فكل تهديد وإن كان ذو طبيعة معينة إلا أن آثاره تتجاوز القطاع الواحد من الأمن، فهناك تهديدات تمس القطاع السياسي وهي قد تكون داخلية ،كما قد تكون خارجية تشمل النشاطات غير الديمقراطية ضد المؤسسات، رموز وأيديولوجية الدولة، وهناك تهديدات تمس المجتمع لأنها تمس التجانس الثقافي والجماعات المجتمعية ،وهناك تهديدات اقتصادية قد تؤدي للتنافس أو البطالة أو في الأزمات الاقتصادية ،وهناك تهديدات بيئية ، إلا أنه في ظل ترابط قطاعات الأمن والطبيعة عبر الوطنية وكذلك عبر القطاعية للتهديدات الجديدة، فان ظواهر كالإرهاب ، الجريمة المنظمة، وحتى الهجرة تؤثر على القطاعات الخمس للأمن.

تشمل التهديدات الأمنية الجديدة العديد من الظواهر، سيتم التركيز في هذه الدراسة على الجريمة المنظمة، الإرهاب، والحرب الأهلية.

1-مفهوم الإرهاب:

الإرهاب كمصطلح :مصدر الفعل أرهب ، وأرهب بمعنى خوّف والإرهابيون في المعجم الوسيط وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية[2].

الإرهاب مدخل اصطلاحي:

---

[1] Ibid ; p37.

[2] أحمد فارس عبد المنعم ، "ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي "كراسات إستراتيجية خليجية، العدد رقم 09.ص ص1-22.

لقد تعدد تعريفات الإرهاب وقد رصدت أحد المؤلفات مائة وتسعة تعريفات له وضعها ابرز دارسو هذه الظاهرة.

فيعرف عبد الناصر حريز الإرهاب على أنه "كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع وقسري لخلق حالة الخوف والرعب بقصد تحقيق التأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره ،وصولا إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه"[1].

أما الموسوعة السياسية فتعرف الإرهاب على أنه:"استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاوم والالتزام عند الأفراد ،وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال, وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية" [2].

قد تختلف التعريفات المقدمة للإرهاب ، إلا أنه هناك مجموعة من الخصائص لهذه الظاهرة تتكرر في مختلف التعريفات :

1. استعمال أو التهديد باستخدام العنف من أجل أغراض سياسية أو اجتماعية .
2. هدف التخويف من اجل إخضاع ،إجبار أو ابتزاز الأطراف الأخرى.
3. الهجوم على المدنيين أو على أي هدف غير عسكري.

تصنيف إجرائي للإرهاب:

يمكن التمييز بين الإرهاب الوطني والإرهاب الدولي:

الإرهاب الوطني :

وهي نشاطات العنف الموجهة ضد النظام ويمثل الهدف التقليدي للإرهاب في الاعتراض العنيف على وضع سياسي معين،وهنا كثيرا ما يتعلق الأمر بالإتيان بعامل من عوامل المعارضة عن طريق إراقة الدماء ،والدمار أكثر مما يتعلق بتحويل المجتمع ذاته[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص6.

[2] عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج1، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1995، ص56.

[3]Silina Giotti Goletti ; Financing Terrorism And Criminal Organizations: Differences and Similarities p36-41 .IN: Umberto Gori ,Ivo paparela ,Invisible Threats: Financial and Information Technology Crimes and National Security .[S.M.E]Ios press .2004.

(1)Jean jacques party ; Les Forces Terrestres En Opération : Quel Modes d'actions adopter face à des Adversaires Asymétrique .cahier de la recherche doctrinale .Octobre 2004 Pp1-32.

(2) الجريمة المنظمة متحصل عليه : http://www.hamat.alwatan.gov.kw.

(3)Siline Giatti Galetti ; op-cit ; p 37-38.

2. وجود نوع من الانضباط والسيطرة الداخلية .
3. استخدام العنف ووسائل أخرى للتخويف والترهيب.
4. ممارسة التأثير على القطاعين العام والخاص.
5. استخدام البنى التجارية.
6. القيام بغسل الأموال .
7. العمل على مستوى دولي.[1]

وبذلك نجد أن الجريمة المنظمة كأحد التهديدات الأمنية الجديدة هي النشاطات الإجرامية غير الشرعية التي تقوم بها مجموعة منظمة تتألف من أكثر من ثلاثة أشخاص بهدف تحقيق الربح.

تشمل الجريمة المنظمة مجموعة من النشاطات غير الشرعية أهمها:

أولا:غسيل الأموال :

يقصد بها محاولة توظيف الأموال المحصلة من الأنشطة الإجرامية الرئيسية للإجرام المنظم في مشروعات مشروعة حيث تعمل جماعات الإجرام على التسلل إلى داخل المؤسسات التجارية أو الصناعية المشروعة في دولها أو خارج دولها، لتتستر على أموالها المستمدة من أنشطتها الإجرامية من جهة وكسب المزيد من الأرباح من جهة أخرى.

ثانيا:تجارة المخدرات:

يقصد بها عملية إنتاج وتسويق المخدرات، وقد أصبح ما يعرف باقتصاد المخدرات في تنامي مستمر في العديد من الدول، بالنظر لنسبة الأرباح غير المشروعة التي تحققها هذه التجارة .

ثالثا: تجارة البشر:

وهي عمليات نقل الرجال ، النساء والأطفال طوعا أحيانا وقسرا في غالب الأحيان عبر الحدود القطرية للعمل كخدم للمنازل أو عمال مرتهنين ،كما يتم دفعهم أحيانا للمشاركة في حروب[1]، إضافة إلى الإتجار بالأعضاء البشرية .

رابعا التجارة غير المشروعة في السلاح:

---

(1) Ibidem.

تمثل الأسلحة الخفيفة الأداة الرئيسية للجريمة المنظمة في التجارة غير المشروعة في السلاح، ويقوم عادة تاجر الأسلحة بدور رئيسي في تحريكها وعقد الصفقات بين المصدرين والمستهلكين الذين عادة ما يمثلون إما دولا منتجة للأسلحة يبيعونها لثوار أو جماعات مناوئة أو معارضة لحكومات محددة[1].

خامسا الإرهاب:

قد تشترك جماعات الجريمة المنظمة مع التنظيمات الإرهابية من أجل تحقيق امتيازات والحصول على المال ،ويسمي البعض هذه العلاقة بين الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة بـــ "الإرهاب الإجرامي المتواصل" the Crime terror continum (CTC) ،وتقوم هذه العلاقة على مستويين:المستوى الأول :هو التحالف على مدى قصير أو طويل، وقد يأخذ هذا التحالف تشكيلة واسعة من الأغراض مثل الدعم العملياتي أو الإستفادة من الخبرة .

المستوى الثاني:هو إستخدام شبكات الجريمة المنظمة للحركات الإرهابية كأداة لنشاطاتها والعكس حيث تستخدم الحركات الإرهابية جماعات الجريمة المنظمة لتحقيق أغراضها كالحصول على الأموال أو السلاح أو حتى الدعم البشري[(2)].

أصبحت الجريمة المنظمة أحد التهديدات الأمنية الجديدة لأنها معولمة ، حيث ساهمت العولمة في تحويل الجماعات الإجرامية إلى شبكات عبر وطنية للجريمة المنظمة وهو ما يسمى "بالجرائم الدايكرونية" « Dictronce crime » حيث ظهر نوع من العقد الإجرامي « Pax Mafia » بمثابة اتفاق يربط بين مختلف تنظيمات الجريمة المنظمة عبر العالم (كوزانوسترا الأمريكية ,المافيا الايطالية ، ترياد الصينية ، الياكوز اليابانية ، كارتل المخدرات في كولومبيا ...)، وذلك بسبب إختراق الحدود الجغرافية والقانونية، وإرتباط المصالح وهو ما خلق سوق لا شرعية شاملة أو ما أسمته "سوزان سترانج" « Susan Strange » بدبلوماسية عبر وطنية للمافيا[(3)] .

مفهوم الحرب الأهلية:

يعرف قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية الحرب الأهلية على أنها : "أعمال عنف داخلي طويلة الأمد تستهدف ضمان السيطرة على جهاز الدولة السياسي والقانوني، وبما أنها طويلة الأمد فإنها

---

(1) الجريمة المنظمة،مرجع سابق ،ص134

(2)Siline Giatti Galetti ; op-cit ; p 41

(3)Amandine Shcreer ; op-cit ; p 4

تختلف عن الانقلابات وبما أنها داخلية فيمكن تمييزها عن التدخل الخارجي ،وبما أنها تنطوي على عنف فيمكن تمييزها عن الصراع الطائفي ،ويمكن تمييز طرفين في الحروب الأهلية :الطرف القائم على الحكم والطرف المتمرد"[1].

كما تعرف الحرب الأهلية بأنها أعمال عنف مسلح تحدث داخل الدولة واحدة بين جماعات مهمة قد تكون طبقات اجتماعية ،جماعات إثنية أو دينية ،تسعى للسيطرة على جهاز الدولة السياسي والقانوني، وخلال فترة الحرب عادة ما تكون هناك ثنائية في القوات المسلحة بشكل تفقد فيه الدولة أو الجهاز الدولاتي السيطرة على كرز العنف[2]

---

[1] غراهام ايفانز، جيفري نويهام، مرجع سابق، ص71.

[2] la guerre civile obtenu en parcourant:
http://prespective.usherbrook.ca/pilon/serrlet/BM/doctionnaire.

خلاصة الفصل الأول:

أسس هذا الفصل القاعدة النظرية لمتغيري الدراسة وهما الدولة الفاشلة والتهديدات الأمنية الجديدة في ظل السياق الأمني الموسع ،فالدول الفاشلة هي في الأساس كيان سيادي مما تطلب الرجوع للتصور التقليدي الذي يقوم على افتراض دولاتي التمركز الذي يجعل من الدولة الفاعل الوحيد والوحدوي في تحقيق الاستقرار الأمني وهو ما أسس نظريا لمركزية الدولة في العنف الشرعي بموجب العقد الاجتماعي الذي تكون فيها الدولة احد أطرافه ،وبذلك فان هذا التصور قدم مفهوما لمأسسة العنف وتقنينه، وما يمكن استنتاجه من هذا الصور أن غياب الكيان السيادي يقود إلى عودة الفوضى الداخلية ،إلا انه بقى محدود القدرة التفسيرية في مثل هذه الدراسة،لذلك فقد تناولت الدراسة الأطر النظرية التي تناولت موضوع مراجعة مفهوم الأمن ،بحيث برزت فواعل من غير الدولة تؤثر على حالة الاستقرار الأمني وقادت هذه الفواعل إلى ظهور شكل جديد من أشكال الحروب وهي الحروب غير التماثلية ،في ظل انكشاف نمط جديد من التهديدات التي تختلف من حيث مصادرها والمواضيع التي تهددها والتي تجاوزت الدولة والنظام الدولي ، هذه الصياغة الجديدة للأمن أدت إلى بروز جملة من التصورات حول الصيغ الجديدة للأمن تمثلت أساسا في الأمن الإنساني الذي يبحث في الأمن المادي والمعنوي للأفراد والجماعات داخل دولهم التي تصبح وفق هذا المنظور مجرد أدوات لتحقيق الأمن الإنساني ،الصيغة الأخرى هي الأمن المجتمعي الذي يهتم بالأمن الهوياتي للجماعات في مواجهة بعضهم البعض وفي مواجهة الدولة،بذلك فان التهديدات الأمنية الجديدة هي كل ما يهدد الأمن بمفهومه الموسع والمعمق. جاء الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الدول الفاشلة من منظور علاقتها بحالة العنف الداخلي والحروب الأهلية التي شهدتها بعض الدول بعد نهاية الحرب الباردة ،وقد تبين من خلال تجميع هذه التصورات أن الفشل الدولاتي يؤثر على عدة مستويات للأمن وهي مستوى الأفراد بحيث أنها تشكل تهديد مباشر لمواطنيها ،المستوى القومي بحيث أن الفشل الدولاتي يؤثر على الأمن الوطني للدولة ،المستوى الإقليمي وعبر الإقليمي وكذلك الدولي عندما تشهد حالة العنف الداخلي انتشارا خارج الحدود الإقليمية للدولة الواحدة.

الفصـــــل الثاني : تشخيص ظاهرة الدول الفاشلة:مؤشرات الفشل الدولاتي، أزمات النظم السياسية وعرض للحركيات السببية

يعتبر الفشل الدولاتي ظاهرة معقدة تتطلب تسليط الضوء على مختلف الأبعاد التي تتداخل في تكوينها لذلك سيتم من خلال هذا الفصل تشخيص الدول الفاشلة عبر ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول المؤشرات التي يتم اعتمادها من اجل تحديد قائمة الدول الفاشلة ودرجة الفشل وذلك وفق أهم المراكز والمؤسسات البحثية .

نظرا لكون الفشل الدولاتي هو في الأساس فشل المؤسسات والبنى الهيكلية في أداء مهامها فان المبحث الثاني يتناول الأزمات الهيكلية التي تعاني منها الدول الفاشلة.

أما المبحث الثالث فانه يعرض الحركيات السببية للفشل الدولاتي الداخلية منها والخارجية.

المبحث الأول: التقارير العالمية للدول الفاشلة: رؤى مختلفة ومؤشرات متباينة

يعتبر موضوع قياس قوة الدولة موضوع تقليدي تطرقت إليه العديد من الدراسات ، وقد جرت العديد من المحاولات لنمذجة قياس قوة الدولة سواء من خلال التمثيل الرياضي التي يجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية في حساب قوة الدولة بطريقة رياضية بحتة مثل أنموذج كلاين Cline أو من خلال منهج السيناريوهات و الاحتمالات التي تحاول تصور أكثر من وزن للدولة وفقا لتصورات سياسية يصفها الباحث ويعطي لكل واحدة منها احتمالية حدوث .بعد نهاية الحرب الباردة ومع زيادة الاهتمام الدولي بظاهرة الدول الفاشلة ظهرت الحاجة لمتابعة هذه الدول فيما يتعلق بوتيرة التحسن أو التدهور، فاهتمت العديد من المراكز البحثية والمؤسسات العالمية بهذه الظاهرة، من منظور تحديد مظاهرها وأبعادها عبر تقديم جملة من المؤشرات التي تتحدد من خلالها درجة ومجال الفشل الدولاتي ومنه قائمة الدول الفاشلة ،وقد اعتمدت هذه المراكز طرق منهجية وإحصائية متعددة تجمع ما بين التمثيل الرياضي ومنهج السيناريوهات والاحتمالات .

المطلب الأول: دليل الدول الفاشلة وفق مركز السياسة العالمية :قياس لأداء النظام وقابلية الفشل في عصر العولمة

في إطار اهتمام مركز السياسة العالمية" Center For Global Policy" ، بأداء النظم السياسية في عصر العولمة وتأثيره على الأمن بمفهومه الموسع ، صمم المركز "دليل ومصفوفة الدول الفاشلة" [*1] بعد سلسلة" السلام والنزاع" " Peace and Conflict" لتقدير الفشل الدولاتي بالتركيز على قدرة الدولة على التأثير والشرعية في الأداء على مستوى أربع أبعاد: البعد الأمني البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد المجتمعي، و يربط المركز بين ثلاثة أبعاد مفتاحيه لتحليل النظام الاجتماعي : نظام الحكم ، التنمية (رأسمال بشري ،رأسمال مادي) والنزاعات، ويشير المركز إلى أن هذه الأخيرة قد شهدت تغيرا في طبيعتها منذ منتصف الخمسينات ،وأصبحت الحروب الداخلية هي النمط البارز في حالات العنف العالمي حيث يشهد العالم زيادة خطية في الحروب الأهلية بمعدل أربع حروب جديدة كل سنة .وبتركيزه على هذا النمط من الحروب يشير المركز إلى أنها مرتبطة بشكل وثيق بالبعدين السابقين (الحكم والتنمية) وان أي تغيير في أي بعد من شانه أن يؤثر على بقية الأبعاد وفق الشكل التالي:

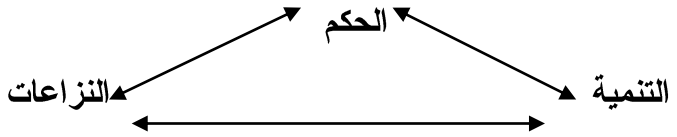

قبل التطرق للنتائج التي توصل إليها المركز في إطار البحث في العلاقة بين ثالوث (نظام الحكم ،التنمية، النزاعات) وترتيب الدول الفاشلة تجدر الإشارة إلى الطريقة المنهجية والمؤشرات التي يضعها المركز لتقدير درجة الفشل الدولاتي في كل بعد من الأبعاد والتي يشار لها بأرقام من 0 إلى 3 بحيث:

- إذا كانت النتيجة 0: فانه لا توجد قابلية للفشل.
- إذا كانت النتيجة 1: فان قابلية الفشل منخفضة.
- إذا كانت النتيجة 2: قابلية الفشل متوسطة.
- إذا كانت النتيجة 3: قابلية عالية.

[*1] فكرة استخدام مصفوفة الفعالية وأبعاد الشرعية لتقييم الفشل والضعف الدولاتي تطورت في جامعة ميريلاند مركز ايريس" Iris » Center University of Marylands ردا على طلب بحث من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي تهتم بشؤون الدول الفاشلة.

وللوصول الى احدى هاتين الفريضتين ثم وضع المعادلة التالية:

(1) Monty G Marshall; « Global Report on Conflict , Governance and State Fragility 2007 ». Foreign policy. Winter 2007.pp.3-21

1Reswar 1 = Warsun – (yrnowar1 + (04 yrnowar 1× Warsun1)…..1 .

حصيلة مخلفات الحرب= مجموع الحروب (– سنوات اللاحرب 1 +(4سنوات اللاحرب 1 × مجموع الحروب) ..... المعادلة 1.

وتستخدم نتيجة المعادلة الاولى في المعادلة الثانية بالشكل التالي:

= reswar 1+ Warsun2) – (yrpeace + 4 yrpeace)× (4reswar 1 + 2Reswar Warsum 2) .

حصيلة مخلفات الحرب 2= (حصيلة مخلفات الحرب 1 + مجموع الحروب 2)– (سنوات السلام+ (4 سنوات السلام × 4 حصيلة مخلفات الحرب 1+ مجموع الحروب 2) .... المعادلة 2

- إذا كانت نتيجة المعادلة الثانية هي 0 في هذه الحالة يشار لها برقم 0 ونكون أمام دولة قادرة على التأثير امنيا في إقليمها.،أي أنها مسيطرة على الوضع الأمني.

- إذا كانت النتيجة من 1⟵ 4 يشار لها برقم 1.

- إذا كانت النتيجة من 15 ⟵ 100 يرمز لها برقم 2

- إذا كانت النتيجة > 100 يرمز لها برقم 3 [1] و هنا تكون درجة تأثير الدولة امنيا منخفض جدا إن لم نقل منعدم .

ما يلاحظ أن المتغير الأساسي وهو حصيلة مخلفات الحرب لم يبين طبيعة هذه المخلفات بحيث يفترض أن تختلف الخسائر البشرية عن المخلفات المادية ، كما أن التقدير الكمي لسنوات الحرب و اللا حرب لا يظهر في الحقيقة مدى التأثير الأمني للدولة والذي من المفروض أن يعرض مدى قدرة الدولة على التحكم في هذه الحروب، ولم تظهر طبيعة هذه الحروب ما إذا كانت داخلية أو ما بين دولاتية ، وفي كلتا الحالتين النتائج مختلفة فحتى وان أشار المركز إلى أن النزاعات الداخلية هي النمط السائد، إلا انه تجدر الإشارة إلى أن النزاعات ما بين الدول لم تختف وان هذا النوع من النزاعات قد يكون إحدى الحركيات السببية المؤدية للفشل .

---

[1] Ibid, p 14.

1. *الفعالية السياسية Political Effectiveness* ويتم تقديرها من خلال التعرف على مدى استقرار وقوة النظام والحكومة خلال 15 سنة: 1992– 2006، والتي يمكن تقديرها كالتالي:

- إذا كان استمرار النظام أقل من 10 سنوات يشار له برقم 1.
- إذا كانت قيادة الحاكم استمرت لأكثر من 12 سنة يشار لها بالرقم 1 .

بالنسبة لعدم استقرار القيادة فينظر لعدد الانقلابات العسكرية (المحاولات الناجحة والفاشلة) ويتم استبيان عنصر المعارضة المطالبة بالتغيير)، إضافة إلى عدد الاستقالات الإجبارية، واغتيالات صناع القرار التنفيذيين خلال 15 سنة من 1992– 2006 ويرمز للنتائج بالشكل التالي:

1 أو 2 = 1 و هو رقم يوضع للدول التي تعاني من عدم استقرار كلي للقيادة

إذا كانت النتيجة > 2 يرمز لها برقم 02، أما إذا كانت النتيجة 4 فيشار لها بالرقم 3 وهي الدول التي استمر ت القيادة السياسية فيها لمدة زمنية طويلة.

يفترض أن تقترن الفعالية السياسية كذلك إلى جانب التعرف على مدى الاستقرار النظام بالأداء السياسي لهذا الأخير ، ومدى قدرة المؤسسات الرسمية للنظام على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.وهو ما لم يظهر في هذا المؤشر.

2. *الشرعية السياسية Political Legitimacy* يعتمد مركز السياسة العالمية لتقدير الشرعية السياسية على أربع متغيرات للتعرف على عامل المشاركة في الحكم: التعدد الفئوي ، تمييز عرقي سياسي لأكثر من 5% من السكان،سياسة تفريق الجماعات ،الخصائص السياسية للانتماء العرقي الخاص،وذلك خلال 15 سنة 1992–2006

ويقدر مؤشر المشاركة في الحكم باحتساب مجموع قيم المتغيرات السابقة وتمثل اعلي قيمة متحصل عليها بالرقم 3، وتأخذ هذه القيمة الدول التي تكون شرعيتها السياسية ضعيفة جدا.

يعتبر عامل المشاركة السياسية عامل مهم كمؤشر للفشل الدولاتي بالنظر لكون جميع الدول الفاشلة تعاني من أزمة شرعية.

(1) Ibid ; p 20.

ما يمكن ملاحظته على هذا المؤشر هو انه وان كان يظهر مدى تبعية الدولة للعالم الخارجي في حصولها على النفط وكذلك مدى نشاط اقتصادها وبالرغم من أن النفط مادة أولية مهمة جدا ،إلا أن حصر الوضع الاقتصادي المهم في هذه المادة الأولية لا يعطي صورة كاملة عن الوضع الاقتصادي لجميع الدول، حيث تعتمد بعض الدول النامية على صادرات أخرى غير البترول ، كما أن العديد من الدول النامية تعتبر منتج أساسي للنفط ومع ذلك فهي تعاني من اقتصاديات تابعة وضعيفة، بينما لا تمتلك بعض الدول المتقدمة هذه المادة الأولية و مع ذلك اقتصادياتها مزدهرة.

IV – المؤشرات المجتمعية:

1– *الفعالية المجتمعية « Social Effectivness » :*

وهنا يتم التركيز على تطور رأس المال البشري لعام 2005 استنادا إلى مؤشرات التنمية البشرية، وهذه المؤشرات تحول إلى درجات على مقياس الضعف الدولاتي[1] .

2– *الشرعية المجتمعية: « Social Legitimay »*

يعبر هذا المؤشر عن عامل العناية بالعنصر البشري من خلال التعرف على نسبة وفيات الأطفال،والقيم تحول إلى درجات على المقياس.يخضع التقدير لمعايير عالمية، فإذا كانت مؤشرات التنمية البشرية أكثر من 25 درجة فوق الناتج المحلي لكل فرد، فمقياس الفشل ينقص بنقطة واحدة، وإذا كانت مؤشرات التنمية البشرية أكثر من 25 درجة تحت الناتج المحلي لكل فرد، فان درجة الفشل تسجل بدرجة واحدة.

بالرجوع لمؤشرات التنمية البشرية يظهر أن هذه المؤشرات تتكون من جملة من المتغيرات مثل النفقات الخاصة بالتعليم والصحة عموما وكذلك مدى توفير المياه الصالحة للشرب وهي مؤشرات يمكن من خلالها التعرف على أداء النظام في القطاع الاجتماعي وليس فقط نسبة وفيات الأطفال.

3*الأوضاع الاجتماعية المهمة:*

يهتم هذا المؤشر بالتأثيرات الإقليمية، فقد تم التركيز على الدول التي لها تأثير سلبي على الدول المجاورة لها ؛أي على البعد الإقليمي ، كما تتم الإشارة إلى البعد الحضاري لسكان الدولة حيث أن الدولة التي تفوق نسبة السكان المسلمين فيها 50 % يرمز لها بالرمز « Mus » والدول

(1) Ibidem.

*أنظر الملحق رقم: 01.

أما الخانة الرابعة والأخيرة وهي المصفوفة البيضاء فتضم 54 دولة وتبدأ بألبانيا 4 درجات وتنتهي بالسويد 0 درجة للفشل وهي الدول الأكثر استقرارا في العالم. [1].

المطلب الثاني:دليل الدول الفاشلة وفق مركز بروكينغز

---

[1] Ibidem.

[2]The Brookings Institution; Index of State Weakness in the Developing World; obtenu en parcourant :http://www.brookings.edu/reports/2008/02_weak_states_index.aspx.

(1) Ibidem.

الدولاتي يمس الأمن بمفهومه الواسع: الأمن القومي، الإنساني والمجتمعي، إلا أنها تبقى غير كافية لتشخيص درجة الفشل،حيث يغيب بين هذه المؤشرات عامل التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة والذي يظهر عجز الحكومة عن أداء مهامها ،كما لم يظهر مدى قدرة القوات العسكرية الحكومية وقوات الشرطة في التحكم والسيطرة على الإقليم من ثم مدى ملاءمتها لأن تكون ملجأ آمنا للتنظيمات الإرهابية والإجرامية في السلة الأمنية .

الدول الفاشلة وفق دليل معهد "بروكينغز" :

صنفت الدول في الدليل الترابي الذي قدمه معهد "بروكينغز" بناءا على درجة فشلها إلى أربعة مجموعات[1](*):

المجموعة الأولى: وتضم أكثر الدول فشلا في العالم، ويرمز لها في الدليل باللون الأحمر، وضمت هذه المجموعة 28 دولة في دليل 2008؛ احتلت الصومال المرتبة الأولى في هذه المجموعة كأكثر الدول فشلا في العالم، بحيث حصلت الصومال على 0.12 نقطة، وصنفت جميع مؤشراتها في الخانة الحمراء ما عدا مؤشر الانقلابات العسكرية حيث تحصلت الصومال Somaliaعلى 10.00 في هذا المؤشر لأنه لم يحدث انقلاب عسكري في الصومال منذ عام 1969 من طرف زياد بري Siad Baree، وتنتهي الخانة الحمراء بأقل الدول فشلا في العالم بنيجيريا Nigeria التي احتلت المرتبة 28 برصيد 0.50 نقطة.

المجموعة البرتقالية: تضم هذه المجموعة الدول الأقل فشلا و تشمل 28 دولة تبدأ بالكاميرون Cameroonفي المرتبة 29 برصيد 0.90، وتنتهي هذه المجموعة بسيريلانكا Sri lanka في المرتبة 56 برصيد 1.11.

المجموعة الصفراء: تشمل هذه المجموعة أيضا 28دولة نامية ، تبدأ بالجزائر Algeriaفي المرتبة 57 التي تحصلت على رصيد 2.70 نقطة، بالرغم من أنها تحصلت على نقاط مرتفعة في المجال الأمني إلا أن مؤشراتها على مستوى هذا المجال لونت باللون الأحمر إشارة إلى أن الوضع الأمني مهدد بالرغم من وجود تحسن ملحوظ ، وتنتهي هذه الخانة بغانا Ghanaالتي تحصلت على 0.39 نقطة في المرتبة 84.

(*)انظر الملحق رقم02

الخريطةرقم01:التوزيع الجغرافي للدول الفاشلة وفق مركز بروكينغز

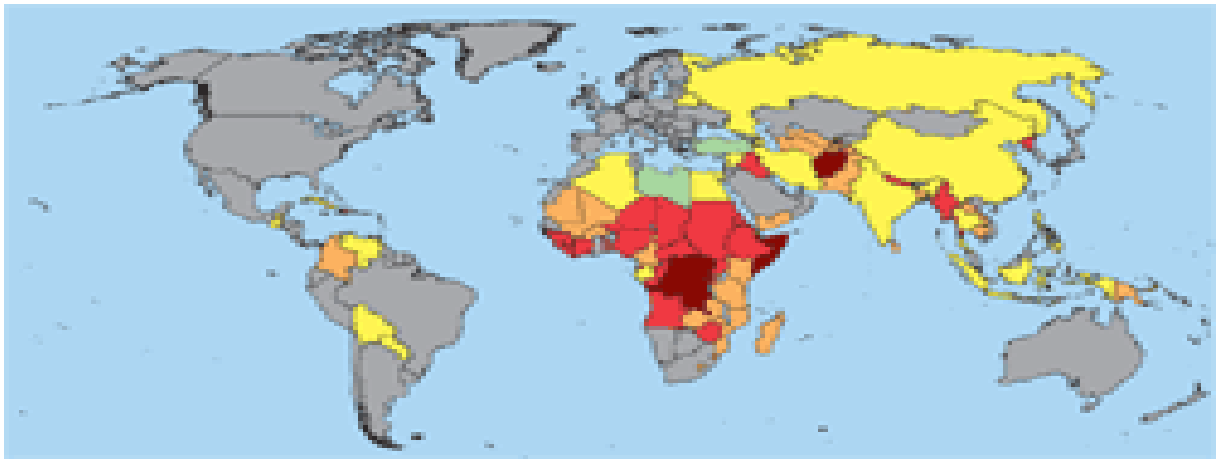

المصدر : The Brookings Institute ;op-cit .

دول الخانة الحمراء الأكثر فشلا دول الخانة البرتقالية دول الخانة الصفراء دول الخانة البرتقالية دول الخانة الزرقاء الأكثر استقرار.

تظهر خريطة الدول الفاشلة لمعهد "بروكينغز" أن الدول الفاشلة موزعة عبر القارات الأربعة (إفريقيا أوربا الشرقية، آسيا، أمريكا اللاتينية) ولكن توضح الخريطة أن القارة الإفريقية تضم أكبر عدد ممكن من الدول الفاشلة حيث من بين 28 دولة فاشلة في الدليل 22 دولة هي افريقية أي ما يعادل نسبة 78.57 % من مجموع الدول الفاشلة في العالم[1]، و لا تضم القارة الإفريقية أكبر عدد من الدول الفاشلة فقط وإنما أكثر الدول فشلا في العالم النامي حيث تحصلت الدول الفاشلة الإفريقية أقل رصيد في الدليل.

[1] Ibidem.

المطلب الثالث: منهجية البنك الدولي في تقييم الفشل الدولاتي :

– تعتبر عمليات بناء السلام "PEACE BUILDING" إحدى الأهداف الرئيسية لتقرير 2005 بينما لم تكن هذه العمليات وعمليات وقف النزاعات من الأهداف المركزية لتقرير 2002.

– توجد تراتبية للدول الهشة في تقرير 2005، حيث تقسم هذه الدول إلى مجموعات ويضع التقرير برنامج عمل لكل مجموعة بينما قدم تقرير 2002 المبادئ الأساسية للتطبيق في جميع الحالات دون تمييز.[2]

تصنف الدول اعتمادا على مستوى الدخل إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وتضم" الدول ذات الدخل المنخفض" "Law Income countries"

و هي الدول التي يكون نصيب الدخل الفردي السنوي فيها 905 دولار أمريكي (2007)أو اقل،

---

(1) World Bank Independent Evaluation Group, Engaging With Fragile State : An I E G Review of World Bank Support To Law Income Countries Under Stress; Washington D.C. 2006. p9. available at. http://www.worldbank.org/ieg/licus/licus06_map.html

(2) Ibidem.

بناءا على هذين المعيارين قدم البنك الدولي مجموعة الدول الهشة والتي قسمت حسب درجة الضعف إلى قسمين:

[1] The World Bank; country Diversity, available at: http//web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNA/project/0,,contentMDK:2179281~menu pk 5067976.

(2) The World Bank Groupe, Which Countries are licus ? Washington DC, 2009 available At : www.worldbank.org

أ –مجموعة الدول الهشة صنف" الصميم"، "Core" وتضم 15 دولة.

ب مجموعة الدول الهشة صنف " الحاد "، "Severe" وتضم 10 دول.[1]

جدول رقم 01الدول الهشة وفق البنك الدولي(2005)

الدول الهشة" صميم"، "Core"	**الدول الهشة حاد "Severe"**
- بوروندي	- أفغانستان
- كمبوديا	- أنغولا
- كوموروز	- جمهورية إفريقيا الوسطى
- الكونغو	- هايتي
- جمهورية الكونغو الديمقراطية	- ليبيريا
- غينيا بيساو	- ماينامار
- إقليم كوسوفو	- جزر سليمان
- نيجيريا	- الصومال
- غينيا الجديدة	- السودان
- طاجاكيستان	- زيمبابوي
- تيمور الشرقية	
- أوزباكستان	

المصدر: The world Bank law- Income Countries Under Stress (Licus) Implementation Trust fund : Request for Replenishment and Special Support for Sudan ;op.cit.

ابتداء من عام 2005 بدأ كل من "صندوق دعم السلام" "Fund for peace" ومجلة " Foreign Policy"، بنشر تقرير سنوي حول الدول الفاشلة يعتمد هذا التقرير على أقوى وأكبر نظام لجمع المعلومات "Thomson Dialog" الذي يضم أعداد هائلة من المصادر المفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق عمومية وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى دراسات مستقلة، كما يستعمل الصندوق كأداة للتحليل برنامج " Conflict assement system tools" التي تعرف اختصارا بـــ "Cast" وهي أداة لتقييم الصراعات "Softwar Indexes".

يتضمن الدليل 177 دولة مقسمة إلى أربع خانات حسب درجة ادائها لالتزاماتها وأوضاعها الداخلية والخارجية، وضمن هذه الدول تظهر قائمة الدول الفاشلة ، وللإشارة فإن التقرير يتضمن فقط الدول ذات السيادة، أي ذات العضوية في الأمم المتحدة، فبعض الأقاليم مثل: تايوان، فلسطين لا تندرج ضمن الدليل الترابي الذي ينشره الصندوق.

ترتب الدول بناء على 12 مؤشرا لإنكشافية الدولة "Indicators of State Vulnerability" يتراوح كل مؤشر ما بين 1 إلى 10 (0 الأكثر استقرار /10 الأقل استقرار) ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة بناءا على هذه المؤشرات 120 نقطة وتكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر فشلا. [1]

وهذه المؤشرات قسمها الدليل إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تظهر مدى إنكشافية الدولة:

المؤشرات الاجتماعية:

1 -تصاعد الضغوط الديمغرافية:

●تتعلق بارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على توزيع المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء.

●كثافة المناطق المأهولة وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية حرية التنقل، التفاعلات الاجتماعية، المعتقدات الدينية.

●إثارة المشاكل الحدودية واحتلال الأراضي.

●الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان (التوزيع العمري، الجماعات المختلفة المتنافسة [1]

2 -الحركة العشوائية للاجئ أو التنقل الداخلي:

تخلق نقص التغذية، انتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب، واضطرابات، إضافة إلى عمليات الإبادة الجماعية مما يؤدي لمشاكل إنسانية واسعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول [2]

3 -الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في الثأر لد ى الجماعات المظلومة:

● يكون سببها عدم المساواة واللاعدالة.

● الجرائم التي لم يتم معاقبة مرتكبيها في حق جماعة أو طائفة.

●مؤسسة الإقصاء السياسي.

●سيطرة أقلية معينة على الأغلبية.[1]

4-الهجرة الدائمة والموجهة للأفراد:

●تتعلق بهجرة العقول و المثقفين، المعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات القمعية

●الهجرة الإرادية "للطبقات الوسطى" خاصة الاقتصادية منها: مثل المقاولين، رجال الأعمال التجار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية و تنامي الشعور بالاغتراب الداخلي.[2]

**** المؤشرات الاقتصادية:***

5-التنمية الاقتصادية غيرالمتساوية بين الجماعات:

●اللامساواة بين الجماعات في التعليم،في توزيع الثروة و التوظيف الداخلي.

●تباين مستويات الفقر، ومستويات التعليم، و زيادة وفيات الأطفال.[3]

●تدهور اقتصادي شامل يؤثر على الدخل الفردي، وما يتبع ذلك من وفيات الأطفال، زيادة الفقر و نسب الإفلاس.

●انهيار مفاجئ وسريع للأسعار، الفوائد التجارية، نقص الاستثمارات الأجنبية، تدهور ميزان المدفوعات.

●زيادة الحرمان الاقتصادي الناتج عن سياسات التقشف الحكومي.

●زيادة النشاطات غير الشرعية، بما فيها تجارة المخدرات، تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

●زيادة مستويات الفساد، والتفاعلات غير الشرعية في مختلف النشاطات العامة.

●عجز الدولة عن دفع أجور الموظفين الحكوميين، والقوات المسلحة، أو تأدية مختلف الواجبات المادية لمواطنيها مثل المعاشات.

●انتشار الفساد المرضي، النهب المؤسساتي.

●غياب الشفافية والمحاسبة وكل معايير الحكم الراشد.

●ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات.

●الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل: التعليم، الشرطة، تدهور النظام الصحي، النقل.

●زيادة النشاطات غير الشرعية، بما فيها تجار المخدرات، تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

[1] Fund For Peace, Shap and/or severe economic decline, December 23rd,2007. obtenu en parcourant; www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_6.htm

[2] Fund for peace, criminalization and delegitimisation of the state. December 23rd,2007. obtenu en parcourant. www. fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_7.htm

●احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة "قوات الأمن، البنك المركزي، مؤسسة الرئاسة، الجمارك والاستعلامات".

●ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي، وعمل الدستور.

●انفجار العنف السياسي اتجاه الشعب المدني.

●ارتفاع عدد المسجونين السياسيين، أو المعارضين لخطط الحسابات والمؤسساتية.

●تقييد الحقوق المؤسسات والاجتماعية للأفراد، الجماعات والمؤسسات الثقافية.

●تقييد الحريات (حرية الصحافة، حرية الرأي، الممارسات الدينية).

●الاستخدام الداخلي للوسائل العسكرية لأهداف سياسية.

●وجود ميلشيات خاصة محمية ومدعومة من طرف الدولة موجهة ضد المعارضة أو أي طائفة يمكن أن تكون رافضة للنظام.

●نخبة عسكرية تستخدمها النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها.

●ظهور ميليشيات خاصة مسلحة قد تذهب لحد المواجهة العسكرية مع القوات النظامية "الشرعية".

11-تنامي الانشقاقات داخل النخب :

●الانقسام بين النخب الحاكمة و مؤسسات الدولة.

[1] The Fund for Peace; « progressive deterioration of public sense » December 23rd,2007. obtenu en parcourant : www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.htm

[2] The Fund for Peace; « Widespread violation of human rights ». December 23rd,2007. obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.htm

[3] The Fund for Peace; « Security apparatus ». December 23rd,2007. obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_10.html

●استخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر بتجارب حدودية قومية (مثل صربيا) أو التماسك الإثني (الذي يدعو للتطهير العرقي مثلا أو الدفاع عن المعتقدات)

12- تدخل أطراف سياسية خارجية :

●التدخل العسكري أو شبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات أو الفاعلين بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين.

●الاعتماد المفرط على تدخل المانحين، و قوات حفظ السلام

بغض النظر عن الترتيب وقائمة الدول الفاشلة التي يضعها صندوق دعم السلام ،فان هذه المؤشرات تبدو موضوعية وشاملة لأبعاد الفشل الدولاتي ،بحيث يظهر من خلالها أن الفشل الدولاتي متعدد الأبعاد من حيث أن العجز الاقتصادي لهذه الدول والظروف الاقتصادية المتدهورة لسكان هذه الدول تؤدي إلى لا أمن اقتصادي إلى جانب لا أمن صحي ولا أمن بيئي ،وتظهر أن العنف البنيوي الذي تمارسه هذه النظم على مواطنيها يخلق لا أمن سياسي،بذلك فان هذه الدول تهدد أساسا الأمن الإنساني لمواطنيها لأنها لا تستطيع أن تحقق لهم التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة،من تما فان الفشل الدولاتي بناءا على جملة هذه المؤشرات يتمثل في غياب قوة الدولة أو عجزها عن الفعل سياسيا اقتصاديا امنيا و عسكريا ،و أيضا غياب حقوق الفرد و عدم وجود قواعد قانونية تكفل الكرامة الإنسانية.

من جانب آخر فان هذه المؤشرات تظهر أن الفشل الدولاتي يؤدي لمعضلة الأمن المجتمعي فانهيار الأنظمة السياسية يؤدي لغياب سلطة مركزية فعالة وقوية وهو ما يخلق مناخ يسوده الخوف الهوبزي للمجموعات العرقية من بعضها البعض ومن ما تبقى من النظام السياسي، ويبدو من خلالها أن الأمن الوطني للدولة بمختلف قطاعات مهدد ،إضافة إلى مدى الانكشافية الخارجية للدولة ،بذلك فان مؤشرات صندوق دعم السلام وبخلاف مؤشرات المؤسسات الأخرى تلقي الضوء على الفشل الدولاتي من منظور طبيعة العلاقة بين المجتمع ،السلطة والعالم الخارجي. كما أن

[1] The Fund for Peace; « rise of factionalised elites ». December 23rd,2007. obtenu en parcourant: http://www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_11.htm.

[2] The Fund for Peace ;"Intervention of other States or External Political Actors December 23rd,2007. obtenu en parcourant: http//www. fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_12.htm

تقرير صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية أكثر تتبعا لأوضاع الدول الفاشلة ، وهو ما يظهر بصدور دليل ثاني في شهر أوت 2009 ،أعاد ترتيب الدول الفاشلة بناءا على الأحداث التي وقعت فيها بين شهر جانفي 2009 وشهر جويلية 2009،إضافة إلى كونه الدليل الوحيد الذي قدم قائمة الدول الفاشلة لعام 2010.

استنادا للمؤشرات السابقة،فإن "صندوق دعم السلام" وضع دليل ترتيبي يضم 177 دولة[*] تقسم هذه الدول إلى أربع فئات:

الفئة الأولى: الدول الأكثر إنكشافية:(قائمة الدول الفاشلة)

يرمز لها بالرمز الأحمر، و تضم الدول الواقعة في حالة خطر، و شملت 38 دولة في دليل جويلية 2009، وأصبح عددها 37 دولة في دليل جويلية 2010 بعد خروج طاجاكستان من قائمة الدول الفاشلة وتجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة تتغير هذه القائمة من سنة إلى أخرى كما يمكن ان يتغير الترتيب خلال شهور حسب حالة الاستقرار في الدول، وقد احتلت الصومال Somalia للسنة الثالثة على التوالي المركز الأول برصيد 114.3 نقطة ، بينما احتلت جورجيا Geogia المرتبة 37 برصيد 90.4 نقطة،تجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول في هذه الخانة هي دول إفريقية.

الفئة الثانية: دول ذات إنكشافية مقلقة

و هي دول في خطر كامن، أو في منطقة الحذر، شملت هذا العام 91 دولة بينما وصل عددها عام 2009الى98 دولة ،تبدأ بطاجاكستان Tajikistanفي المرتبة 38برصيد 89.2نقطة و تنتهي بدولة منغوليا Mongolia في المرتبة129 برصيد 60.1 نقط يرمز لهذه الدول باللون البرتقالي وقد صنفت الجزائر Algeria في هذه الخانة في المرتبة 71 برصيد 81.3 نقطة بينما جاءت العام الماضي في المرتبة 80 وبرصيد اقل 77.8 وهو ما يظهر –حسب المركز– تراجع أداء الجهاز الدولاتي على مستوى احد أبعاد الفشل الذي يضعها المركز.

الفئة الثالثة: دول تواجه مخاطر معتدلة:

*أنظر الملحق رقم 03.

و يرمز لها باللون الأصفر شملت هذه الخانة هذا العام34 دولة بينما كان عددها العام الماضي35 دولة ،وقد جاءت في المرتبة الأولى هذا العام باناما Panama برصيد59.3 نقطة و تنتهي بدولة اليابان Japan برصيد 31.8 نقطة ، هذه الأخيرة لطالما كانت تصنف في خانة الدول الأكثر استقرار في دليل الدول الفاشلة، إلا أن هذا العام وبالنظر للظروف الاقتصادية التي شهدها هذا البلد والتي انعكست سلبا على أبعاد أخرى، فقد تراجع اليابان إلى خانة الدول التي تواجه مخاطر معتدله، و يوجد في هذه الفئة العديد من الدول الغربية: ألمانيا Germanyفي المرتبة157برصيد 37.3 نقطة، الولايات المتحدة الأمريكية United states في المرتبة 158 برصيد 35.3نقطة، فرنسا France في المرتبة 159 برصيد34.9 نقطة

الفئة الرابعة:الدول المستقرة

وهي الدول المستقرة، وضمت 12 دولة في دليل 2010،بينما كان عددها في دليل جويلية 2009 15دولة ، ويبدأ دليل هذا العام ب أيسلندا Islandالتي احتلت المرتبة 165 في الدليل برصيد29.8،وتنتهي هذه الخانة بالنرويج Norwayوهي الدولة الأكثر استقرارا في العالم وهي

الجدول رقم 02 :جدول مقارن للدول الفاشلة وفق مختلف المراكز والمؤسسات البحثية:

	مركز السياسة العالمية(2008)		معهد بروكينز(2008)		البنك الدولي(2005)		صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية (2010)	
	الترتيب		الترتيب		الترتيب		الترتيب	
إثيوبيا	X	5	X	19			X	*↑17
اريتريا	X	7	X	14			X	**↓30
أوغندا	X	7	X	27			X	***=21
أوزباكستان					X		X	↑36
إفريقيا الوسطى	X	5	X	7	X		X	=8
افغانستان	X	1	X	2	X		X	↓6
إقليم كوسوفو					X			
انغولا	X	6	X	11	X			
إيران							X	↓32
التشاد	X	3	X	16			X	↓2
السودان	X	1	X	6	X		X	=3
الصومال	X	1	X	1	X		X	=1
العراق	X	3	X	4			X	↑7
الكامرون	X	7					X	↓26
الكوت ديفوار	X	7	X	10			X	↑12
النيبال			X	22			X	↑26
النيجر	X	7	X	21			X	↑19
جمهوريةالكونغو	X	7	X	20	X		X	↑31
الطوغو			X	26	X			
اليمن							X	↓15
بنغلادش							X	↑24
بوروندي	X	4	X	5	X		X	↑23
بوركينافاسو	X	7					X	=35
بورما	X	2	X	17			X	↑16
باكستان							X	=10
تيمور الشرقية					X		X	↓18
طاجاكستان					X			
جزر سليمان					X			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	X	3	X	3	X		X	=5
جورجيا							X	↑37

رواندا	X	3	X	24				
زامبيا	X	6						
زيمبابوي	X	7	X	8	X	X		↑4
سيراليون	X	4	X	13			X	↓28
سيريلانكا							X	↑25
غينيا	X	5	X	23			X	9=
غينيا الاستوائية			X	25				
غينيا بيساو	X	6	X	18	X	X	X	↓22
كمبوديا					X			
كوريا الشمالية			X	15			X	=17
كينيا							X	↑13
لبنان							X	↑34
ليبيريا	X	4	X	9	X	X	X	↓33
ماينمار						X		
ملاوي							X	=28
نيجيريا	X	4	X	28	X	X	X	↑14
النيجر	X	16	X	20				19
هايتي			X	12	X	X	X	↓11

*. يشير الرمز↑إلى تحسن وضع الدولة وتراجع درجة الفشل الدولاتي مقارنة بدليل 2009.

**يشير الرمز↓إلى تدهور وضع الدولة وازدياد درجة الفشل الدولاتي مقارنة بدليل 2009.

*** يشير الرمز=إلى استقرار وضع الدولة مقارنة بدليل 2009.

المصادر

-Monty G Marshall ;Benjamin R Cole; « Global Report on Conflict , op-cit.p14.
-The Brooking Institution; Index of State Weakness in the Developing World ;op-cit.
-World Bank , law- Income Countries Under Stress (Licus) Implementation Trust fund : Requst for Replenshement and Special Support for Sudan .op-cit.
−The Fund For Peace ،"Failed states Index 2010 ; op-cit.

يلاحظ من خلال المقارنة بين أهم المراكز التي تحدد الدول الفاشلة عبر العالم إلى انه بالرغم من اتفاق المراكز الأربعة على اعتبار مجموعة من الدول أنها فاشلة الصومال،السودان،أفغانستان،إفريقيا الوسطى،الكونغو،بوروندي ،جمهورية الكونغو الديمقراطية،زيمبابوي،غينيا بيساو،ليبيريا،نيجيريا)،إلا انه يظهر اختلاف كبير حول الدول الأخرى وهذا الاختلاف يرجع من جهة وبشكل أساسي إلى اختلاف المعايير والمؤشرات التي يعتمدها كل مركز في تحديد الفشل الدولاتي ،إضافة إلى عامل الوقت فخلال الفترة الممتدة ما بين عامي

2006و2010 –ما بين صدور تقرير البنك الدولي وأحدث تقرير لصندوق دعم السلام– وقعت الكثير من الأحداث الدولية والمحلية التي قد أدت إلى تدهور أوضاع بعض الدول التي لم تكن ضمن قائمة الدول الفاشلة أو تحسين أوضاع دول أخرى وإخراجها من دائرة الفشل .كما تلعب الحسابات السياسية دورا في توسيع أو تضييق قائمة الدول الفاشلة فبعض الأطراف الدولية قد يكون من مصلحتها إظهار دولة معينة على أنها فاشلة بغية التدخل في سياستها أو تعبئة الرأي العام ضدها كما قد يكون من مصلحتها اعتبار دول أخرى أنها قادرة على القيام بجميع وظائفها أو على الأقل التخفيف من خطورة وضعها وهو ما يتجلى في الرصيد التي تتحصل عليه بشكل يظهر أنها اقل فشلا من دول أخرى

المبحث الثاني:الأزمات الهيكلية في الدول الفاشلة :تحد للأداء النظمي والاستقرار الأمني

أزمة الشرعية : « Legitimecy Cisis ، أزمة المشاركة « Participation Crisis » أزمة التوزيع « Distribution Crisis » أزمة التغلغل Penetration Crisis »

[1] عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي البيئة والأهداف .ج2 . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2002 ص62.

المطلب الأول: أزمة الشرعية « Legitmacy Crisis »:

[1] السيد يسين: الحوار الحضاري في عصر العولمة. ط2 القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع 2002. ص140.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، في النظم السياسية الحديثة والسياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجيات إدارة السلطة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع -2004. ص179.

[3] عبد الحليم الزيات، مرجع سابق ص64

[4] David Sogge :Marlance Agulve :Crisis of The State And Civil Domains In Africa. Madrid : Fide Fundation .2006.p7

وتتمثل أزمة المشاركة السياسية التي تعاني منها العديد من نظم الدول النامية وليست الدول الفاشلة فقط في حاجة النظم السياسية إلى الاستقرار والاستمرار من جهة ، ورغبة الشعوب المتزايدة في التحكم في مصائرهم من جهة أخرى ،في حين أن المشاركة السياسية في هذه الدول إما أنها تتصف بالشكلية وعدم الفعالية حيث تقوم النخب السياسية باتخاذ القرارات ثم تدعو الجماهير

---

[1]عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ،ص65

[2]أ محمد مالكي "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية المجال العام والمواطنة " المجلة العربية للعلوم السياسية ص148 -158.

للمشاركة في التصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع لكثير من صور التلاعب والتزوير ، أو تنتشر في العديد من نظم الدول الفاشلة ظاهرة المرشح الواحد لتؤكد مدى شكلية المشاركة السياسية و يتكرر هذا المنظر في النظم التي تأخذ شكليا بالتعدد الحزبي، أو بالثنائية حيث أن الانتخابات وان كانت رسمية مفتوحة ويتعدد فيها المرشحون والبدائل إلا أن المعارضة لا تملك المقومات المادية والإعلامية للفوز في الانتخابات[1]،المظهر الآخر لأزمة المشاركة في الدول الفاشلة هو غياب الإطار المؤسس والمنظم للحياة السياسية فإما هذه الدول ليس لديها دستور أو ليس بها مجالس نيابية ، ولا أحزاب أو جمعيات أو جماعات الضغط ، أو أنها موجودة ولكنها محدودة الأهمية والفعالية ، بالتالي غياب القنوات اللازمة للمشاركة يؤدي لانخفاض درجة الوعي السياسي للمواطن وعدم إدراكه لحقوقه السياسية وواجباته الوطنية خاصة في ظل انخفاض المستوى التعليمي والخبرة وغياب الحرية الإعلامية[2] ،

إلى جانب ضرورة توفير الشروط التنظيمية وحريات التعبير لتحقيق مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ، فان ضمان المتطلبات والاحتياجات المادية للجماهير مثل الغذاء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل تتيح قدرا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة ،في حين تعاني نظم الدول الفاشلة من عجز في أنظمتها التحتية ومن انكشافية عالية اتجاه الصدمات الداخلية والخارجية مما يجعلها من الناحية الاقتصادية عاجزة عن تحقيق المتطلبات المادية لمواطنيها وهو ما يؤدي لتراجع الشعور بالانتماء للوطن وعدم مبالاة من طرف المواطنين حيث يحولون ولاءاتهم لمن يوفر لهم المتطلبات المادية كزعماء القبائل والعشائر وأحيانا أسياد الحرب[3] .

فأزمة المشاركة تظهر إشكالية الاندماج المجتمعي التي أشار إليها التصور التقدي، حيث أن غياب المجتمع المدني والقوى الاجتماعية في الحياة السياسية يؤدي للفشل في بناء الدولة القومية الحديثة، لأن العامل السياسي والمجتمع المدني لا ينفصلان ويجتمعان معا لبناء **دولة** متكاملة.

المطلب الثالث أزمة التوزيعDistribution Crisis

---

[1] ث .

[2] المرجع نفسه،ص76

[3] Robert I. Rotberg, "The New Nature of Nations State Failure" ,The Washington Quarterly. Summer2002 ;25:3 pp85-96.

[1] جابر بيل ايه الموند، جي بنجهام باويل الابن تر: هشام عبد الله.السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.[د.س.ن] ص 192.

[2] Robert I. Rotberg, "The New Nature of Nations state Failure";op-cit;p89.

[3] محمد نصرمهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص393.

حيوي للدولة،أما الشكل الثاني يتمثل في محاولة السلطة المركزية تأكيد سيطرتها الفعلية على بعض أقاليم الدولة التي لا تزال تتمتع بقدر من الاستقلال والحصانة ضد ما تصدره السلطة المركزية من قرارات أو توجيهات ،وهنا كلما سعت الدولة إلى بناء الأمة وتأكيد وتدعيم وجودها كدولة قومية حديثة ،تواجه بالجماعات المتمردة والحركات الانفصالية التي قد تثور عليها ، ويتفاقم الوضع إذا لم تحقق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الموجهة لهذه المناطق والأقليات الاكتفاء المادي والمعنوي

[1] عبد الحليم الزيات ،مرجع سابق،ص68.

[2] جابرييل ايه الموند ،جي بنجهام باويل الابن،مرجع سابق،ص197.

مما يدفع بالنخب الحاكمة إلى استخدام وسائل القهر المادي للسيطرة على هذه الأقاليم أو تأجيل استجابة لمتطلباتها وهو ما يشكل تحديا يعوق تطور نظم هذه الدولة ويهدد استمرارها [1] .

المظهر الثاني لازمة التغلغل يتعلق بالفوارق الإقليمية المجتمعية الثقافية العظيمة والسلوكية من ملبس ،عقيدة ، أنماط السلطة،الأنماط المهنية والتعليم .... الخ .، بين السلطة المركزية و الجماعات الاجتماعية المتمايزة ،في هذه الحالة تصبح السياسات التي تصدرها السلطة المركزية غالبا ما ينظر إليها كتهديد لتقاليد أو ثقافة هذه الجماعة كما تعبر ردود أفعال هذه الجماعات مظاهر للبدائية والتقليدية ينبغي التخلص منها ولو بالقوة خاصة في حالة ما سعت هذه الأقليات إلى الاستقلال والحكم الذاتي وهو ما يتعارض مع مطالب التطور القومي [2] .

أما المظهر الثالث لازمة التغلغل والذي سلط عليه الضوء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر يتمثل في عجز الدول الفاشلة على السيطرة على أجزاء من أقاليمها و عدم القدرة على التغلغل عسكريا سياسيا وحتى اقتصاديا مما يجعلها تتحول إلى ما يسمى بالمناطق الآمنة للتنظيمات الارهابية والإجرامية .

المبحث الثالث: مسار الفشل الدولاتي بحث في الحركيات السببية

الدول التي صنفت بمؤشرات دولية كدول فاشلة، أنها مرت بجميع هذه الحركيات، وإنما قد يكفي تفاعل بعض هذه الحركيات لتفشل الدولة في أداء التزاماتها الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: الحركيات السببية الداخلية للفشل الدولاتي

❖ **معضلة بناء الدولة القومية:**

[1] عبد الحليم الزيات ،مرجع سابق ،ص70.
[2] المرجع نفسه ،ص72.

2- عدم التكامل السياسي(المستوى الرأسي):

ورثت دول ما بعد الاستعمار في الجنوب أجهزة دولاتية هشة و بنى سياسية ضعيفة، مما أدى لعجزها عن تقديم سلع سياسية إيجابية لمواطنيها[5]، بالنظر لوجود هوة بين أهداف وغايات الطبقة الحاكمة ، وأهداف وغايات المحكومين التي تتمثل أساسا في مطالب قبلية، إثنية، إقليمية، وهو ما

---

[1] Jean Paul Mathoz ;" Les Banlieues Du Monde». Enjeux Internationaux.N°11.2003.pp 17-19.obtenu en parcourant : www.enjeux- internationaux.org/articles/ num11/ banlieus du monde.pdf.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، قضايا في النظم الإفريقية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.1998.ص78.

[3] Edward Mc Whinney ;Self Determination of Peoples and Plural Ethnic States In Contemporary International Law: Failed States, Nation Building and The Alternative federal option.Boston.2007.p96.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص79.

[5] Robert I Rotberg ;State Failure and State Weakness in a Time of Terror; Washington World Peace Fundation.2003.p23.

يولد العنف الداخلي الذي قد يأخذ شكل نزاعات إثنية أو حروب أهلية التي تؤدي لانهيار جسد الدولة، وفشل الأجهزة الدولتية.

❖ **النظم السلطوية والعنف البنيوي:**

من الصعب على هذه الدول إيجاد قيادة بإمكانها إعادة التحكم المطلق في الإقليم على إثر عولمة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية بعد نهاية الحرب الباردة [2]

❖ **شخصنة النظام والعيوب الهيكلية:**

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتطور الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع. ط2. القاهرة: مكتبة الآداب.2006.ص78-79 .

[2]Joseph L. Soeters ; Ethnic Conflict and Terrorism: The Origin and Dynamics of Civil Wars. Oxford: Routledge.2005.p31.

❖ **تحدي الإنجاز الاقتصادي في ظل المنافع السياسية:**

[1]عبد النور بن عنتر" إشكالية الاستعصاء الديمقراطي " في مؤلف: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.2004.ص55.

[3]Ghassan Salamé ; Appel d'empire : ingérence et résistances a l'âge de la mondialisation.[S.L.E] : fayard.1996.p66.

[3]Robert H Bates.When things fell apart : State Failure in late Century In Africa. Cambridge: University press.2008. p17-18.

❖ **تراجع شرعية الأنظمة:**

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص105- 109.

[2] محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثرها الديون الخارجية في تفاقمها. طرابلس: مجلس الثقافة العام.2006.ص181-182.

[3] Robert H Bates; op-cit; p57-65.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص109- 110.

أخرى

إضافة إلى خدمات صناعية تصديرية، في حين الشمال الذي يقطنه أغلبية السكان لا يزخر بهذه الثروات، وقد أدت محاولات النظام تأسيس مراكز للصناعات المحلية في الشمال، إلى تفاوت المشاريع التنموية في المنطقة، حيث أن تكلفة مشاريع الشمال دفعها بشكل كبير سكان الجنوب عن طريق ارتفاع الضرائب الجمركية التي دفعها المستثمرين،مما جعل سكان الجنوب ينظرون لسكان

[1]Ghassan Salamé ; op-cit ; p66-67.

[2] فاروق عمر عبد الله العمر، مرجع سابق، ص92-93.

الشمال على أنهم يشكلون تهديدا، خاصة في ظل تمركز قواعد الجيش والمصانع العسكرية في هذا الجزء من الإقليم، فساد اعتقاد بأن الحكومة تسعى لتجنيد الشمال لمحاربة سكان الجنوب[1].

بذلك فإن هذا التقسيم غير العادل لأقاليم الدولة، إضافة إلى أنه يولد العداوة بين السكان فإن هذه السياسات تؤدي لتراجع وتآكل شرعية النظام، وانتقال ولاءات الأفراد والجماعات إلى أطراف غير دولتية.

❖ **عدم النضج الديمقراطي:**

الاعتبار الأوضاع المجتمعية لشعوبها، ودون استيعاب الشعوب ولا الحكام لمفهوم الممارسة الديمقراطية [3].

المظهر الأخر لسوء الممارسة الديمقراطية يتعلق بالأحزاب في الدول متعددة الإثنيات التي تأسست على أسس قبلية، مما يجعل المعارك الانتخابية تقام على أساس مصالح قبلية ضيقة، فتؤدي سلبية الروح العرقية بالأقليات التي تصل إلى السلطة إلى عدم الاعتراف بالأخر، وهو نوع من الديكتاتورية يشهد سياسة إقصاء بعض الأقليات في الممارسة

❖ **الكوارث الطبيعية:**

[1] Robert HBates; op-cit; p64-65.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص61.

[3]Joseph L. Soeters; op-cit; p35.

كثيرا ما تكون العديد من الدول النامية عرضة لمختلف الكوارث الطبيعية مثل: الحرائق الزلازل الفيضانات، البراكين، الجفاف، المجاعات والأمراض، وبالرغم من أن هذه الظواهر الطبيعية ليست حكرا على الدول النامية، ولكن هذه الدول ليست لديها القدرة الاقتصادية ولا الخبرات الفنية لتفادي الخسائر الفاضحة التي تخلفها الكوارث الطبيعية ولا القدرة على التخفيف من أضرارها، وهو عادة ما يتسبب في تدمير الكثير من القدرات الدولاتية بصفة عامة والموارد الاقتصادية بصفة خاصة،إلى جانب الخسائر البشرية، وخفض إنتاجيتها [1] .

***المطلب الثاني*: الحركيات السببية الخارجية للفشل الدولاتي**

❖ **نهاية الحرب الباردة**

شروطه وحجب أسلحته المتقدمة، وإغراق هذه الدول بالأسلحة التقليدية لتحقيق مصالحها على حساب مصالح شعوبها[2] .

من جهة أخرى فإن نهاية الثنائية أدت إلى سقوط العديد من قواعد إدارة العلاقات الدولية والتي من أهمها عدم المساس بالوحدة الترابية للدولة الواحدة، و هو ما شجع عدد من الجماعات الأهلية المصادر هويتها أو المقموعة على بلورة أهدافها والتي من أهمها بناء دول مستقلة عن الدول التي كانت تابعة لها.

❖ **التقسيم المصطنع للحدود:**

[1] محمد الهادي صالح الأسود، مرجع سابق، ص43- 44.

[2] عصام نور سرية. دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 2002.ص33.

بينما

لاتستطيع بلدان أخرى (التابعة) القيام بذلك إلا كإنعكاس لذلك التوسع[3]، وتأخذ تبعية البلدان النامية للدول الكبرى العديد من الأشكال:

1- التبعية التجارية:

تشهد الدول النامية تبعية تجارية متزايدة في ظل التقسيم الدولي للعمل القائم على تخصيص إنتاج المواد الأولية للدول النامية بأسعار رخيصة، حيث أن 90% من مبيعات القارة الإفريقية هي مواد أولية(زراعية ومنجمية) وتقدر مبيعات أمريكا اللاتينية من المواد الأولية الثلثين وأقل من النصف في آسيا، بينما يعتمد العالم الإسلامي بشكل شبه كامل على مبيعاته البترولية وتزيد تبعية هذه الدول للخارج عندما تقوم صادرتها على مادة أولية واحدة أو إثنين، مما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية في ظل غياب الاتفاق على استقرار الأسعار والإنتاجية والمنافسة من المنتجين وتحديد الأسعار من طرف الدول الصناعية، وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في هذه التبعية[4] .

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.2005.ص97.

[2] Joseph L. Soeters; op-cit; p33.

[3] خضر زكريا " التبعية- المعوق الأساسي للتنمية". في مؤلف: جهينة سلطان العيسى، خضر زكريا، كلثم علي الغانم ; علم إجتماع التنمية. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. 1999. ص ص 128-132.

[4] Robert Chapuis ;Les quatre mondes du théière monde.4ed.Paris:Masson. P180.

2-التبعية المالية:

إن الدول النامية تعرف تبعية مالية عن طريق الديون والمساعدات الخارجية التي تتلقاها على خلفية اقتصادية وإستراتيجية، وكذلك عن طريق نظامها المالي، حيث على إثر فشل معظم السياسات التصحيحية التي تبنتها أغلب الدول النامية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية خلال السبعينات عجزت تلك الدول عن توفير الاحتياجات الأساسية للاستثمار المحلي من المدخرات الوطنية وفي تمويل وارداتها الأساسية من عائدات الصادرات ، وهذا العجز أظهر فجوتين في الاقتصاد الوطني على مستوى الموارد المحلية وعلى مستوى العملات الأجنبية القابلة للتحويل ،ولتجاوز هذه المعضلة كان لزاما على الدول النامية مواصلة طلبها للدعم المالي من الدول الصناعية ، مما نتج عنه تكديس كميات هائلة من الديون، في ظل الارتفاع المفاجئ لأسعار الفائدة على إثر تذبذب التضخم في الدول الدائنة وتذبذب أسعار السلع، فأصبحت الدول النامية عاجزة عن خدمة ديونها[1] وهو ما جعل هذه الدول تخضع للشروط التي تفرضها المؤسسات المالية العالمية من أجل الحصول على ديون أخرى،وتمثل مخططات استقرار الاقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي أداة قوية وفاعلة لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات النامية وقد طبقت سياسة الصندوق الدولي المتمثلة في خطط التقشف المالي وفتح الحدود وعمليات الخصخصة في أكثر من 70 دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوربا، وتطبيقا لهذه الإجراءات فقدت هذه الدول السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية والمالية وأجبرت على إعادة تنظيم المصارف المركزية ووزارات المالية وتخلت عن مؤسسات عامة هامة، وبذلك فقد وجدت هذه الدول نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية ليست مسؤولة أمام المجتمع المدني أو المواطنين بصفة عامة، ومكونة من المؤسسات المالية الدولية وموظفيها[2].

والنمط الآخر للتبعية الاقتصادية يظهر عن طريق برنامج المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الصناعية لبعض الدول النامية، والتي تسعى للحصول على المعونة لأسباب اقتصادية بينما تقدم الدول الصناعية هذه المعونة لأسباب سياسية إستراتيجية[3].

3- التبعية الغذائية:

---

[1] محمد الهادي صالح الأسود، مرجع سابق، ص177.

[2] عمار جفال" قوى ومؤسسات العولمة : التجليات والاستجابة العربية". شؤون الأوسط. العدد.107.2002. ص ص 31-45.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص176.

يقال عن البلدان النامية أنها بلدان زراعية وأن القطاع الأساسي للإنتاج فيها هو القطاع الزراعي غير أن هذا لا يصح إلا من وجهة نظر التشغيل فحسب، أي أن أعدادا كبيرة من قوة العمل في هذه البلدان متمركزة في القطاع الزراعي، إلا أن إنتاجية عملها ضئيلة جدا ووضع العملية الإنتاجية الزراعية لا يحتاج في الواقع إلى هذه الأعداد الكبيرة من العاملين، وهذا الفيض النسبي للعاملين في الزراعة ناشئ بالدرجة الأولى عن عدم قدرة ميادين العمل الأخرى وبخاصة الصناعة ،على إستيعاب قوة العمل الفائضة[1].ويشهد الإنتاج الزراعي وبخاصة إنتاج الأغذية تراجع مستمر أو يراوح مكانه، فخلال عقد التسعينات لم يزد إنتاج الغذاء العالم الثالث عن نسبة 29% إلا أن الزيادة السكانية امتصت الزيادة في إنتاج الغذاء، ونتيجة لذلك لم ترتفع حصة الفرد من إنتاج الغذاء أكثر من 5% بل وقد تراجعت في القارة الإفريقية بنسبة 10% مع تراجع نسبة الإكتفاء الذاتي من الغذاء، زادت مسألة الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الغذائية، وإشكال التبعية هنا لا يكمن فقط في التكاليف الباهظة وإنما هو إشكال إستراتيجي أمني حيث تستغل الدول المصدرة المواد الغذائية للضغط على الدول المستوردة[2].

4- التبعية التكنولوجية:

يعد التطور التكنولوجي أحد العوامل المهمة التي تدخل بشكل مؤثر ومباشر في تكوين قوة الدولة حيث أن عامل التكنولوجيا يهيئ أكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة، بدل اللجوء إلى وسائل الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد[3].

ولأن الدول الكبرى تسيطر على هذا العامل فقد أصبحت الدول النامية تابعة للدول المتقدمة تكنولوجيا على اعتبار أن أي مشروع صناعي أو خدمي حديث لكي يكون اقتصاديا ومنتجا يجب أن يعتمد على وسائل متقدمة تكنولوجيا تستوردها بتكاليف مرتفعة جدا وتستورد قطع غيارها، كما أنها لا تمتلك الخبرة الفنية اللازمة لتشغيل هذه الوسائل وإدارتها وصيانتها فتضطر لاستخدام الخبراء والفنيين الأجانب بأجور مرتفعة جدا، وهو ما يؤدي للاستغناء عن أعداد متزايدة من الأيدي العاملة المحلية في قطاعات معينة دون أن يكون بالإمكان تشغيلها في ميادين أخرى فتتفاقم البطالة والبطالة المقنعة. ومن الأشكال الجديدة للتبعية التكنولوجية إشراك بعض الدول النامية في صناعة بعض

---

[1] خضر زكريا، مرجع سابق، ص141.

[2] المرجع نفسه، ص142- 144.

[3] فاروق عمر عبد الله العمر، مرجع سابق، ص73.

المنتجات التي تعتبر حلقة واحدة أو أكثر من حلقات الدورة التكنولوجية بحيث لا تكتمل السلعة أخيرا إلا في الخارج[1].

بذلك يظهر أن التبعية بمختلف أشكالها التي تعيشها الدول المتخلفة تقود إلى جملة من الإحباطات بحيث أنها تربك القدرة على اتخاذ القرار الوطني بشكل سليم ومستقل وعلى وضع الخطط الاقتصادية والسياسية الناجحة بسبب الضغط الذي تتعرض له الحكومات الوطنية، وصناع القرار السياسي و الاقتصادي ، كما أنها أدت إلى استنزاف موارد الدول النامية من خلال دفع حكوماتها إلى التركيز على مشاريع لاتخدم المصالح الوطنية، إلى جانب ظهور طبقة طفيلية في الاقتصاد الوطني تعتمد على علاقات التبعية مع الدول الصناعية وتعمل على ترسيخ تلك العلاقات[2].

ثالثا: العولمة

[1] خضر زكريا، مرجع سابق، ص138.

[2] محمد الهادي صالح الأسود، مرجع سابق، ص227.

[3] ميتشل تشو سودوفيسكي، عولمة الفقر.(تر: محمد مستنجير مصطفى).[د.م.ن]: سطور.2000.ص30.

[4] المرجع نفسه، ص27- 29.

❖ **عمليات إعادة بناء الدولة**

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وعلى اثر تغير العقيدة الأمنية للولايات المتحدة والتحول الراديكالي من الردع و الاحتواء نحو الحروب الوقائية و الاستباقية أصبحت الانتهاكات الدورية

[1] Amandine Scherrer ;op-cit.

[2]David Chandler ; Comment le State- building affaiblit les états. obtenu en parcourant: http//www.david chandler.org/pdf/journal- articles/cahier 20% Marscistes.pdf.

[3] فرانسيس فوكوياما ،بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين،تر:مجاب الإمام.الرياض:العبيكان للنشر.2007.ص.172.

لمبدأ السيادة ذات بعد أمني الأمر الذي يضع الولايات المتحدة وحلفائها عمليا في موقع يخولها حق حكم الشعوب في كل الدول التي يمكن أن تشكل لها تهديدا إرهابيا[1]،إلا انه وفي واقع الأمر لم تؤدي هذه التدخلات إلى القضاء على التنظيمات الإرهابية بقدر ما خلقت فوضى داخل هذه البلدان فقد أدى الغزو الأمريكي على أفغانستان عام 2001 إلى إلحاق دمار هائل بالمنشات والمرافق

[3] المرجع نفسه،ص169

[1] سامي جاد عبد الرحمن واصل،إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي.الاسكندرية:منشاة المعارف.[د.س.ن]ص118-122.

خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل تشخيصا للدولة الفاشلة من خلال تحديد الدول الفاشلة عبر العالم ،وذلك وفق أهم المراكز والمؤسسات البحثية التي اهتمت بالظاهرة وقد تطلب تحديد قوائم الدول الفاشلة الوقوف عند المؤشرات التي تعتمدها هذه المؤسسات والتي اختلفت فيما بينها بالنظر لكون كل مؤسسة تركز على متغير معين في دراساتها لهذه الظاهرة وعلى مستوى معين من التحليل ،وهو ما انعكس على قائمة الدول الفاشلة التي ترتب في دليل تراتبي و أدى إلى عدم وجود قائمة موحدة لهذه الدول بالنسبة لمؤشرات الفشل الدولاتي التي تشكل مظاهر للفشل الدولاتي والتي بالرغم من اختلافها من مركز إلى أخر إلا أنها تمحورت حول أربعة أبعاد وهي البعد الأمني،البعد المجتمعي والبعد الاقتصادي و البعد السياسي الذي ارتبط بوجود سلسلة من الأزمات الهيكلية التي تعاني منها هذه الدول والتي أثرت على وظيفتها الأمنية من المنظور الموسع ، نظرا لكون هذه الأزمات أدت إلى إضعاف إمكانيات وقدرات الأجهزة الدولتية فأصبحت عاجزة عن توفير التزاماتها الداخلية مما يوفر الأسباب لانفجار الوضع الداخلي وفقدانها لمركزية العنف الشرعي.

تناول الفصل جملة من الحركيات السببية التي تفاعلت فيما بينها والتي قادت مجموعة من الدول إلى الفشل ،بعض هذه الحركيات كان داخلي ارتبط بشكل أساسي بالبعد التاريخي لقيام هذه الدول وبناء العلاقة بين الأجهزة الدولتية فيما بينها وبين شعوبها ،كما ارتبطت كذلك بقرارات صناع القرار في عدة مجالات أهمها المجال السياسي والاقتصادي ،بالنسبة للبعد الخارجي للحركيات السببية فقد ارتبط بشكل أساسي بطبيعة العلاقة بين هذه الدول وبين دول المركز والتي جاءت في عنف بنيوي من هذه الأخيرة اتجاه مجموعة من دول العالم النامي مما ساهم في مسار الفشل الدولاتي .

إن التعرف وتعريف الدول الفاشلة من خلال مؤشرات الفشل الدولاتي و الأزمات الهيكلية والبنيوية لهذه الدول، قدم رؤية تفكيكية للفشل الدولاتي ،التي شكلت القاعدة الأساسية للبحث في العلاقة الارتباطية بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة،نظرا لكون هذه الأزمات والمؤشرات توفر البيئة المناسبة لاستفحال هذه التهديدات.

الفصـــــل الثالـــــث : تهديدات الاستقرار الأمنى فى الدول الفاشلة

تعاني الدول الفاشلة جملة من الأزمات السياسية،الاقتصادية و المجتمعية نتيجة لفشلها في مشاريع التنمية والتحديث والتطوير ،مما يجعلها عاجزة عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف عند العوامل والمتغيرات الناتجة التي تجعل الدول الفاشلة مصدرا للتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية،بحيث سيتم الاستعانة بمجموعة من التقارير الدولية التي تتناول مجموعة من التهديدات الأمنية بالدراسة والتحليل وتقديم إحصاءات بحقائقها وأرقامها عن وجود هذه التهديدات في مجموعة من الدول التي وردت في مختلف التقرير بأنها فاشلة .

وقد تم تناول الدراسة وفق ثلاث مستويات للتحليل بالتركيز على ثلاث وحدات ، من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث؛يتناول المبحث الأول الدولة كوحدة تحليل من خلال دراسة تأثير الحرب الأهلية على مستوى الأمن القومي عبر تفكيكه إلى جملة من القطاعات وفق ما ورد في مقاربة باري بوزان Barry Buzan.المبحث الثاني يتناول الأفراد والجماعات كوحدات للتحليل ويظهر كيف أن الدول العاجزة عن الالتزام بالعقد الاجتماعي اتجاه مواطنيها تتحول إلى تهديد مباشر لهم من خلال الحديث عن بعض تهديدات الأمن الإنساني في هذه الدول وهي انتشار الفقر والأمراض حركة اللاجئين ،وظاهرة تجنيد الأطفال.أما المبحث الثالث فانه يبحث في العلاقة الارتباطية بين الاستقرار السياسي الاقتصادي والمجتمعي والتي تمثل مظاهر للفشل الدولاتي ،وبين مجموعة من التهديدات الأمنية عابرة الحدود ومنه فان هذا المبحث يتناول مستوى البعد الدولي.

المبحث الأول: : الحرب الأهلية كتهديد لقطاعات اللأمن القومي:بداية مسار الفشل الدولاتي:

تعتبر الحروب الأهلية من ابرز الظواهر الأمنية التي ارتبط ذكرها بالدول الفاشلة وتظهر طبيعة العلاقة بين هذا التهديد الأمني وبين ظاهرة الفشل الدولاتي من حيث أنها علاقة ارتدادية فمن جهة لا يكاد يخلو أي إقليم من أقاليم الدول التي صنفت بموجب التقارير الدولية كدول فاشلة من ظاهرة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ومن جهة أخرى وبالرغم من تجاوز المفهوم التقليدي للأمن القومي الذي يؤكد على القوة العسكرية والقدرة على مواجهة المخاطر الخارجية، ومع تضمين الأمن القومي قطاعات أخرى غير القطاع السياسي/ العسكري إلا أن هذا المستوى من الأمن ظل مرتبطا بالدولة كوحدة تحليل ومن تم الأمن الدولاتي، لذلك سيتم من خلال هذا المبحث

معالجة تأثير الحرب الأهلية على مختلف القطاعات التي تشكل الأمن القومي (القطاع السياسي/ العسكري، القطاع الاقتصادي، القطاع المجتمعي،) ليظهر كيف تؤدي الحروب الأهلية إلى تقويض مؤسسات الدولة سياسيا، اقتصاديا، أمنيا وعسكريا، بما لا يسمح لها بأداء وظائفها وهو ما يشكل بداية مسار الفشل الدولاتي.

المطلب الأول: الحرب الأهلية والقطاع السياسي: نحو أزمة مؤسساتية.

[1] William Reno, Warfare in a post state society **In** : Robert I Rotberg ; Stat Failure and State Weakness in a time of Terror. op-cit;p75.

[2] Larry Diamond ; « Promoting Democracy in post-conflict and Failed States- Lesson and challenges » Taiwan journal of Democracy. Vol 2. N2. P 93-116-200

(*)بناءا على مختلف التقارير تعد الصومال أكثر الدول فشلا في العالم ،وقد احتلت المرتبة الأولى لعام 2010وللعام الثالث على التوالي في دليل الدول الفاشلة لصندوق دعم السلام.

1 – العاصمة مقديشو Mogadishuالتي تسطير الحكومة على معظمها دون أن تتجاوز المساحة التي تسيطر عليها 5% من الأراضي الصومالي .

2 – بونتلاند "Puntland" في الشمال الشرقي وعاصمتها جروي، تأسست عام 1998 ،والقائمين عليها لا يسعون للانفصال بقدر رغبتهم في التمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي.

3 – "أرض الصومال "Somaliland "في شمال غرب البلاد أعلن عنها عام 1991 ،وقد أعلنت الانفصال التام عن الدولة الصومالية، دون أن تحض باعتراف دولي.

4 – جمهورية جنوب غرب الصومال، وتتخذ من بيدوا عاصمة لها، وقد تم الإعلان عنها في مارس 2002.[1]

ولا تعتبر الصومال الحالة الوحيدة التي أدت الحرب الأهلية على إقليمها إلى تقسيم الدولة إلى عدة كيانات ، فمنذ استقلال السودان[*] يسعى الجنوب إلى الانفصال عن الشمال ،ويبدو الآن أن طول أمد الصراع وعدد الضحايا وحجم الدمار الناتج عن هذه الحرب ، يقود إلى التوجه نحو فصل الجنوب السوداني عن الشمال وذلك بعد استفتاء تقرير المصير المزمع القيام به في يناير 2011 وبالرغم من أن هذه الخطوة قد تؤدي إلى وقف حالة العنف وتلبي طموحات الجنوب إلا إن العديد من المراقبين يشيرون إلى خطورة سيناريوهات الانفصال ؛فمن تداعيات الانفصال سياسيا إذا تم زيادة وتيرة الاضطرابات السياسية في أقاليم السودان الشمالية والمطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزي واقتسام الثروة مع المركز ، مع زيادة الاحتجاجات على المعالجة الحكومية لبعض القضايا مثل تنفيذ اتفاقية الشرق أو توطين المتأثرين بسد مروي أو إنشاء خزان كجبار أو غيرها وربما تقوم بعض الجماعات بالمطالبة بتقرير المصير أو الانفصال كلية عن السودان مثلما حدث في الجنوب، ، إلى جانب ازدياد الضغوط الدولية على السودان ، من الناحية الاقتصادية قد يؤدي الانفصال إلى حرمان نصيب حكومة السودان من عائدات بترول الجنوب والتي تساوي حالياً حوالي

---

[*] احتلت السودان المرتبة الثالثة في دليل الدول الفاشلة لصندوق دعم السلام لعام 2010

[1] بدر حسن شافعي،" الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002 ص ص 150-153.

80% من كل عائدات البترول (تبلغ عائدات البترول بصورة عامة حوالي 60% من موازنة الدولة الاتحادية، والانفصال يعني خروج أكثر من نصف هذه النسبة من الموازنة العامة بعد 2011)

[1] الطيب زين العابدين ،تداعيات انفصال جنوب السودان.متحصل عليه http://www.aljazeera.net/NR/exeres/243CCDB3-283A-4CB8-A840-7015ED067255.htm

[2] Alfred Babo ; Faillite de l'état et administration de l'espace Public par les jeunes en Cote d'Ivoire. obtenu en parcourant : http//http://www.codesria.org/IMG/pdf/Babo_Alfred.pdf

د

الوقوف عند حالة أخرى من الدول الفاشلة التي شهدت حربا أهلية في إقليمها، نجد أن سيراليون التي مازلت تعاني من الآثار المدمرة للحرب الأهلية، فالبر غم من محاولات إعادة بناء السلطة المركزية ونجاح الانتخابات الرئاسية إلا أن حريات التعبير والرأي والتجمع بقيت مقيدة إلى جانب حرية الصحافة، والتمييز القانوني والمجتمعي، كما بقيت السلطة القضائية خاضعة للتأثير الحكومي في ظل التوجه المحدود للمواطنين للعدالة بسبب نقص خبرة القضاة وقلة المحامين الذين يمارسون عملهم خارج العاصمة إضافة إلى ارتفاع تكلفة المحاكم ونقص الوسائل القضائية[2].

من مظاهر تأثير الحرب الأهلية على القطاع السياسي للدولة كأحد قطاعات الأمن القومي هو تفشي الفساد فيما تبقى من مؤسسات الدولة، فبناء على تقرير الفساد العالمي لعام 2007الذي تعده منظمة الشفافية الدولية Transparency International، تعد الصومال أكثر الدول فسادا في العالم، حيث احتلت المرتبة الأخيرة في الدليل التراتبي الذي تعده المنظمة برصيد 14 نقطة، والأمر لا يقتصر على الصومال فبناءا على نفس المصدر فان أكثر ثلاثة عشر (13) دولة التي تعد أكثر الدول فسادا في العالم والتي تتموقع في الترتيب الأخير للدليل، إما أنها شهدت حربا أهلية على أراضيها في السابق، أو أنها مازالت تعاني من حرب أهلية، وهي بناءا على الجدول المقارن للدول الفاشلة معظمها دول فاشلة وهو ما يظهره الجدول التالي[3]:

---

[1] Somalia , The Country profiles .available at:http:///www.fundforpeace.org/web/index.php?option=com_content&task=view&id=298&Itenid=453.

[2] Walter S. Clarke and Robert Gosende; Somalia: Can a Collapsed State Reconstitute Itself? IN Robert I Rotberg ; Stat Failure and State Weakness in a Time of Terror. Op-cit p 150.

[3] Transparency International ; Corruption in the Water sector;. Global Corruption Report 2008 .Cambridge: Cambridge university press.2008 p302.

جدول رقم 03 :علاقة الحرب الأهلية بالفساد في الدول الفاشلة.

الدولة	ترتيبها في دليل الفساد العالمي	رصيدها	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	168	1.9	دولة فاشلة
غينيا الاستوائية	168	1.9	دولة فاشلة
غينيا	168	1.9	دولة فاشلة
اللاوس	168	1.9	دولة فاشلة
أفغانستان	172	1.8	دولة فاشلة
التشاد	172	1.8	دولة فاشلة
السودان	172	1.8	دولة فاشلة
تونكا	175	1.7	
أوزباكستان	175	1.7	دولة فاشلة
هايتي	177	1.6	دولة فاشلة
العراق	178	1.5	دولة فاشلة
ماينامار	179	1.4	دولة فاشلة
الصومال	179	1.4	دولة فاشلة

المصدر Transparency International ; Corruption in the Water sector;. Op.cit ,p302

يؤدي الفساد إلى استنزاف المؤسسات السياسية والاقتصادية وسوء الخدمات المدنية،فاستقلال السلطة القضائية في زيمبابوي(*) كان موضوع تقارير منظمة الشفافية الدولية لمدة ستة(6) سنوات على التوالي ،وقد أجمعت جل هذه التقارير على أن السلطة القضائية في زيمبابوي تعاني من الفساد المتفشي بين أجهزتها،فبعد أن تأسست المحكمة العليا في بداية التسعينات والتي كان لها في البداية دورا ايجابيا في الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين ،عملت الحكومة منذ بداية عام2000 على تطهير القضاة الذين عرفوا بنزاهتهم ، وتم استبدالهم بقضاة

(*)احتلت زيمبابوي المرتبة الثانية في دليل الدول الفاشلة لعام 2010.

[1]Transparency International ;Global Corruption Report 2007 :Corruption in judicial System .Cambridge : Cambridge university press.2007. p 35.

[2] Marl Madi ; Drug Trafficking In Weak States : The Case of Central Asia. (Master of arts in Peace and Conflict Research. Uppsala university). Spring 2003. p21.

ففي سيراليون[*] ساهمت الآلة السياسية في نشر الفوضى من خلال استعمالها للعنف المفرط بدل اللجوء إلى بيروقراطية المؤسسات والتفاوض ومحاولة السيطرة السلمية على المواطنين، فكان هناك إضعاف متعمد لقدرات الإدارة الرسمية لإتاحة المجال لأمراء الحرب والمسؤولين الحكوميين السيطرة على الثروات الاقتصادية ونشر الفوضى والعنف بين المواطنين .

ومن مظاهر الانهيار العسكري خلال الحرب الأهلية هو الانقسامات الداخلية للقوات العسكرية، الذي يتجسد إما في تجزئتها عبر تخصيص قوات خاصة لحماية الحكام والمحافظة على حكمهم، مما يخلق نوع من التنافس بين مختلف الفرق ويضعف أدائها [1]أو أن انقسام القوات يأتي في شكل تمرد الجنود وقوات الشرطة، سواء للقيام بانقلاب عسكري أو بالانضمام للقوات المتمردة وتعتبر كل من الصومال وسيراليون نموذجين دالين لما يتعلق بتمرد القوات ؛فالهجمات الشعبية التي قادتها الحركة الوطنية الصومالية المتمردة في مايو 1988 والتي استهدفت الأماكن الحساسة للدولة وانتهت بالسيطرة على المطار والثكنات العسكرية تمت بمشاركة 15000 جندي مما اضعف قدرة الجيش على المواجهة ،وفي ديسمبر 1990 سلمت قوات الشرطة سلاحها للحركة الوطنية التي هاجمت قصر الرئاسة ومقر الجيش ومقر الثكنات العسكرية الثلاث في العاصمة التي كانت مخزنة بها الدبابات والأسلحة الثقيلة والتي كانت غنائم للمتمردين ،وتجدر الإشارة إلى أن الجيش الصومالي كان من اكبر الجيوش الإفريقية . [2]

يؤدي انقسام الجهاز العسكري إلى ظهور ما اسماه "هولستي" Hostie بمعضلة القوة لدى الدول الفاشلة حيث كلما حاولت الدولة فرض قوتها السلطوية ،كانت قدرتها محدودة بسبب وجود مراكز محلية للمقاومة مقابل ضعف قواتها.

أمام الفراغ الأمني الذي يخلفه انهيار أجهزة الضبط الدولتية تسعى فواعل داخلية غير دولاتية إلى ملأ الفراغ والحلول محل الدولة امنيا ،فأمام انهيار الجيش الحكومي الصومالي وسيطرة ما بقي منه على جزء بسيط من الإقليم الصومالي فان "حركة الشباب" التي تبدو أكثر تماسكا من المليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، تتكون من جيشين : احدهما يدعى جيش "العسرة" ومهمته عسكرية صرفة، والآخر يسمى"جيش الحسبة" ومهمته اجتماعية صرفة تتمثل في فض النزاعات

---

[*]احتلت سيراليون المرتبة 28في دليل الدول الفاشلة لعام 2010.

القبلية المستعصية وحماية المجتمع خاصة فئة التجار والأهالي ومطاردة اللصوص والمجرمين والقراصنة وقطاع الطرق والعمل على إقناع مختلف التشكيلات الاجتماعية على تطبيق الشريعة الإسلامية.[1]

يعكس الانهيار السياسي – العسكري للدولة تراخي قوة الدولة وغياب التضامن القومي وتشتت ولاء المجتمع الداخلي وهو ما يطرح معضلة إعادة السلام على الإقليم من خلال إعادة السيطرة الشرعية على وسائل العنف، مما يفسح المجال لفاعلين آخرين من خارج الدولة لإدارة أمة ما بعد النزاع وتطوير آليات ومعايير السيادة المدنية حتى لا تستمر حالة اللاأمن، أو حتى لا يظهر نزاع جديد، فتظهر الحاجة "لحق التدخل" الذي يشير إلى كل عملية تقوم بها أطراف أجنبية تحت لواء الأمم المتحدة تستهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بهدف تطوير بنياتها التحتية سياسيا اقتصاديا، وأمنيا وقد جرى تطبيق هذا المبدأ في أكثر من منطقة بصور وأشكال تختلف الواحدة عن الأخرى، قد تكون بصور انتقائية ووفقا لحسابات ومصالح ومعايير خاصة، وقد يأخذ التدخل شكل توصيات أو نصائح في أبسط أشكاله، كما قد يصل إلى تغيير النظام السياسي ووضع نظم مؤقتة تحت إشراف أممي، وغالبا ما تكون العمليات العسكرية مصاحبة لهذه التدخلات[2] ويشير التدخل العسكري إلى توفير قوة مسلحة لتمكين الأمم المتحدة من أداء مهامها في مجال تقديم المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية للمجتمعات في المناطق التي تشهد صراعات مسلحة، وتشكل تهديدا لهذه المهام، كما يأخذ التدخل العسكري شكل مساعدة للجيش الرسمي للدولة أو ما تبقى منه للقضاء على الحركات المتمردة أو الأطراف الإجرامية على إقليمها، كما حدث في العديد من الدول التي كانت تعاني من الحروب الأهلية، حيث تم إرسال قوات دولية سواء لوقف القتال والمحافظة على الاستقرار الأمني و حماية المجتمع الداخلي، وهذه القوات يتم إيقاؤها أو سحبها حسب الاستقرار الأمني داخل الدولة، فبناءا على القرار 1694 الذي صدر في 14 جوان 2005 ثم إرسال 14875 جندي من قوات حفظ السلام الأمية إلى ليبيريا، إلا انه ابتداء من 30 نوفمبر

[1] حجازي أكرم، شباب المجاهدين والقاعدة .... مفارقات الجهاد الصومالي متحصل عليه:
http:// islamioon. islamolin.net/servlet/ satellite ? = Articl A Cf cid= 12203462486258 pagename= Islamhoun%2 FIYAL ayout # i x r r o g M5B N J 1P.

[2] Philippe Moreau Defanjes ; Souveraineté et Ingérence. p171 obtenu en parcourant: *www.ifri.org/downloads/moreaudefarges01.pdf*..

2007، ازداد عدد الجنود الأجانب إلى 34711 جندي، من بينهم 134 شرطي و975 موظف محلي.[1]

[1] الأمم المتحدة، ليبيريا، أرقام وحقائق، متحصل عليه: Http :// www.un.org/arabic/depts/dpkce/mission/unmil/facts.htrnl.

[2] Fund for peace. Afghanistan :the country profiles. available at:///www.fundforpeace.org/web/index.php?option=com_content&task=view&id=298&Itenid=453.

[3] حلف الناتو. قوة المساعدة الأمنية الدولية لدعم سلاح الجو للجيش الوطني الأفغاني. متحصل عليه www.natoint/ issues/ Afghanistan/ index.html

[4] Walter S. Clarke and Robert Gosende ;op-cit ;p140.

[1] رحاب عثمان ،"الاقتصاد السياسي للصراعات و الحروب الأهلية في القارة الإفريقية"، الهينة العامة للاستعلامات،العدد21 ،خريف 2006 متحصل عليه:http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=3466

[2] The world Bank, World Development Report 2007 : Development and The Next Generation Washignton.DC.2007.p298.

بالنسبة لسيراليون وحسب ما صرح به وزير ماليتها فان 75 % من الإنفاق الرسمي كان موجها للنفقات العسكرية و للقضاء على المتمردين، مما اضطر الحكومة للتخلي عن عدد كبير من مستخدميها وتفاقمت أزمة الديون حينما عجزت الحكومة على تسديد فوائد ديونها [1]

خلال فترة الحرب الأهلية تتعاظم معضلة التوزيع غير العادل للمنافع والتكاليف فبعض الجماعات تحصل على الشطر الأعظم من المنافع على حساب الأغلبية العظمى سواء كان ذلك بسبب فساد النخب السياسية والعسكرية واستغلالها لظروف الحرب، أو بسبب ضعف القدرات الحكومية وعجزها على حماية الثروات القومية، وتمثل كل من سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجين عن ذلك ; فلطالما شكلت مناجم الماس و البوكسيت منذ اكتشافها تحديا كبيرا للسلطات الرسمية والسياسيين، وكانت هذه الفرص الاقتصادية غير المنظمة محل أنظار الطامعين من الداخل والخارج، فجمهورية الكونغو الديمقراطية أعدت اكبر منتج للماس عام 2007، حيث استخرج من مناجمها 28.331.376 قيراط من الماس ما عادل17% من الإنتاج العالمي للماس والتي قدرت قيمته بـــ:600 مليون دولار [2] ، إلا أن عائدات الدولة من صادرات الماس في تراجع مستمر وكذلك عائدات الضرائب، حيث في دولة غنية بالثروة الماسية لم يتجاوز دخلها القومي عام 2006 قيمة 9 مليار دولار، أما نصيب الفرد من الدخل القومي فقد بلغ 163 دولار[3]،و يرجع هذا التناقض إلى سيادة التجارة غير الشرعية للماس وعمليات التهريب، مقابل عدم قدرة الجهاز الدولاتي على حماية المناجم، أو حتى استقطاب العمال للعمل لحساب الدولة، بحيث يتولى حماية المناجم التي تسيطر عليها الدولة شباب مسلحين يفتقرون حتى لزي رسمي يثبت انتمائهم للحكومة وهؤلاء عددهم محدود نظرا لكون الأفراد يفضلون العمل في التجارة غير الشرعية التي يحصلون منها على 20% من الإنتاج مقابل الحفر، التنقيب والحماية [4] ومن دلائل وجود عمليات للتهريب و إهمال إدارة القطاع الماسي هو الفرق بين الأرقام المصرح بها من طرف وزارة المناجم وبين الإحصاءات التي تقدمها هيئات "عملية كيمبرلي""le processus de Kimberley" ،وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1]William Reno ,op-cit, ,p77.
[2]Partnership Africa Canada .Diamonds and human security .Annual Review October, 2008 obtenu en pacourt.www.pacwed.org
[3]World Bank , World development Report 2007;op-cit, p288.
[4] Partnership Africa Canada, op-cit.p8.

جدول رقم 04 :أرقام حول إنتاج الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

	وزارة المناجم جمهورية الكونغو الديمقراطية	**عملية كيمبرلي***	
السنة	حجم الماس المستخرج (قيراط)	حجم الماس المستخرج (قيراط)	الفرق
2006	28,253,571.15	30,177,839.65	1,924,268.50
2007	25,928,301.48	28,331,376.35	2,403,074.87

المصدر: Partnership Africa Canada, opcit.p6.

تظهر هذه الأرقام أن الفوضى الناتجة عن حالة العنف في الدولة قد مكنت الأطراف الإجرامية من الاستغلال الجائر للثروات في ظل التراجع المستمر للجهاز الدولاتي، وعجزه على حماية الثروات القومية من عمليات التجارة غير الشرعية للماس . ولا يختلف الأمر بالنسبة لسيراليون حيث عام 1999بلغت عائدات حكومة سيراليون 10 ملايين دولار مقابل 250 مليون دولار في منتصف السبعينات وهي أرقام تعكس ما صرح به الناطق باسم الجبهة الثورية الموحدة بان حكومة سيراليون لم تكن تسيطر سوى على حوالي ربع إقليم سيراليون عام 2000[1]

تؤدي الحروب الأهلية كذلك إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل اكبر من معدل زيادة الإيرادات العامة مما يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة ،وعادة ما يتم تأويل هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، كما أن إعادة تخصيص بنود الإنفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري تؤثر سلبا على بقية البنود الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق العام .

[1] William Reno, op-cit; P72.

* عملية كيمبرلي هو تنظيم دولي يظم 47دولة ومجموعة من الشركات العالمية المنتجة للماس ، تأسس هذا التنظيم بموجب اتفاقية كيمبرلي في جنوب إفريقيا في مايو 2000،ويهدف إلى المحافظة على الثروة الماسية ومواجهة التجارة غير الشرعية للماس وسيطرة المتمردين على حقول الماس.

[1] رحاب عثمان ،مرجع سابق.

[2] World Bank; World Development Report 2007op-cit; p277.

واستغلال المساعدات الخارجية في تمويل الحرب، إضافة إلى بيع حقوق استغلال مصادر الثروات الطبيعية للشركات الأجنبية [1]

2- اقتصاد الظل " اقتصاد السوق السوداء" The Shodow Economy

هي تشكيلة واسعة من العلاقات الاقتصادية الشكلية التي تحدث خارج الهياكل المؤسساتية من طرف الفواعل الإجرامية التي تسعى للاستفادة من فرص العمل التي يوفرها اللانظام، و حالة الفوضى في الحرب ويتوسع هامش الربح في حالة وجود حصار أو عقوبات دولية حيث تزداد النشاطات غير الشرعية عبر الحدود، وكثيرا ما يظهر اقتصاد الظل قبل اندلاع الحرب فيكون عامل محرك لانفجار الوضع بذلك فهو يساعد على تقديم الدعم المالي للمتمردين،فاقتصاد الظل الذي ظهر في سيراليون قبل اندلاع الحرب الأهلية قد ساهم في تجهيز الجبهة الثورية المتحدة وتوفير الأسلحة والعتاد الذي تحتاجه في حربها.

3-اقتصاد الكفاح The Coping Economy

يمثل اقتصاد الكفاح الصورة الثالثة من صور اقتصاد الحرب الأهلية، ويقصد به جملة النشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى تزويد المدنيين بما يحتاجونه أثناء الحروب خصوصا الفئات الأكثر ضعفا والأكثر فقرا، وهذه النشاطات تكون مهمة في حالة انهيار الاقتصاد الرسمي وغياب الإعانات التقليدية من الدولة أو من المنظمات الدولية، وكثيرا ما تقوم هذه النشاطات على الأعمال غير الشرعية كزراعة الأفيون في أفغانستان، وفي هذا النوع من النشاطات يمكن تمييز نوعين من الفواعل :الأطراف التي تسعى إلى تحقيق الربح والقوة في ظل الفوضى التي تنتج عن الحرب الأهلية ،وأولئك الذين يجبرون على المشاركة في اقتصاد الحرب للتمكن من إعالة أسرهم المدنية [2]

تجدر الإشارة إلى أن اقتصاديات الحرب بصورها الثلاث متداخلة ومرتبطة ويصعب الفصل فيما بينهما ،وهي تشترك في سلسلة من علاقات قوة ضمن شبكات تجارية الطرف المسيطر على وسائل العنف فيها هو الذي يقرر توزيع السلع وتوزيع الأرباح.

يَعد القطاع الاقتصادي قطاع استراتيجي في الأمن القومي للكيان السيادي، وبالتالي فان الانهيار الاقتصادي التي تخلفه الحرب الأهلية والذي يتجسد في المظاهر التي سبق ذكرها، يقود إلى

---

[1] Karen Ballentine and Heiko Nitzchke, .The political Economy of civil war and conflict transformation.[S.M.E]:Berghof Research Center For Constructive Conflict Management 2005.p8.

[2] Ibid, p9.

تقويض الجهاز الدولاتي وضعف القدرات الاقتصادية ووقف عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة وهو ما يساهم في انهيار بقية القطاعات نظرا الكون الدول تصبح عاجزة عن توفير الأمن المادي لمواطنيها وهو ما يدفعهم لحفظ بقائهم المادي لأنفسهم،كما تعجز عن تمويل المشاريع التنموية، وحتى تمويل أجهزة الضبط مما يزيد من حالة الانفلات الأمني.

المطلب الثالث: الحرب الأهلية والقطاع المجتمعي: نحو معضلة الأمن المجتمعي

(*) هناك فرق بين اعتبار المجتمع موضوع متميز للأمن وبين منظور المجتمع كأحد قطاعات الأمن القومي، حيث أن المفهوم الأول يشير إلى أن المجتمع يمكن أن يكون مهدد على طول قطاعات الأمن القومي الخمس سياسيا، عسكريا اقتصاديا، مجتمعيا وبيئيا، أما المنظور الثاني فيشير إلى كل ما يهدد الأمن المادي والهوياتي للجماعات

[1] George Sorensen ; « After the Security Dilemma. The challenge of Insecurity in Weak States and the Dilemma of liberal Values» Security Dialogue. Vol 38 (3). September2007.pp257-378.

تتنافس للتأثير والسيطرة على الحكومة، وقد تتصاعد حدة معضلة الأمن المجتمعي وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد المخصصات الحكومية أو الموارد الطبيعية إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود. [1]

فالمجتمع الصومالي يبدو متجانسا بالنظر لوحدة الدين والعادات وتقليد شعبي قوي مستند على أسطورة سلف مشترك، إلا أن الانقسامات الاثنية قد غذت النزاعات السياسية وكانت عاملا للا امن مجتمعي نظرا لكون المجتمع الصومالي ينقسم بشكل معقد إلى مجموعة من القبائل هي بدورها تنقسم إلى مجموعة من العشائر ، وتنقسم كل عشيرة إلى مجموعات صغيرة،وهو ما يمكن إيضاحه من خلال الشكل التالي :

الصورة رقم 02:دائرة بيانية توضح الخريطة الاثنية للمجتمع الصومالي

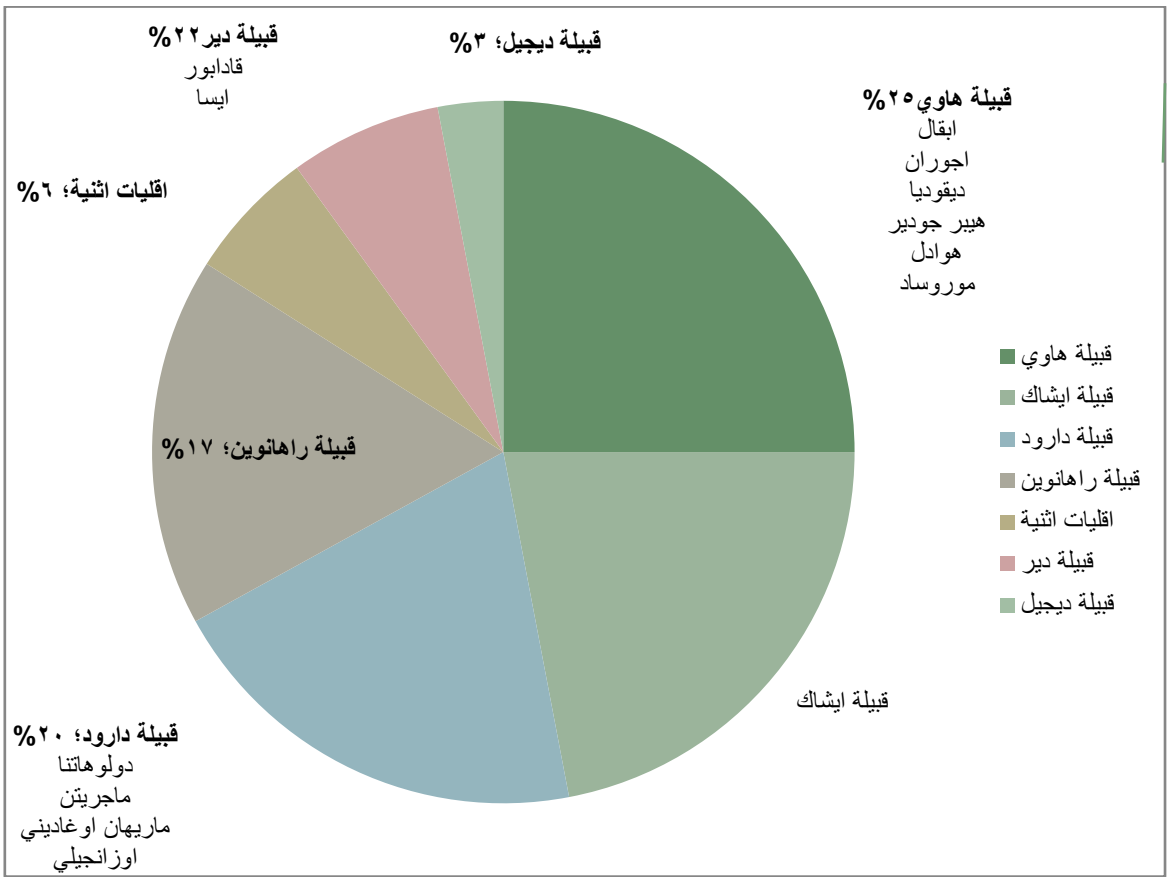

المصدر: Bjon Mollen ; « The Horn of Africa and the U.S War on Terror » with a special focus on Somali .Paper for the SIRC Conference on Post-Conflict Peace Building in the Horn of Africa. Lund, 24-26 August.2007.p17.

[1] Paul Roe, op-cit, p58.

[1]Bjon Mollen;op-cit;p16.
[2] Walter S. Clarke and Robert Gosende ;op-cit;p137.

اتجاه كل ما يمثل النظام. [1]

تمثل الحرب الأهلية سياق عسكري للقوة غير التماثلية من منظور كونها تتكون من تركيبة غير تماثلية لان الأطراف المتحاربة تتمتع بقوة غير متساوية إضافة إلى شرط اللا تناظر القانوني، حيث بينما تقود القوات الحكومية الحرب من منطلق القوة القانونية السيادية، فان المتمردين يشكلون خارجين عن القانون، إلا انه مع تذبذب العلاقة بين الأقليات المتمردة والنظام الحاكم يتحول ولاء الأفراد والجماعات الأخرى إلى أطراف أخرى غير الدولة تضمن لهم حفظ البقاء، ومع انهيار النظام السياسي و ضعف القوات الحكومية العسكرية تبدأ المجموعات التصرف وفق مبدأ الاعتماد على الذات " Self Help " [2] و تكون الهوية جوهر الصراع على المصالح وسندا للسعي من اجل الهيمنة أو لإعادة ترتيب الوضع الداخلي، مع تغليب مظاهر الأنا على المظاهر التعاونية .فالحرب الأهلية في الصومال جعلت مختلف القبائل تبحث عن الأمن إزاء بعضها البعض ووجدت هذه القبائل والعشائر في الحرب فرصة لتصفية الحسابات خاصة بين قبيلتي "دارود"The Darod و"هاوي"The Hawye "، إلى جانب سعي هذه القبائل إلى تكوين كيانات خاصة مستقلة عن بعضها البعض وعن الحكومة المركزية المؤقتة؛ فقبيلة هاوي The Hawye استقرت في جنوب البلاد وسيطرت على العاصمة مقديشو والأراضي الخصبة، كما سيطرت هذه القبيلة على الاقتصاد الصومالي خاصة تلك المؤسسات التي بدأت تتطور بعد منتصف التسعينات كما سعت هذه القبيلة إلى تكوين جيش قوي، وحتى القيام بمبادرات للمجتمع المدني [3]، وعملت عشائر ديجيل "Digil " و ميريفل " Mirifle "على تكوين كيان إقليمي في المنطقة الواقعة بين "جوبا" و" شابيلا"، بينما تمكن جيش مقاومة "راناوين" " Rahanwein " من فرض سيطرته الأمنية على الخليج الصومالي ومناطق "باقول" "Bakool " أما إقليم "بونتلاند" الواقع في الجزء الشمالي الشرقي للصومال فقد تأسس بقيادة جبهة الإنقاذ الصومالي الديمقراطية التي تمثل عشيرة "ماجيرتين" «Majerteen »، وأعلن القائمين على الإقليم عام 1998 إن هذه المنطقة هي دولة إقليمية داخل الصومال الاتحادية

[1] Anne Marie Lmpe ; jusqu'à quand accepterons nous l'inacceptable. Enjeux Internationals .N162.pp4-11.
[2] Paul Roe; op-cit; p243
[3] Peter Halden; Somalia :Failed States Or Recent States System. Stockholm: Swidish defence Research Agency.2008 , p35.

مستقبلا، وتأزم المعضلة المجتمعية في الصومال يظهر مـــن خلال سعي قبيلتـــي "دارود " و "هاوي" الى تصفية بعضهما البعض، وسعـــي سكـــان الأريـــاف الانتقـــام مـــن سكـــــــان المدن. [1]

المبحث الثاني: تهديدات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة

[1] Ibid , p28.

[2] Susan E. Rice ,Global poverty Weak States and Insecurity .Washington: Brookings Global Economy and development2007. p1

الفقر المدقع كمظهر من مظاهر اللا امن الذي تعانى منه هذه الدول و غيرها من الدول الفاشلة تصاحبه سلسلة من الأزمات الإنسانية والتي من أهمها سوء التغذية حيث بناءا على إحصائيات اليونيسيف "Unicef" أكثر من20 % من الأطفال الصوماليين يعانون من سوء التغذية [2]بينما يعاني حوالي 300.000 طفل دون الخامسة من سوء تغذية حادة في أفغانستان ، إلى جانب سوء التغذية فان انخفاض الإنفاق العام يؤدي لتراجع القطاع الصحي مما يؤدي إلى ازدياد معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة و معدل وفيات الأمهات حيث تعد وفيات الأمهات في أفغانستان من بين أعلى المعدلات في العالم وهي تبلغ 1600 حالة وفاة لكل 100.000 حالة ولادة حديثة بينما يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع 165 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة حية ولا يبقى طفل واحد من كل أربعة أطفال على قيد الحياة حتى بلوغ سن الخامسة مع استمرار الأمراض التي يمكن الوقاية منها أو يسهل علاجها وهذه الأمراض هي الإسهال ،التهابات الجهاز التنفسي و الحصبة و الملاريا [3] علما أن الميزانية المخصصة للقطاع الصحي في أفغانستان مثلا لا تتجاوز 4 % من إجمالي النفقات العامة ونصيب الفرد من نفقات القطاع الصحي فهو 8 دولار (2006) وهي نفس القيمة التي يتحصل عليها الفرد الصومالي بالنظـــــــــــر لكون الإنفاق على القطاع الصحي لا يتجاوز نسبة 4.2 % من إجمالي النفقات العامة [4]

إلى جانب ذلك فقد تآكل نظام التعليم في هذه الدولة نتيجة حالة اللاأمن الذي يقابله عجز الحكومة على حماية مواطنيها وتوفير بيئة للتعليم ففي ظل تزايد الهجمات على المدارس فانه في عام 2005 لم تتجاوز نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي نسبة 37 % وهي نسبة تشهد حالة من اللامساواة بين المناطق ففي حين لا تتجاوز نسبة المسجلين في المدارس الابتدائية في منطقة زابول « Zabul » واوروزجان « Uruzgan » 1%،واقل من 10% في منطقة باكتيكا « Paktika » وهيملاند « Himland » فان نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي في

[1] World Bank institute, Introduction to poverty analysis Washington ;DC. august .2005 p1

[2] اليونيسيف،الصومال:قضايا الأطفال الحرجة.متحصل عليه:.www.unicef.org/arabic/har07/index37483.html

[3]اليونيسيف ،أفغانستان:قضايا الأطفال الحرجة.متحصل عليه:.www.unicef.org/arabic/har07/index375.html

[4] World Bank Institute ,op-cit ;p220-219.

باتيكا « Patika » تبلغ 65% ،وهذا التوزيع المتفاوت لنسب التسجيل في التعليم الابتدائي يرتبط بالوضع الأمني للمنطقة ومدى سيطرة الحكومة أو قوات التحالف على الإقليم، إلى جانب القبائل التي تقطن بالمنطقة لذلك من الطبيعي أن تبلغ نسبة الشباب الذين يتقنون الكتابة والقراءة 36.5% [1] بينما تبلغ نسبة الأمية عند الكبار 72 % من إجمالي السكان عام 2007.

يزيد الفقر من خطر تعرض الأفراد إلى الأمراض المعدية بسبب نقص الغذاء أو قلة المياه أو ضعف الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات الصحية واحتواء الأمراض، فالملاريا تشكل إحدى اخطر الأمراض المعدية ومن أكثرها تعقيدا في الدول الفاشلة خاصة الإفريقية منها وهذا المرض ينتقل عن طريق البعوض ويزداد خطورة في حالة غياب الأدوية حيث يؤدي إلى موت المريض نتيجة تخريب خلايا الدم الحمراء (فقر الدم) أو عرقلة الأوعية الشعرية التي تحمل الدم إلى الدماغ (ملاريا مخية) وأعضاء حيوية أخرى، ومع ذلك فان الملاريا قابلة للتعامل معها واحتواء مخاطرها تتركز الملاريا في المناطق الجغرافية ذات الحرارة المرتفعة التي تعاني من الفقر وانتشار البعوض وعلى أقاليم يعجز الجهاز الدولاتي على السيطرة عليها لذلك تعد الدول الفاشلة في إفريقيا بؤرة لهذا المرض وحسب بيانات الأمم المتحدة فانه في كل ثلاثين ثانية يموت طفل إفريقي بمرض الملاريا [2].

ولا تعد الملاريا المرض الوحيد الذي تعاني منه مجتمعات الدول الفاشلة فخلال الفترة الممتدة مابين 2000–2002 حوالي 71% من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا يعانون من سوء التغذية وفي ظل الإنفاق الصحي الذي لا يتجاوز الدولار الواحد للفرد ،ومع استمرار النزاعات فقد شاع عام 2006 مرض الطاعون و أدى إلى مقتل 20 % من المرضى بالرغم من جهود الأمم المتحدة في احتواء المرض إلا أن سوء الإدارة في هذه الدولة جعل آليات التعامل مع المرض محدودة جدا. [3]

---

(1) United Nation and Government of Millennium Development Goals Islamic Republic of Afghanistan vision 2020 .Annual progress Report 2008.p10

(2) World Bank ,Malaria in Africa available at :http :youthink.worldbank.org/issues.

(3) Ibidem.

الصورة رقم٠03: عدد الاشخاص الذين يحملون فيروس الايدز في افريقيا[1990-2007]

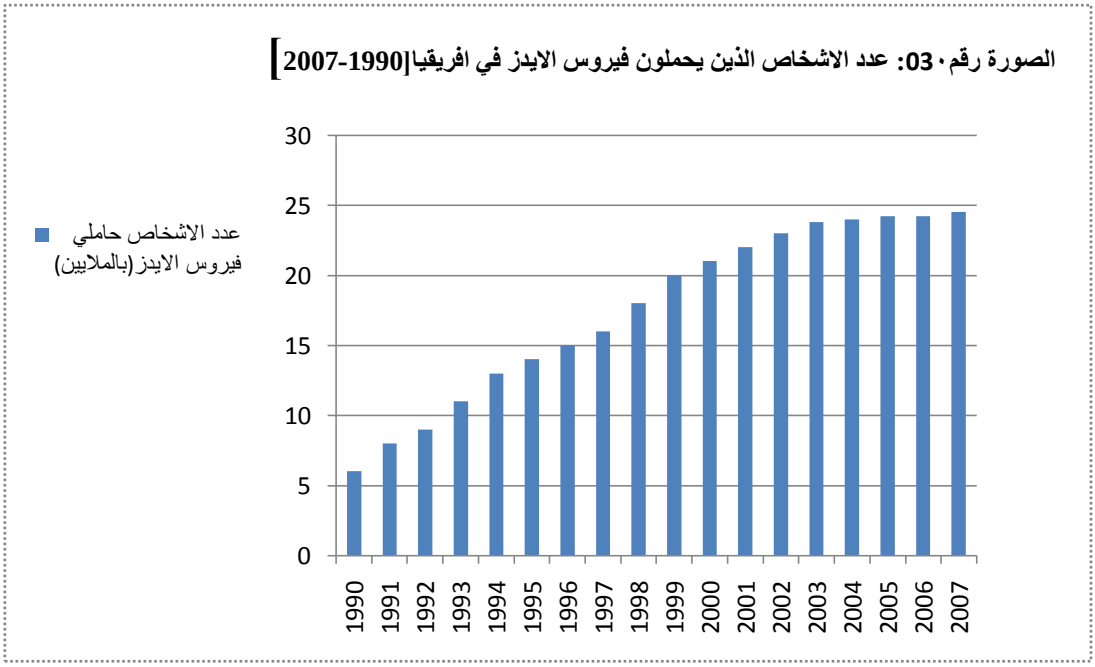

المصدر: : International Bank for Reconstruction and Development ;the world Bank's commitment HIV/AIDS in Africa Our agenda for action.op.cit ;p44.

ويستمر الأطفال في كونهم ضحايا هذا المرض في إفريقيا حيث 90 % من الأطفال الحاملين لهذا الفيروس عام 2007، يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء وأكثر من 9% من الأطفال تحت عمر خمسة عشر سنة فقدوا احد والديهم بسبب هذا المرض هذا بل إن 75% من يتامى زيمبابوي

(1)International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank's commitment HIV/AIDS in Africa our agenda for action 2007-2011 .Washington 2008.p44.

البالغ عددهم 1.4 مليون قد تيتموا بسبب هذا المرض كما أن نصف الحالات هم من الشباب الدين تتراوح أعمارهم ما بين 15–24 سنة [1].

في ظل المفهوم الموسع للأمن فقد أصبحت التغيرات البيئية العالمية مثل تغير المناخ استنزاف الأزون، إتلاف الغابات ،نضوب مصادر المياه الفيضانات، الجفاف تشكل تهديدا على الوجود الإنساني وبشكل تفاعلي على الأنظمة الطبيعية وعلى البنى التحتية الاقتصادية، وبالرغم من أنها ظاهرة عالمية إلا أن الدول الفاشلة تعد أكثر انكشافية وتأثرا بالتغيرات البيئية وذلك للأسباب التالية:

1 -تعتبر هذه الدول أفقر الأمم في العالم والأقل تطورا.

2 -تقع معظم الدول الفاشلة خاصة الإفريقية منها في مناطق بها مناخ جاف وحار واستوائي.

3 -تعتمد هذه الدول بدرجة كبيرة على المصادر الطبيعية كسبل للعيش.

4 -قدرات حكومية محدودة وتراكيب حكم فاسدة.

5–النزاعات المسلحة والاقتتال المستمر.

6–الاعتماد بشكل كبير على المساعدات الدولية [2].

بذلك تشكل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية عبء إضافي على الدول الفاشلة ويعتبر مواطني هذه الدول موضوع تهديد مباشر لهذه الظروف الجوية القاسية فقد قتلت الفيضانات الشديدة التي أصابت سبعا من المناطق الأثيوبية الأحد عشر ما لا يقل عن 635 شخص ودمرت المنازل وأجبرت الآلاف من السكان على مغادرة قراهم وعرضت 235.800 طفل دون سن الخامسة لمخاطر التشرد والإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه وبسوء التغذية ويعمل الفقر الواسع الانتشار بين معظم الأطفال الإثيوبيين على زيادة قابليتهم للتعرض للخطر حالما تحدث الأوضاع الطارئة [3] في أفغانستان حوالي 2.5 مليون أفغاني يواجهون الجفاف المسبب للمزيد من النزوح

---

[1] Ibid.;45

[2] Thonton pk and other ,op.cit ,p134

[3] اليونيسيف قضايا الأطفال الحرجة، إثيوبيا متحصل عليه:
www.unicef.org/arabic/har07/index37535

[4] .اليونسيف قضايا الأطفال الحرجة، أفغانستان مرجع سابق

الصورة رقم04:رسم بياني يوضح علاقة نصيب الفرد من الدخل القومي بإمكانية نشوب الحروب

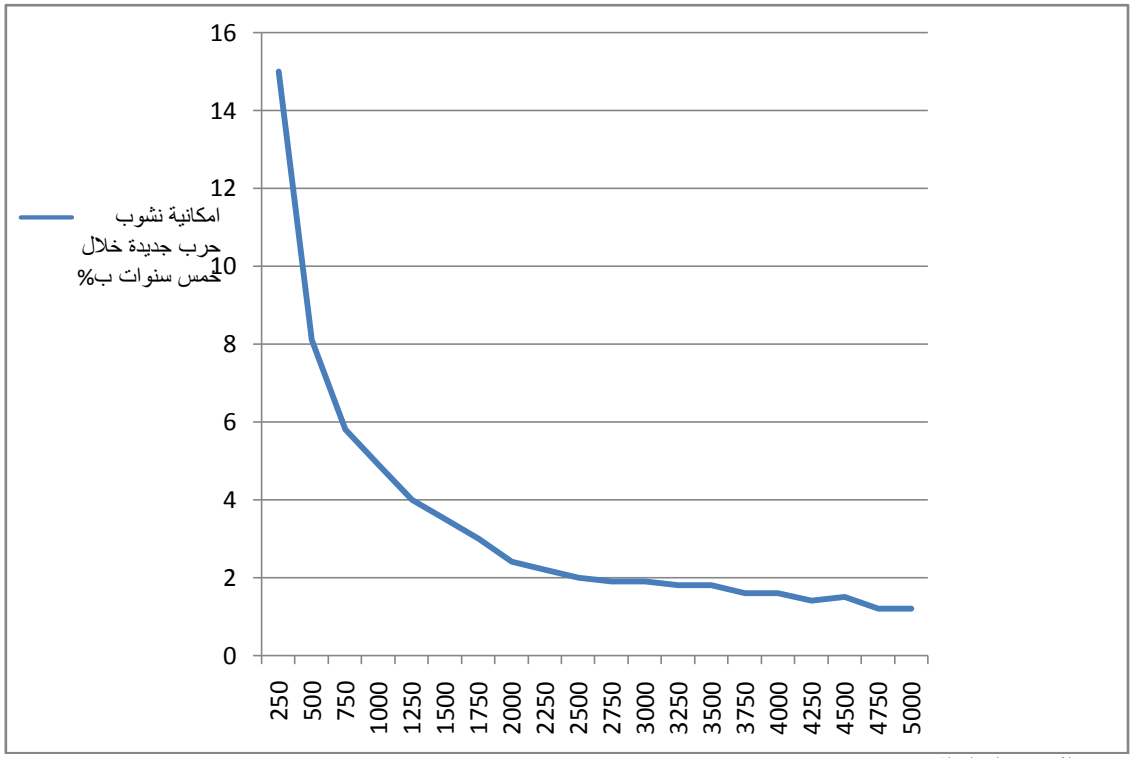

المصدر Human Security Center, Why the dramatic decline of armed conflict,p152

بناءا على الرسم البياني فانه كلما ازداد نصيب الفرد من الدخل القومي كلما قلت نسبة الحروب ،ونصيب الفرد مرتبط بالقدرة الاقتصادية حيث في دولة يبلغ نصيب الفرد فيها من الدخل القومي 250 دولار تنخفض إمكانية نشوب حرب أهلية خلال خمس التالية إلى 15%

[1]اليونيسيف شرق وجنوب إفريقيا متحصل عليه:www.unicef.org/arabic/har07/index37.html

بينما في دولة يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي فيها 500 دولار ينخفض خطر الحرب الأهلية إلى 1% خلال الخمس السنوات التالية ،هذا لا يشير إلى أن الفقراء أكثر ميلا للعنف من الأغنياء إلا أن الإنهاك المرتفع للموارد البشرية بسبب الفقر والبطالة وغياب الأمن الغذائي والصحي يدفع الناس للاقتتال على الموارد من اجل حفظ بقائهم خاصة إذا كانت الأجهزة الدولية ضعيفة أو تعاني من الفساد مما يخلق انطباعا لدى المواطنين بغياب العدالة التوزيعية وتشكل حالة سيراليون حالة إيضاحية عن ذلك؛ فمباشرة قبل اندلاع الحرب الأهلية في مارس 1991 كان النمو الاقتصادي للناتج المحلي سلبي ومنخفض وهو ما انعكس سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الـــذي انخفض بنسبة 35% عن مستواه في السبعينات وقد احتلت سيراليون المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية حيث ارتفعت البطالة وظهرت أفضلية مناطق معينة في التعليم ،فسحب الشباب بسهولة للحرب ودخلت البلاد في فوض نهب حقول الماس و المواطنين[1].

ولا يرتبط الفقر بالحروب الأهلية فقط حيث يشكل الوضع الاقتصادي المتدهور احد ابرز العوامل التي تدفع الناس إلى العنف والى ممارسة النشاطات الإجرامية وهو ما سيظهر فيما سيأتي ذكره من تهديدات أمنية .

المطلب الثاني: حركـــة اللاجئين في الدول الفاشلة:

المألوف بشكل خاص نتيجة نزاعات مسلحة أو حالات العنف العام ،انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية، دون عبور الحدود الرسمية للدولة المعترف بها دوليا [3] يظهر من

---

[1] Susan E.Rice ,op-cit . p8

[2] Boongi Efonda Efolote ; l'instabilité politique : cause Majeur de l'afflux des réfugiérs en Afrique. Mouvement et enjeux sociaux. N003. Janvier. Février 2002. pp1-7. Pris de : Hck, Recueil de traités et autres texte de droit . International Conçernant les refugiers. Genève. 1988. P 227.

[3] Health Deegan ; Africa Today : Cultures Economic Religion. Security. NewYork : Rotberg. 2009.p33.

خلال هذين التعريفين إلى أن الدافع الأساسي للجوء إلى الخارج أو النزوح الداخلي هو المخاوف الأمنية للأفراد على وجودهم المادي أو كرامتهم ،وهو ما يرتبط بالمفهوم الموسع للأمن الذي يربط ما بين سلامة الأراضي الإقليمية أي امن الدولة و بين أمن الأفراد، لذلك فان حركة اللاجئين تعيد تعريف علاقة المواطنة بين الدولة ومواطنيها، فللدول الفاشلة تمتلك السيادة الخارجية إلا أنها تفتقد للشرعية الداخلية وما يرتبط من قدرة التحكم والسيطرة المؤسساتية نظرا لتحلل الجهاز الدولاتي أو ضعفه فإنها تصبح عاجزة عن حماية مواطنيها أو تقديم السلع السياسية، فتتحول إلى بيئة طاردة لمواطنيها وعاجزة على وقف عمليات انتقالهم لدول أخرى،و بالعودة لأسباب اللجوء والتي وردت في التعريفين السابقين يظهر أن جلها متوفرة في الدول الفاشلة التي انهارت فيها قطاعات الأمن القومي نتيجة للعنف واللا استقرار، وتتمثل عموما هذه الأسباب فيما يلي

1 - **الأسباب الاقتصادية:**

تعيش الدول الفاشلة عموما سواء في القارة الإفريقية أو في آسيا أو في أمريكا الجنوبية في حالة من التناقض من حيث كونها أراضي غنية تعيش عليها مجتمعات فقيرة، وهو ما يضطر آلاف الناس للفرار خارج بلدانهم هروبا من الجوع، البؤس والبطالة، على أمل إيجاد ما هو أفضل، وهو الواقع الذي يعرفه التشاديين الذين يفرون إلى ليبيا والكونغوليين الذين يفرون إلى جنوب أفريقا و أنغولا. [1]

2 - **الأسباب السيوسيو- ثقافية:**

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948/02/10 يعترف في مادته الثانية الفقرة الأولى أن كل فرد بإمكانه التمتع بكل الحقوق وكل الحريات المذكورة في الإعلان بدون تمييز سواء كان على أساس الأصل، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي أو كل رأي ذو أصل وطني أو اجتماعي، أو أي تمييز على أساس الثروة ،المولد أو أوضاع أخرى، بالرغم من اعتراف معظم الدول بهذه الوثيقة القانونية الدولية، إلا أن العديد من المجتمعات في الدول الفاشلة يعانون من تهديدات لحياتهم أو لحرياتهم لأسباب تتعلق بالأصل، الدين، الجنسية، الرأي السياسي أو نتيجة لانتمائهم لمجموعة مجتمعية معينة، وهو ما يقود لانتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة العنف المادي أو العنف البنيوي، فعمليات الإبادة الجماعية عام 1994 التـــــــي وقــعت بعــد

[1] Ibid ; p36.

اغتيـــــــال الرئيس "**هابي أريمانا**" « Haby Arimana » أدت إلى نزوح أكثر من مليون ونصف مليون رواندي نحو جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا. [1]

3 -التغيرات المناخية كسبب للنزوح الداخلي واللجوء الخارجي:

تشير التقارير إلى أن ملايين الناس أزيحوا بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بسبب الكوارث الطبيعية أو الصناعية، وبالرغم من أن الكوارث الطبيعية ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة إلا أن أثارها تكون أكثر كارثية في الدول العاجزة والتي تعاني من محدودية الإمكانيات الاقتصادية وتعثر لعجلة التنمية، وعدم القدرة على مواجهة هذه الكوارث امنيا ومؤسساتيا ففي إفريقيا ساهمت الكوارث الطبيعية في زيادة المجاعة والفقر كما حدث في اريتريا وكينيا والسودان، وهو عامل يضاف إلى عامل النزاعات، مما يضطر الناس إلى ترك بيوتهم والنزوح إلى مناطق أخرى سعيا لحفظ بقائهم المادي. [2]

4 - النزاعات المسلحة:

إلى تقويض قدرات الدولة في الحفاظ امنيا على مواطنيها سواء نتيجة انهيار الجهاز الدولاتي بمختلف مؤسساته أو نتيجة تحول النظام نحو أهداف أخرى كالقضاء على المتمردين،أو مواجهة عدو خارجي ناهيك عن الحالات التي تتوجه فيها المؤسسات العسكرية للدولة نحو قتل المواطنين وفي ظل انهيار البنى التحتية الرسمية بما في ذلك القطاع الصحي وقطاعات أخرى ومستويات

---

[1] Ibid ; p3.

[2] Alexander Betts and other ; The State of the World's Refugees .New York : Oxford University Press. 2006. P 28.

[3] رحاب عثمان، مرجع سابق.

عالية من البطالة والفقر، والجوع ومستويات عالية من الاقتتال التي تؤدي إلى موت العشرات إضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان يضطر الناس إلى ترك بيوتهم والتوجه نحو مناطق أخرى بحثا عن الأمان وعن ظروف أحسن. [1] فوفق اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة منذ بدايـــــــة 2010 أدى استمرار القتال في العاصمة مقديشو إلى ترك ما لا يقل عن 63000 شخص منازلهم نحو مناطق أخرى خارج العاصمة حيث استقر حوالي 11.900 شخص بشكل مؤقت حول "بليت واين" « Belet Weyne » في منطقة " هيرام" « Hiram » المجاورة لأثيوبيا والتي تستضيف أكثر من 50000 نازح، بينما توجه حوالي 27.800 شخص إلى القرى المحيطة ببلدة "دهوزاماريد" « Dhusamareed » [2] وهم يعانون من وضع إنساني متدهور، وبحاجة ماسة لمأوى ورعاية صحية ومياه صالحة للشرب، وما يزيد الوضع سوءا هو عدم قدرة عمال الإغاثة على إيصال المساعدات والدخول لمناطق النزاعات، كما صعبت عمليات القرصنة من دخول المساعدات الإنسانية للإقليم الصومالي، وإلى جانب النازحين داخليا والذين لا يقل عددهم عن مليون ونصف مليون شخص فان أعداد كبيرة من الصوماليين لاجئين في دول مجاورة خاصة كينيا التي يتواجد بها حوالي 309.000 لاجئي صومالي واليمن التي بها 163.000 وأثيوبيا التي تأوي 59.000 صومالي. [3]

كما تؤدي التدخلات العسكرية الخارجية إلى خلق فوضى داخلية، والى حالة من اللا أمن حيث تشير اللجنة العليا لشؤون اللاجئين إلى انه مع نهاية 1979 وعلى اثر الغزو السوفياتي لأفغانستان هرب حوالي 400.000 أفغاني إلى باكستان وحوالي 200.000 نحو إيران، ومع نهاية السنة الموالية و مع استمرار القتال في أفغانستان وصل عدد اللاجئين الأفغان إلى 1.9 مليون لاجئ ليكونوا بذلك أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم، ما بين 1985–1990، استمر عدد اللاجئين

---

[1] Alexander Betts and other ; op-cit ; p 98.

[2] UNHCR; Conflict displaces 63.000 civilians in Southern Somalia so far this year. News Stories. 19 January 2010. available at : http:// www. UNHCR. Org / 4b55ccf76. Html.

[3] Ibidem.

[4] UNHCR ; Afghanistan : the Unending Crisis- the biggest- Caselood in World. Refugees Magazine, 1june1997. available at : Unhcr. Org/ cgi-bin/ texis/ Vtx/ search ? page= search & docial= 3b68 of bfc & query= refugees 20% in 20% of of aghanistan.

المطلب الثالث: ظاهرة تجنيد الأطفال في الدول الفاشلة :مظهر ونتيجة للا امن انساني

[1] Ibidem

[2] اليمن بحاجة لدعم ومساندة دولية كل مشكلات اللاجئين المؤتمر، نت. متحصل عليه:
www. almotamar. Net / news / 4556. Html.

[3] المرجع نفسه.

- ❖
- ❖
- ❖
- ❖

ظاهرة تجنيد الأطفال موجودة في معظم نقاط النزاعات في العالم حيث في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال و النزاعات المسلحة لعام 2006،تمت الإشارة إلى ثمانية و ثلاثون (38) دولة سجلت فيها حالات تجنيد أطفال، و لا تضم هذه القائمة الدول الفاشلة فقط وإنما هناك دول أخرى خارج دائرة الفشل قد سجلت حالات تجنيد الأطفال مثل: الهند واندونيسيا.

[1] United Nations Children's Fund , Children and Conflict in a changing world. Report. New york.April2009.p231.

[2] A H-Junglee ;"Understanding and Addressing the phenomenon of child Soldier :The gap between the Global humanitarian Discourse and the local Understandings and experiences of young people's Military Recruitment, Refugee Studies Center .January 2009.pp-1-35.

بينما تضم القارة الإفريقية اكبر عدد من الأطفال المجندين، بأزيد من 100.000 طفل جندي،منتشرين في كل من غينيا ،ساحل العاج،جمهورية الكونغو الديمقراطية ،التشاد، السودان، الصومال أوغندا رواندا ،بوروندي. في القارة الآسيوية أشار التقرير إلى انه يصعب تقدير عدد الأطفال المجندين نظرا لكون بعض الحكومات لا تقدم معلومات لوكالات ومنظمات الإغاثة الإنسانية عن المناطق التي تحدث فيها نزاعات، بينما تتستر حكومات أخرى عن هذه الظاهرة وتشمل قائمة الدول التي سجلت فيها حالات تجنيد الأطفال :سيريلانكا ،النيبال، أفغانستان، الفلبين، إسرائيل وكذلك الهند واندونيسيا .

في أمريكا اللاتينية تعتبر هذه الظاهرة قديمة نوعا ما وتضم كولومبيا اكبر عدد من الأطفال المجندين مادون الثامنة عشرة[1] و بالتركيز على الدول الفاشلة التي سجلت فيها حالات تجنيد الأطفال يظهر أن هذه الظاهرة اللاانسانية موجودة بالنظر لحالة اللا امن الذي تعاني منه هذه الدول ، والتي يعجز الجهاز الحكومي خلالها على حماية أكثر الفئات ضعفا من مواطنيه ،إلى جانب غياب حكم القانون واختراق هذه الدول لمختلف المواثيق الدولية أو عدم المصادقة على اللوائح التي تمنع تجنيد الأطفال*.

يكمن الاستدلال على سبيل المثال في إطار البحث عن علاقة الدول الفاشلة بظاهرة تجنيد الأطفال بأنموذجي الصومال و كولومبيا؛فالصومال وان كانت تفتقر إلى وجود بنود قانونية واضحة ونقص التنظيم لتسجيل الولادات مما يصعب من عملية تحديد أعمار السكان وعدد المجندين و خاصة الأطفال منهم إلا أن العديد من التقارير وعلى رأسها التقرير العالمي لتجنيد الأطفال يشير إلى أن الصومال تشهد تجنيد للأطفال من طرف مختلف الفئات المتحاربة ،خاصة بعدما ترك العديد من الأطفال في "مقديشو" بعد موت أهاليهم أو بعد هروبهم على اثر الغزو الإثيوبي للصومال في ديسمبر 2006، وقد جند الأطفال الصوماليون في القوات النظامية وغير النظامية وهو ما وضحه التقرير بالشكل التالي [2]

---

[1] War child; child Soldiers: the Shadow of their existence. March 2007 p10-12obtenu en parcourant :*www.child-soldiers.org/document/get?id=1591.*

*ينص البروتوكول الاختياري الذي بدا سريانه في فيفري 2002،على رفع الحد الأدنى لمستوى المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية إلى 18 عاما ،بينما كانتً اتفاقية حقوق الطفلً وغيرها من المواثيق القانونية الدولية تنص على أن الحد الأدنى هو 15 عاما.كما يحضر البروتوكول التجنيد الإجباري في صفوف القوات الحكومية لأي شخص دون سن الثامنة عشرة ،ويدعو البروتوكول الدول الأطراف إلى رفع الحد الأدنى لسن التجنيد الطوعي ما فوق 15 سنة،والى تطبيق ضمانات صارمة في حالة السماح بالتجنيد الطوعي للذين تقل أعمارهم عن 18 عاما ،وبالنسبة للجماعات المسلحة غير الحكومية يحضر البروتوكول كل أنواع التجنيد الطوعي والقسري لمن تقل أعمارهم عن 18 سنة.

[2] Coalition to stop the use of child soldiers ,Child soldiers Global Report 2008.p 156

1-أطفال مجندون في الحكومة الاتحادية الانتقالية :

في أمريكا اللاتينية و بناءا على تقرير منظمة "أطفال الحرب" "War Child"يفوق عدد الأطفال المجندين في كولومبيا 14.000 طفل جندي في القوات اليسارية و شبه العسكرية اليمينية، كما يستعمل

[1] Ibid., p157.

الجيش الحكومي و القوات النظامية الأطفال لأغراض عسكرية ويمثل الأطفال المجندين في هذه الجهات الثلاث والذين تقل أعمارهم عن 16 سنة ،ربع (4/1) عدد الجنود كما يمثل عدد المراهقين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16–18 سنة (ربع) ¼ عدد الجنود أيضا [1].هذه الأرقام تمثل نسبة خطيرة تظهر مدى عجز الدولة عن حماية مواطنيها و تؤكد على حقيقة الانتهاكات الإنسانية الخطيرة التي تعاني منها هذه الدولة.

يجند الأطفال في النزاعات لأنهم مطيعين يتعلمون بسرعة و يمكن السيطرة عليهم، كما أنهم اقل تكلفة حيث يجندون في غالب الأحيان مقابل الحصول على الغذاء و المأوى إلى جانب اقتناع القادة بقدرة الأطفال على انجاز مهام عادة ما يرفض البالغون القيام بها كلية، كما تستغلهم بعض المليشيات في الدول الإفريقية في عمليات التنقيب ، إضافة إلى إمكانية تأثيرهم على العدو بحيث قد يشكلون معضلة أخلاقية للخصم خاصة إذا كانوا بنات وهي ظاهرة شاعت في الكثير من البلدان حيث يشير نفس تقرير منظمة "أطفال الحرب" إلى أن 40% من الأطفال المجندين هم من البنات [2]و إلى جانب ما تتعرض له البنات الجنود من انتهاكات غير إنسانية فإنهن لم تستفدن في العديد من الدول الفاشلة من برامج المنظمات الدولية لوقف تجنيد الأطفال وعلى رأسها برنامج"نزع السلاح،التسريح وإعادة الإدماج"Disarmament Demobilization, and Reintegration "الذي تقوم به الأمم المتحدة ففي ليبيريا تم تسريح من خلال هذه المبادرة 2738 فتاة عام2006 من أصل 11780 طفل جندي بينما لم تستفد أكثر من 8000بنت من هذا الإجراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية تم تسريح حوالي 3000فتاة من الخدمة العسكرية ،ولكنها لا تمثل سوى 15% من العدد الإجمالي المقدر للفتيات المشاركة في النزاع[3]

تجنيد الأطفال قد يكون بشكل قسري من خلال اختطافهم من المدارس ،أو من بيوتهم ، أو من الشوارع ويكون الحديث هنا خاصة على أطفال الشوارع،إلى جانب أطفال اللاجئين الذين يعانون من انكشافية عالية، كما قد يكون بشكل طوعي وإرادي وفي كلتا الحالتين فان تجنيدهم يكون مرتبط بجملة

[1]war child;opcit;p19
[2] Ibid;p10.
[3]Coalition to stop the use of child soldiers.*op-cit;p21.*

– أمام انحلال أجهزة الضبط الحكومية و الانهيار العسكري الذي تعاني منه الدولة أو توجه القوات العسكرية نحو مهمة القضاء على المتمردين و إهمال امن الأفراد و المواطنين إلى جانب الفوضى التي تخلقها حالة اللاأمن بحيث يغيب أي شكل من أشكال الالتزامات القانونية أو الأخلاقية في ظل غياب

[1] Ibid;p26
[2] War Child;op-cit;p21
[3] Ibidem.

الرقابة أو السيطرة القانونية ،يصبح الأطفال أهدافا مشروعة لمختلف الفئات المقاتلة ، فتقوم الجماعات المسلحة باختطاف الأطفال من المدارس ومن بيوتهم و أمام أنظار أهاليهم ، و إلا تتعرض العائلة بأكملها للاغتيال، أو من الشوارع ،حيث تشير التقارير إلى انه في أوغندا وعلى مدار العشرون سنة من الحرب الأهلية بين الحكومة الأوغندية وجيش مقاومة اللورد تم اختطاف أزيد من 20.000 طفل من طرف القوات المتمردة [1]

كما يعتبر الأطفال اللاجئين أكثر انكشافية وأكثر عرضة لعمليات الاختطاف و التجنيد خاصة أولائك الذين يقيمون خارج المخيمات ، فيشير التحالف من اجل وقف تجنيد الأطفال إلى آن الأطفال الغينين اللاجئين قد تم استخدامهم في الحروب في كل من سيراليون ، ليبيريا و كذلك في ساحل العاج. [2]

إن عدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي تمنع تجنيد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة وغياب الضمير الأخلاقي،لا يقتصر على الدول الفاشلة ، فالتقرير العالمي لتجنيد الأطفال لعام 2008 أشار إلى أن بريطانيا قد استخدمت أطفالا –غير بريطانيين– تقل أعمارهم عن 18 سنة في حربها على العراق ،كما يشير نفس المصدر إلى أن أطفالا فلسطينيين استخدمتهم و مازالت تستخدمهم إسرائيل كدروع بشرية و كجواسيس، مع ذلك تبقى الظاهرة مرتبطة بالدول الفاشلة التي تعجز عن حماية مواطنيها ،وبناءا على نفس المصدر و بالرغم من انتهاء الحرب الأهلية في ليبيريا إلا أن أطفالا ليبيريين و خاصة في منطقة "مونرو فيا" « Monrovia » التي مازالت تحت الحكم العسكري يشاركون في نزاعات في كل من ساحل العاج ،غينيا و سيراليون[3].

– إن التجارة المحظورة والانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة في الدول الفاشلة يزيد من كثافة النزاعات ويشكل عاملا لعرقلة عمليات إعادة السلام كما يشكل عائقا كبيرا لعمليات المساعدة الإنسانية إضافة إلى أنها تؤدي إلى نشر ثقافة العنف،و يشكل توفر الأسلحة الخفيفة في الدول الفاشلة عاملا محفزا لتجنيد الأطفال نظرا لكون هذا النوع من الأسلحة مثل: بنادق AK47 وغيرها ، يمكن للأطفال حملها مما يشجع القوات المسلحة على تجنيدهم ،كما أن عمليات التسليح تشكل عائقا على عمليات التنمية [4]

---

[1] Coalition Pour Mettre Fin à L' utilisation d'enfants Soldats ;les enfants soldats et le Désarmement ,la démobilisation, la réhabilitation et la réinsertion en Afrique de l'ouest Novembre 2006p 10.

[2] Ibid. ;p24.

[3] Ibid., p9-11

[4] United Nations Children's fund ,op-cit, p31.

المبحث الثالث: الدول الفاشلة كمصدر لتهديدات الاستقرار الدولي:إرهاب،تجارة المخدرات،قرصنة

أصبحت الدول الفاشلة جزءا من عالم الحسابات الأمنية الشاملة بعد الحادي عشر من سبتمبر، حينما بات ينظر للاأمن كنتيجة لضعف بعض الدول وفشلها في أداء مهامها، مما يجعلها بيئة ملائمة وملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية والإجرامية التي أصبح نشاطها عبر وطني.

المطلب الأول: الدول الفاشلة مناطق آمنة للقواعد الإرهابية

الشكل رقم 05:منحنى بياني يوضح معدل الهجمات في الدول الفاشلة والدول الواقعة خارج مجال الفشل [1997-1970]

(*) الدول الفاشلة وفق "قاعدة بيانات الإرهاب العالمية" هي الدول التي توقف فيها عمل النظام بالكامل، وهي دول تعاني من نزاعات مدنية، أزمات سياسية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

[2]Ted Robert Gurr ;J Joseph Hewitt ; Jonathan wilkenfeld ; peace and Conflict Executive Summary. Maryland : the Center for International Development and Conflict Management 2008.p15

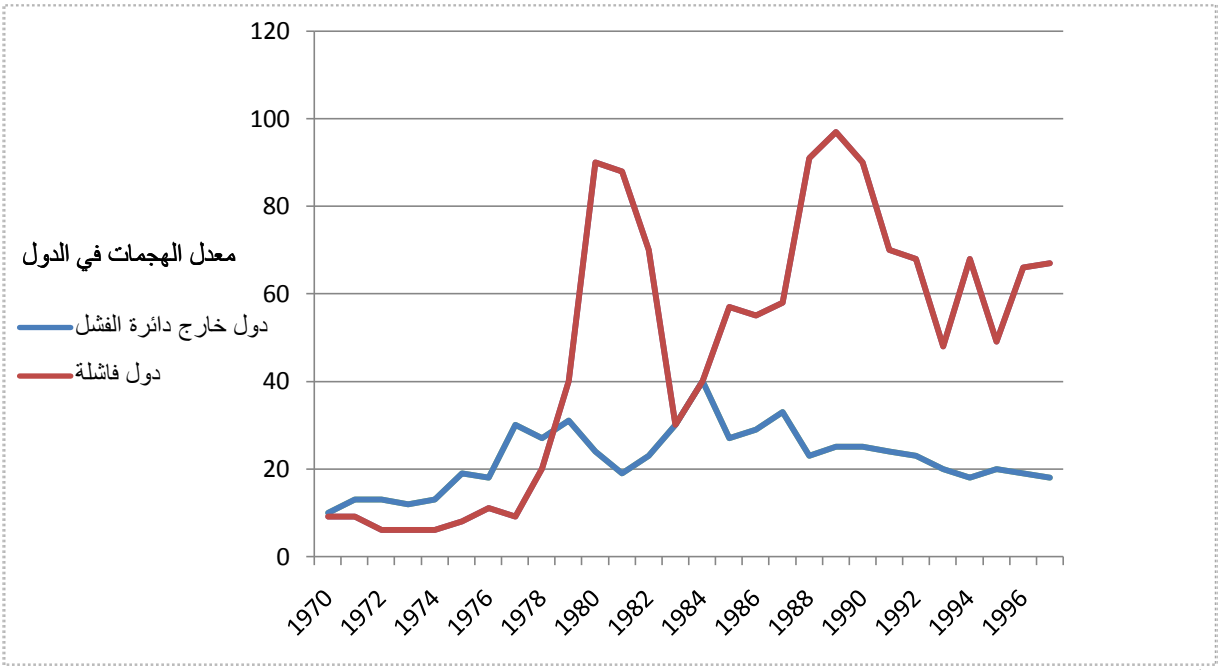

المصدر Ted Robert Gurr, Jonathan wilkenfeld ,J.Joseph Hewitt:;op-cit ;p:16

يوضح الرسم البياني أن الدول الفاشلة أكثر تعرضا للهجمات الإرهابية من تلك الدول الواقعة خارج دائرة الفشل، وان كانت ليست بمنأى عن ذلك ،فخلال النصف الأول من السبعينات كانت الدول القوية القادرة على فرض سيطرتها على أقاليمها أكثر تعرضا للهجمات الإرهابية دون أن يتجاوز عددها العشرين هجوما، إلا انه بداية من النصف الثاني للسبعينات أصبح معدل الهجمات الإرهابية في الدول الفاشلة في تزايد مستمر ليتجاوز عددها تسعين هجوما عام 1980، وان عرفت هذه الدول تناقص في معدل الهجمات بعد تلك الفترة إلى غاية 1990 أين قارب معدل الهجمات في الدول الفاشلة المائة هجوم، وخلال هذه الفترة كان ينظر للإرهاب كتهديد داخلي تواجهه كل دولة بحسب إمكانياتها واستراتيجياتها، إلا انه وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبح ينظر للشبكات الإرهابية على أنها تهديد عبر وطني وظاهرة خطيرة تهدد الاستقرار الداخلي للدول الفاشلة والدول القوية على حد سواء.

لذلك فقد ركزت إستراتيجية الأمن الأمريكية لعام 2002 على هذا العدو ذو الطبيعة الجديدة حيث ورد في وثيقة الإستراتيجية « الولايات المتحدة الأمريكية تشن حربا على الإرهاب العالمي العدو ليس نظام سياسي أو دين أو عقيدة، إن العدو هو الإرهاب، العنف المدفوع سياسيا والموجه

[1]The White House, The National Security Strategy of the United States of America Washington .September 2002.p5

[2] Ibid.

[1] Thomas Demsey ; Contre Terrorism In Africa Failed States Challenges and Potential Solutions. [S.L.E] :Strategic Studies Institute. 2006. pp6-7

[2] Robert G Bershuski ;African′s Dilemma :the Global War on Terrorism Capacity Building humanitarian and the future of U.S Security Policy In Africa. Strategic Studies Institute. 2007.p30

[3] Watch list on children and Armed conflict; Afghanistan Report. available At :www.Watchlist.org/index.php

(*)تحتل كينيا المرتبة13في دليل الدول الفاشلة لصندوق دعم السلام لعام 2010.

أو توفرت لديها معلومات عن هذا التهديد.

(1)

1 -الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وانعكاساتها على الظروف المعيشية للأفراد:

[1] Stefan Mair ;«Terrorisme et Afrique sur le danger de nouveaux attentas en Afrique Subsaharienne » . Sécurité Africaine. V12.N1.2003. pp 1-6.

ترتبط الدوافع المجتمعية بحالة التكوين الثقافي من حيث حالة الانسجام وللتنوع الثقافي فكلما كانت هناك درجة عالية من الانصهار الثقافي كلما قلت درجة الميول الإرهابية، وذلك بسبب سيادة الهوية العامة وذوبان الهوية الخاصة، حيث تقف درجة التجانس هذه عائقا أمام العمليات الإرهابية، [3] ولا يعتبر التنوع الاثني أو العرقي أو الديني شرطا للميول الإرهابي، إلا أن مسألة الاثنية أو التنوع العرقي تدفع الجماعات التي تعاني من العنف البنيوي ومن الاضطهاد المجتمعي الذي يرتبط بحالة اللامساواة الاقتصادية والمادية إلى ممارسة العنف اتجاه جماعات أخرى أو اتجاه النظام ، فالطبيعة الفسيفسائية [*] للمجتمع الأفغاني في ظل من الانهيار الاقتصادي والمؤسساتي، تعتبر إحدى العوامل المحفزة للنشاط الارهابي، ولطالما ارتبط بناء الدولة وعملها في أفغانستان بقدرة الزعماء الوطنيين على الحفـــــــــــاظ على تماسك وتسيير ديناميكية العلاقات بين المجتمعات المحلية و السلطة المركزية، وعبر التاريخ الأفغاني كلما كان هناك تفاعل وتحاور بين الطرفين كانت هناك فرص لخلق نظام سياسي أكثر استقرار ووضع أمني أكثر استتابا [4] فالدول التي تتكون من عشائر وقبائل متنوعة

---

[*] تحتل أفغانستان المرتبة 6 في دليل الدول الفاشلة 2010 لصندوق دعم السلام.

[1] Bank Mondiale. Rapport mondial sue le développement Humain. op-cit. Pp 164-195.

[2] Taut de chômage par ordre Alphabétique des pays ;Statistique mondiale. Obtenu en parcourant: www.statistiques-mondiales.com/chomage.htm.

[3] أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006، ص84-85.

[*] تتكون الخريطة العرقية الأفغانية من **البشتون**" ويشكلون حوالي 48 % من إجمالي عدد السكان."**الطاجيك**" ويشكلون حوالي 25% من إجمالي عدد السكان"**الاوزبك**" يمثلـــــــون 8 % من المجتمع الأفغاني."**الهزاراد**" وهم من الشيعة ويشكلون حوالي 7% من السكان. قوميات صغيرة أخرى مثل الايماك والبلوشي والبرد في والترك ويشكلون 14% من الأفغان.

تشكل بيئة مثالية للعديد من التنظيمات الإرهابية عبر الوطنية مثل تنظيم القاعدة حيث تعتبر القبيلة مصدر الهام وقوة لهذا التنظيم لان كلاهما يكره الدولة والنظام، فكلما كانت المنطقة أكثر بدائية وتتوفر على مكونات عشائرية واثنيه كلما كانت أكثر استقطابا للجماهير لذلك نجد أن هذا التنظيم ينشط في مناطق القبائل مثل أفغانستان، باكستان، وغيرها من الدول التي تعاني من الفراغ الأمني وتراخي قوة الدولة. [1]

3 -الدول الفاشلة تجربة نزاع سابق:

4 -دور العامل الأجنبي في دعم التنظيمات الإرهابية:

---

[2]Amin Saikal ; Afghanist's Weak State and Strong society. **In** : Simon Chesterman ; Michael Igmatieff and Ramesh Thakur ;Making States Work: State Failure and the Crisis of governance .New York :United Nation University press .2005.p196.

[3] السيد زايد ، طموحات القاعدة في الصومال والقرن الإفريقي متحصل عليه:
http://islamyoon. Islamoline.net/sevelet/satellite ? article A.

[2] Thomas Demsey ;op-cit ; Pp9-15.

يشير بعض الباحثين إلى انه من أسباب ظهور الموجة الثالثة للإرهاب هو الاحتلال الأجنبي لبعض الدول ،وفرض الهيمنة وانتهاج سياسة الاستغلال والتدخل في الشؤون الداخلية والوجود العسكري الأجنبي الذي يزيد من درجة الفشل الدولاتي وانهيار مختلف القطاعات، وهو ما يعزز حالة من الإحباط والشعور بالظلم، خصوصا أن الاحتلال يؤجج المشاعر الوطنية والدينية للشعوب والأفراد الوضع الذي تستغله الجماعات والتنظيمات الإرهابية لتجنيد الشباب في ارتكاب جرائم العنف المنظم وغير المنظم ضد المدنيين [1] ، فالوجود الأجنبي المكثف في البحر الأحمر، ناهيك عن وجود دول رئيسية حليفة الولايات المتحدة الأمريكية والتي صنفت كدول صليبية لدى القاعدة إضافة إلى الوجود الإسرائيلي الاستخباراتي والأمني المكثف الذي يمكن أن يكون هدفا ثمينا ، جلب اهتمام تنظيم القاعدة بالقرن الإفريقي وشرق إفريقيا في الفترة التي تلت انتهاء الجهاد الأفغاني والتي أعقبها الانهيار السلطوي في هذه الدول[2] ، كما أن الاحتلال الأمريكي للعراق والذي أدى إلى انهيار الجهاز الدولاتي يعتبر العامل الأساسي للنشاط الإرهابي الذي يشهده هذا البلد ،ويمكن الاستعانة بمحنى قدمه مجموعة من الباحثين في احدث تقرير لسلسلة السلام و النزاع" Peace and Conflict " لعام 2010 لإظهار دور الاحتلال الأجنبي في تأجيج الإرهاب في العراق:

الصورة رقم06 :منحنى بياني يظهر معدل الهجمات الإرهابية في العالم[2000-2007]

[1] فهمي هويدي،التدخل الخارجي حين يسهم في تأجيج الإرهاب،الشرق الأوسط.العدد9577.افريل 2005متحصل عليه: www.awsat.can/alfault.asp/leader.asp?sections=3 article=283240.

[2] Thomas Demsey ;op-cit ;p11

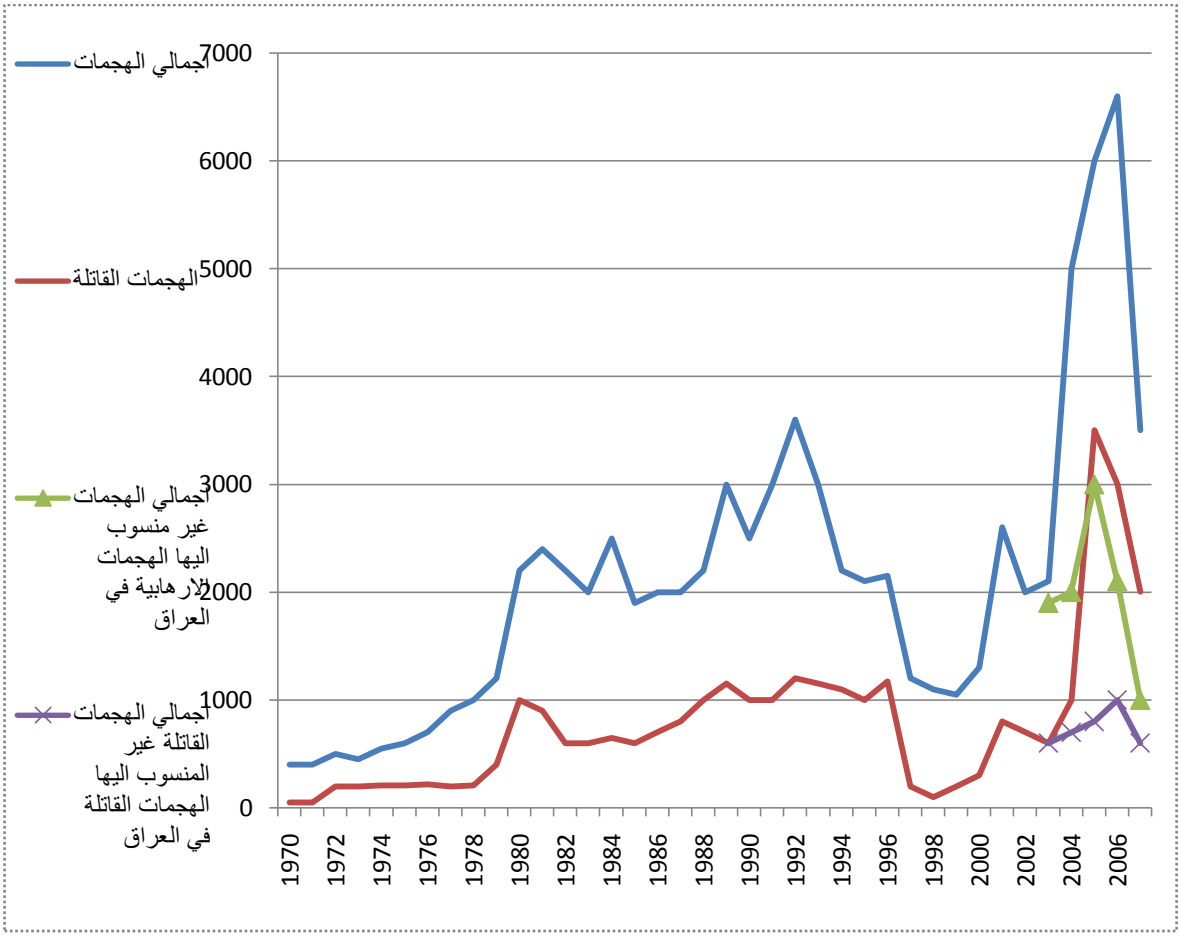

السنوات

المصدر Ted Robert Gurr ;Jonathan Wilkenfeld ;JJoseph Hewitt ;Peace and Conflict .Maryland:Center For International Development and Conflict Management.2010.p22

(1) .

5 -دور العنف البنيوي في تأجيج النشاط الإرهابي

تتميز الدول الفاشلة بوجود شكل من الأجهزة الحكومية لا تعكس خصائص المجتمعات مبنية نظريا على مبدأ السيادة الشعبية، لكنها تعاني من مركزية طبقات أو نخب مسيطرة مع إمكانية الانحراف نحو الديكتاتورية ،ففي حين يفترض أن يكون الشعب في قلب ظاهرة السلطة الملهم الأساسي والمستفيد من الفعل السياسي ، فان ما يحدث هو رفض تداول السلطة ،غياب الحوار ، الخوف من المعارضة ،استخدام العنف ضد المعارضين ،وقد يصل الأمر إلى عمليات إبادة جماعية ،وهو ما يدفع الفئات المضطهدة والمصادر حقوقها لاستخدام العنف تعبيرا عن رفضها لسياسات الأنظمة الحاكمة[2] .

تجدر الإشارة إلى أن التنظيمات الإرهابية تفضل الدول التي ضعفت سلطتها وباتت عاجزة على فرض سيطرتها على الإقليم بأكمله خاصة الصحاري الشاسعة أو المناطق الجبلية الوعرة عن تلك التي انهارت فيها السلطة بشكل كامل لأنها تكون أكثر انكشافية، ويدور الحديث هنا عن الإرهاب عبر الوطني الذي تكون نشاطاته موجهة بشكل أساسي نحو أهداف ومصالح دول أجنبية وهو ما دعا للتشكيك في وجود فرع إقليمي لتنظيم القاعدة في الصومال ،حيث ظهر في هذا الصدد سيناريوهان ; سيناريو أمريكي يؤكد وجود فرع للقاعدة على الإقليم الصومالي نشاطاته موجهة بشكل أساسي نحو المصالح الأمريكية في المنطقة، واعتبر الباحث "ساجيمان" Sagemen

[1] فهمي هويدي، مرجع سابق.

[2] Boongi Efonda Efolote ;op-cit ;p3.

[3] Thomas Demsey ; op-cit ;p9.

المطلب الثاني: تجارة المخدرات في الدول الفاشلة: تهديد للاستقرار عبر الاقليمي

إن تجارة المخدرات التي تمثل إحدى أشكال الجريمة المنظمة أصبحت من أكثر التهديدات الأمنية خطورة،نظرا لطبيعتها الإجرامية التي أصبحت عبر إقليمية، حيث تشير العديد من التقارير إلى انه بالرغم من المساعي العالمية لاحتواء هذه الظاهرة، إلا أن العالم يشهد مفارقة من حيث انكماش الرقعة الجغرافية لإنتاج الأنواع المختلفة من المخدرات ،نظرا لتخصص مناطق معنية في إنتاج نوع معين من هذه المخدرات، مقابل توسع تسويق هذه المواد بشكل عبر إقليمي، بالنظر لتحول بعض المناطق من الإنتاج المحلي إلى الإنتاج العالمي .

شأنها شأن العديد من التهديدات، فقد ارتبطت زراعة وإنتاج هذه المادة بظاهرة الدول الفاشلة فإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 التي ربطت الشبكات الإرهابية بالدول الفاشلة ،قد أشارت كذلك إلى أن الدول الضعيفة بما تحتويه من مؤسسات عاجزة وتفشي الفساد

---

[1] السيد زايد، مرجع سابق.

[2] The White House ; op-cit .

(*) تحتل ماينمار المرتبة 16 في دليل الدول الفاشلة لصندوق دعم السلام لعام 2010، بينما تحتل المرتبة الرابعة في دليل مركز السياسة العالمية و يعتبرها البنك الدولي من الدولة الهشة في خانة الصنف الحاد

الصورة رقم 07:رسم بياني يوضح كميات إنتاج الأفيون في العالم[1995-2006]

[2] United Nation Office of Drug and Crime ;World Drug Repport2007;Viena:Viena International Center.2007.p38.

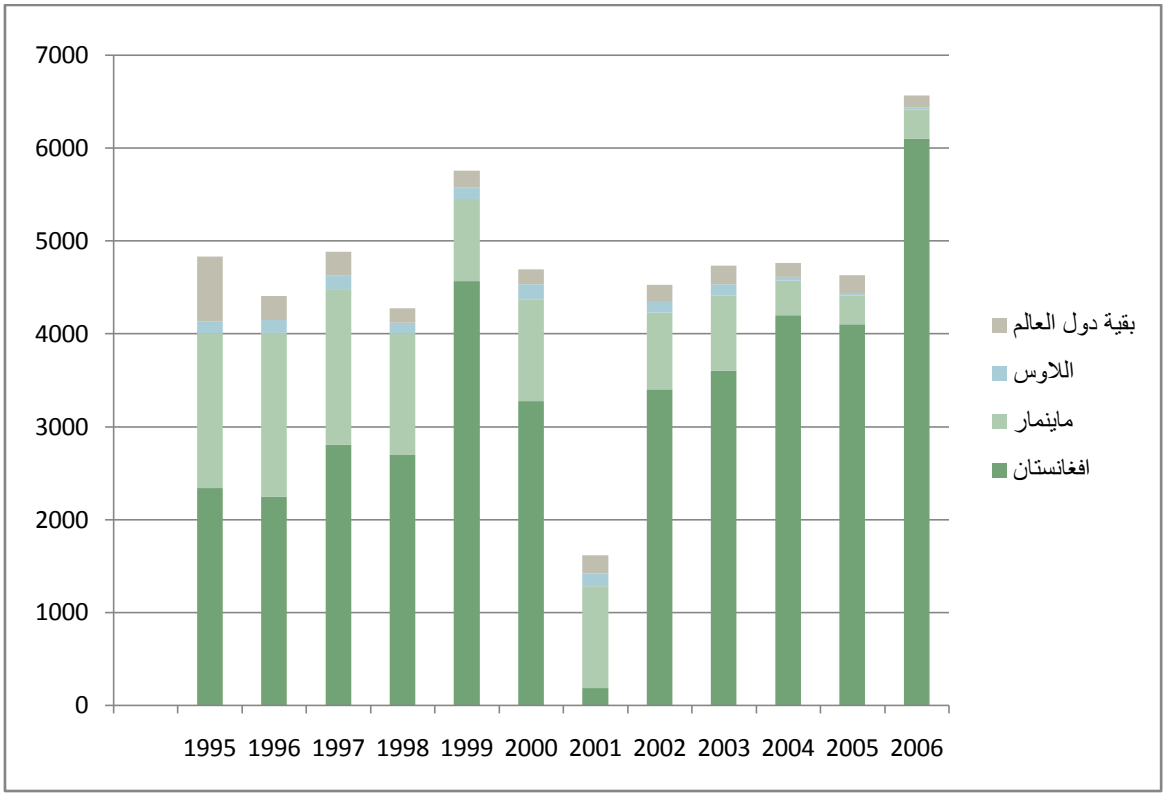

المصدر:op.cit.p41; United Nation office of Drug and crime

بناءا على نفس المصدر السابق فان ثاني أهم أنواع المخدرات وهي الكوكايين، يتم إنتاجها بشكل كبير في كولومبياColombia (*) التي تعتبر أكبر منتج لهذه المادة حيث أنتجت عام 2006 حوالي 684 طن متري وهو ما يعادل نسبة62% من الانتاج العالمي، بينما تحتل البيرو المرتبة الثانية عالميا في إنتاجها لهذه المادة حيث في نفس السنة قدمت 280 طن متري وهي بذلك تساهم بنسبة 28% من الإنتاج العالمي لهذه المادة وتليها بوليفيا في المرتبة الثالثة التي أنتجت في نفس السنة حوالي 94 طن متري من مادة الكوكا (1) ،هذه الحقائق يمكن توضيحها بالرسم الموالي التالي:

الصورة رقم 08:رسم بياني يوضح كمية إنتاج مادة الكوكا في كولومبيا،البيرو ،بوليفيا[1995-2006]

[1] Ibid; p 69.

(*) خرجت كولومبيا في دليل الدول الفاشلة لعام 2010 من الخانة الحمراء،لتتموقع في الخان البرتقالية،إلا أن مختلف الدراسات تعتبرها دولة فاشلة ،نظرا لفقدان الجهاز الدولاتي لمركزية العنف الشرعي ،والنشاط الإجرامي عبر الوطني الذي يشهده هذا البلد

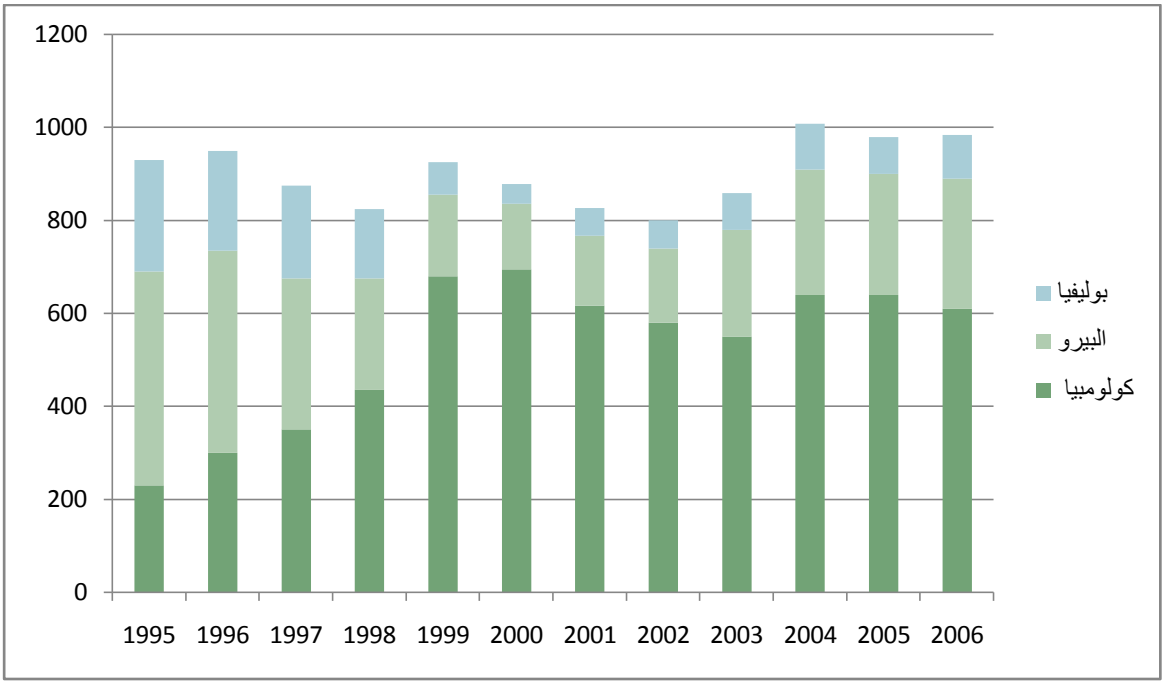

المصدر: United Nations office of drug and Crime ;op.cit ;p64.

بالرغم من اختلاف السياق التاريخي في البلدين (أفغانستان وكولومبيا) نظرا لكون الأفيون يزرع في أفغانستان منذ القرن الثالث عشر(13) في منطقة بداكشان Badakshan والتي أصبحت زراعة الأفيون فيها بمثابة تقليد، وظل استهلاك المادة محلي إلى غاية السبعينات،حينما أصبح إنتاجها يوجه للدول المجاورة بعد منع كل من إيران، تركيا، باكستان زراعة هذه المادة على أقاليمها[1]، في حين لم تظهر زراعة الكوكايين في كولومبيا إلا في السبعينات، إلى جانب بعد المنطقتين واختلاف الأديان، التقاليد، الفكر الأيديولوجي، إلا أن هاتين الدولتين تشكلان اليوم لاعبين أساسين في سوق المخدرات الدولية،حيث تقدمان معا ما يقارب 70% من الإنتاج العالمي للمخدرات، وذلك بالنظر لتوفر جملة من العوامل تشكل مظهر من مظاهر الفشل الدولاتي ،وتتمثل اساسا فيما يلي:

- **ضعف الجهاز الدولاتي والفساد السياسي كشكل من أشكال الانهيار السياسي :**

[1] Francisco E.Thoumi ; the Rise of Two Dug Tiggers : the Development of the Illegal Drugs Industry and Drug policy Failure in Afghanistan and Colombia**. IN** : Frank Bovenkerk and Michael levi ; The Organized Crime Community. New York : Springer science : 2007 . p127.

صرحت الأمم المتحدة أن طالبان قد

استطاعت أن تقلص إنتاج الأفيون في أفغانستان بل وقد شهدت إلى الأسواق الدولية نقص هذه المادة مما أدى إلى ارتفاع أسعارها لعشرة أضعاف. [3]

[1] Ibid ; p 125.
[2] Marl Madi, op-cit. ; p 37.
[3] Francisco, E. Thoumi. Op-cit., p 125.

بورما [*] من أكبر المنتجين للمخدرات، و تقدم أنموذجا عن دور ضعف السلطة المركزية في تجارة المخدرات، حيث كان الأفيون موضوعا للمفاوضات الإستراتيجية في الحكومة المركزية والقبائل، وقد لجأت الحكومة للاتفاق مع الجماعات العرقية على السماح لها بإنتاج وتهريب المخدرات مقابل وقف إطلاق النار. [1]

في كولومبيا يظهر نمط آخر من أنماط العلاقة بين تجارة المخدرات والسياسة والجهاز الدولاتي، فإلى جانب كون الدولة في كولومبيا لطالما كانت ضعيفة ومحدودة السيطرة على الإقليم فإن ما يعرف بكارتل المخدرات في كولومبيا يتجه لبناء ما أسمته سوزان "S.Strange" بالدولة المجرمة " L'états Mafias" حيث تسيطر هذه الكارتلات على مئات الهكتارات ومساحات شاسعة من الإقليم الكولومبي والتي تعجز أجهزة الأمن على التوغل فيها ، نظرا لوجود ميلشيات عسكرية تتولى حراسة مزارع "الكوكا" وأماكن تخزينها و تتكون هذه الميليشيات من الشباب العاطلين عن العمل وذوي السوابق العدلية، والفلاحين والفقراء وكذلك المتقاعدين والعاملين السابقين في أجهزة أمن الدولة ، كما تسيطر كارتل المخدرات في كولومبيا على الحياة السياسية سواء بالانخراط فيها عبر تأسيس أحزاب والوصول إلى البرلمان ،أو من خلال التوجيه عن بعد القائمين على الجهاز الدولاتي بما يخدم مصالحهم ،عن طريق الرشاوى وتمويل حملات المرشحين[2].

- **ضعف الإمكانيات الاقتصادية**

إن تجارة المخدرات عملية مربحة جدا، لذلك فهي تشكل مصدرا مثاليا لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في ظل دولة تعاني من انحلال امني وانهيار مؤسساتي وضعف اقتصادي يجعل الميزانية الرسمية للدولة لا تستطيع تخصيص وسائل مالية كافية لشراء الأجهزة التقنية لمراقبة الحدود، ودفع رواتب معقولة لحرس الحدود والموظفين الذين يشرفون على تطبيق القانون،لذلك فان أجهزة الضبط في هذه الدول محدودة الإمكانيات. [3]

---

[*] تحتل بورما المرتبة 16 ضمن القائمة الحمراء للدول الفاشلة وفق دليل صندوق دعم السلام لعام 2010. .

[1] Pierre Arnaud Choury ; « Agriculture Drug Economies : Cause or Alternative to intra- Sate conflicts » Crime Law and Social change. Vol 48. N3-5. December 2007. Pp 133.150.

[2] Adolfo Leon Atehortua Gruz ; « Les organisation du Trafic de drogues en Colombie ». Cultures et Conflits. Mars 2006. Obtenu en parcourant. http:// www. Conflits. Org/ index 1061. Html.

[3] Maral Madi ; op-cit. ; p 47.

من جانب آخر فان الفقر والحاجة يعتبران العامل الرئيسي لتوجه الأفراد والجماعات نحو النشاطات الإجرامية، ففي ظل الانهيار الاقتصادي الذي تشهده أفغانستان وغياب التمويل الحكومي للعديد من الخدمات، أصبحت تجارة المخدرات مصدرا للعيش لها يقارب 2.9 مليون شخص أي حوالي 448.000 عائلة أفغانية وهو ما يعادل 12.6 % من السكان الأفغان الذين وصل عددهم عام 2006 إلى 23.2 مليون نسمة، وأصبحت زراعة الأفيون في أفغانستان جزءا من الاقتصاد الزراعي، حيث وان مثلت المساحة المخصصة لزراعة الأفيون عام 2006 نسبة 3.65%من إجمالي الأراضي المزروعة في أفغانستان فإنها تمثل نسبة 82% من إجمالي الأراضي المزروعة[1] وتساهم تجارة الأفيون بنسبة 11 % من الناتج المحلي الأفغاني الذي وصل حسب تقديرات مكتب المخدرات والجريمة عام 2006، إلى 6.7 بليون دولار، بحيث تمثل تجارة الأفيون نسبة 46% من الصادرات الأفغانية. [2]

- **تجارة المخدرات كمصدر لتمويل الحروب والنزاعات :**

إن حالة الحرب والنزاعات على أقاليم هذه الدول، قد جعلتها بيئة ملائمة لزراعة المخدرات وتهريبها، نظرا لتراخي قوة الدولة وانهيارها سياسيا، أمنيا، واقتصاديا، وهو ما يقود إلى ظهور اقتصاد الحرب الذي من أهم مصادره تجارة المخدرات،وهو ما تظهره نماذج أفغانستان، كولومبيا وكذلك بورما ، فهذه الدول تشترك في حالات استقرار غير ثابت ونسبي وان اختلفت طبيعة الحروب في كل دولة و في جميع هذه الدول تلعب المخدرات دور مهم، بل مركزي في تمويل المجهود الحربي للفئات المتمردة والمتحاربة [3].

في أفغانستان لم تكن زراعة المخدرات مصدر لتمويل الحرب التحريرية ضد السوفيت فقط، ولكن أيضا في ظل انهيار النظام الاقتصادي للدولة، ظهرت الحاجة لآليات ووسائل أخرى للتعامل وتأمين القروض وأصبح الأفيون بطريقة ما عملة وأداة للتعامل والمقايضة، فالفلاحين الذين لا تتوفر لديهم سيولة نقدية، عملوا على زيادة زراعة الأفيون لضمان قروضهم ومقايضتها بسلع

[1] United Nations Office of Drug and Crime .op-cit; p 197.
[2] Ibid. ; p195.
[3] Pierre Arnaud Choury ; op-cit; p136.

- **العامل الخارجي:**

إلى جانب الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 الذي كان سببا مباشرا لتحول زراعة الأفيون في أفغانستان إلى مصدر لتمويل اقتصاد الحرب، مما جعل أفغانستان خلال فترة حربها ضد السوفييت تصبح اكبر منتج للأفيون في العالم، إضافة للغزو الأمريكي الذي أدى لاستعادة مزارع الأفيون لنشاطها كمصدر لتمويل الحرب وكذلك كمصدر للعيش في ظل الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الأفغاني ، تجدر الإشارة إلى انه كان لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية دورا رئيسيا في تحويل أفغانستان من مجرد منتج محلي للأفيون إلى أكبر ممول إقليمي وعبر إقليمي لهذه المادة، حيث في

[1] Francisco E. Thoumi ; op-cit ; p 128.
[2] Ibid; p 133.
[3] يسر الشرقاوي، "كولومبيا- أمريكا: أخطاء التحالف ! " السياسة الدولية. العدد 151. يناير 2003. ص ص 202-207.

غضون عامين من الغزو السوفيتي على أفغانستان تحولت المنطقة الحدودية بين باكستان وأفغانستان لأكبر منطقة منتجة للهيروين في العالم، وذلك بدعم الوكالة الأمريكية، وحسب "جيراد شميتي" « Gerald Schmity» وصل مردود إعادة البيع غير الشرعي للهيروين عام 2007 لحوالي 60 مليار دولار بينما لم يتجاوز المردود الحقيقي لأفغانستان نسبة 20% هذه القيمة، وكان نصيب المنتجين الأفغان مليار دولار واحد فقط هذه الأرقام تقود إلى حقيقة أنه هناك تجارة ضخمة ومصالح كبيرة وراء المخدرات التي تشكـــل ثالث اكبر سلعة عالمية من حيث النقدية بعد النفط وتجارة الأسلحة، من هذا المنطلق فان السيطرة العسكرية و الجيوسياسية على مصادر وطرق تهريب المخدرات ذات أهمية إستراتيجية كالسيطرة على النفط، ،ولكنها تختلف عن النفط في كون المخدرات سلعة غير قانونية [1]، و تتميز تجارة المخدرات بوجود شبكة معقدة من الوسطاء عبر مراحل مختلفة، والعديد من الأسواق المتشابكة انطلاقا من مزارع الحشيش الفقيرة في أفغانستان إلى أسواق الجملة والتجزئة في الدول الأخرى، وتشكل تجارة المخدرات مصدر ربح وتكوين ثروات هائلة لرجال المافيا الدولية وشبكات الجريمة المنظمة، فتجارة المخدرات كأي شكل آخر من أشكال الجريمة المنظمة تشمل تسلسل إداري وتدرج هرمي و فحسب "تامارا كارينكو" تشارك عدة مجموعات في إنتاج وتهريب المخدرات في أفغانستان هي مافيا المخدرات، مجموعات إجرامية عالمية ،متمردون وإرهابيون وأمراء الحرب، كل هذه الجماعات تشكل ابرز حلقات سلسلة تهريب المخدرات ولا يتضمن هذه السلسلة المزارعين والفلاحين. [2]

الشكل رقم 09 مخطط يوضح أطراف تجارة المخدرات في أفغانستان

1] **مافيا المخدرات** : سمسارين بين المزارعين والمشترين يزودون الفلاحين ببذور الخشخاش وقروض للمزارعين الأفغان، ولها علاقات قوية مع أمراء الحرب.

[1] Gerald Schmity ; [illegible] burant : www.parl.gc./information/library/PRB Pubs/prob 0716-1.html.

[2] Marl Madi ;op-cit ;p28.

2] **الشبكات الإجرامية العالمية:** وهم الذين يجلبون المخدرات من أفغانستان نحو الدول الأخرى ولهم صلات مع موظفين ومسؤولين في العديد من الدول (روسيا، القوقاز، دول البلطيق، تركيا، إيران، باكستان، الصين، كوريا وحتى أوربا الغربية).

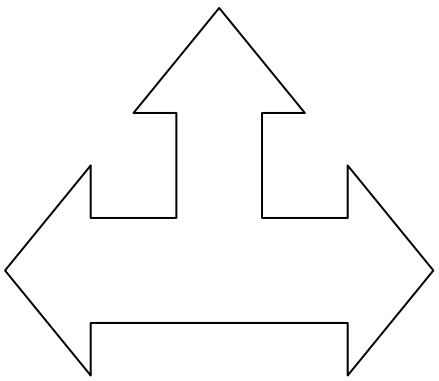

3] المتمردون وأمراء الحرب والإرهابيون الذين يفرضون ضريبة على المزارعين المحليين والمهربين الذين يعبرون المناطق التي تحت سيطرتهم وهو ما يشكل مصدر لتمويل حربهم والحصول على أسلحة.

المصدر Marl Madi ;op.cit ;p28

في كولومبيا بدأ نشاط زراعة المخدرات بعد الستينات وبالضبط بعد ترويج الولايات المتحدة الأمريكية لبرامج الرش الجوي في المكسيك وجامايكا، وهو ما جعل مهربي ومستعملي المار خوانا « Maruyiana » يبحثون عن مناطق جديدة، وكانت سواحل الكاريبي الكولومبيّ أحسن مكان حيث وجد المهربون الأمريكان أن كولومبيا تشكل بيئة مناسبة لزراعة الماريخوانا ليس فقط للطبيعة المناخية المناسبة ، ولكن أيضا لعجز الدولة أمنيا وسياسيا وفقر المجتمع الكولومبي، فعمل المهربين الأمريكان على توزيع البذور وكتيبات تشرح طرق العناية بهذه النباتات إلى غاية مرحلة تصديرها، بالرغم من أن الأجانب قد سيطروا لفترة قصيرة على تجارة المخدرات في كولومبيا

المطلب الثالث: القرصنة البحرية في الدول الفاشلة: تهديد للاستقرار البحري:

كل الأرقام التي سجلت منذ بدأ المكتب نشاطه عام

1992ففي عام 2008 سجلت 293 عملية قرصنة حول العالم وقد شهدت ارتفاعا بنسبة 11%

[1] Francisco E.Thoumi ; op-cit. ; p 133.

[2] Karl Serenson ; State Failure on The high seas- Reviewing The Somali Piracy Stockholm : Swedish Defence Research Agency . 2008.p26.

مقارنة بعام 2007 أين سجلت 263 حالة[1]،وقد أشار التقرير إلى المناطق الجغرافية التي وقعت فيها عمليات القرصنة بشكل تراتبي حسب عدد الحالات التي سجلت فيها،حيث يبدأ التقرير بالصومال ثم تأتي نيجيريا في المرتبة الثانية ب40 حالة معلن عنها، كما أشار التقرير إلى تراجع عمليات القرصنة في المياه الاندونيسية حيث مقارنة ب 121حادثة عام 2003 ،فقد سجلت عام 2008 حوالي 28 حادثة اختطاف كما شهد مضيق ملاكا "Malacca" تراجع في حالات الاختطاف إلى حادثتين فقط ،مقابل سبع حالات سجلت عام 2007،كما سجل التقرير حالات اختطاف في كل من دار السلام ب 14 هجوم بحري وكذلك في بنغلادش" Bengladesh حيث كان هناك زيادة طفيفة في عدد الهجمات 12 هجوما مقارنة ب 10 هجمات عام 2007 وكانت في الأساس عمليات سرقة لمخازن السفن[2] .

قبل تسليط الضوء على العلاقة بين القرصنة البحرية في الوقت المعاصر وبين ظاهرة الدول الفاشلة تجدر الإشارة إلى جملة من العوامل الأساسية التي ساهمت في إعادة الظهور العام للقرصنة والتي قدمها الباحث "بيتر تشالك" « Peter Chalk »:

أولا: زيادة حركة التجارة البحرية في العالم والذي يقابله زيادة كبيرة في الموانئ البحرية وهو ما يشجع عمليات القرصنة.

ثانيا: ارتفاع حوادث النقل البحري التجاري في المضايق والممرات البحرية ، وهو ما يجعل السفن تقلل من سرعتها في المناطق الضيقة التي تشبه "عنق الزجاجة" وذلك لضمان سلامتها إلا أن ذلك بات يزيد من تعرضها للخطر.

ثالثا: الأزمات الاقتصادية للدول والتي كان لها وقع على الأفراد والحكومات، حيث تدفع الأوضاع المعيشية المتدهورة الأفراد للانخراط في النشاط الإجرامي بما في ذلك أعضاء قوات الأمن، من جانب آخر فقد أدت الأزمات الاقتصادية إلى عجز العديد من الدول الساحلية على تمويل أنظمة مراقبة فعالة على طوال أشرطتهما الساحلية.

---

[1] IMB. International Maritime Bureau, piracy and Armed Robbery against ships –Report for the july 2008. obtenu en parcourant: *http://www.iccccs.org/index.php?option=com_content&view=article&id=27&Itemid=16///international bureau maritime.*

[2] Ibid.

:

الشكل رقم10:عدد هجمات القرصنة في خليج عدن[2003-2008]

[1] Peter chalk, the Maritime dimension of Intenational security : Terrorism, Piracy and challenges of The The United States .Santa Monica : Rand. 2008. p10

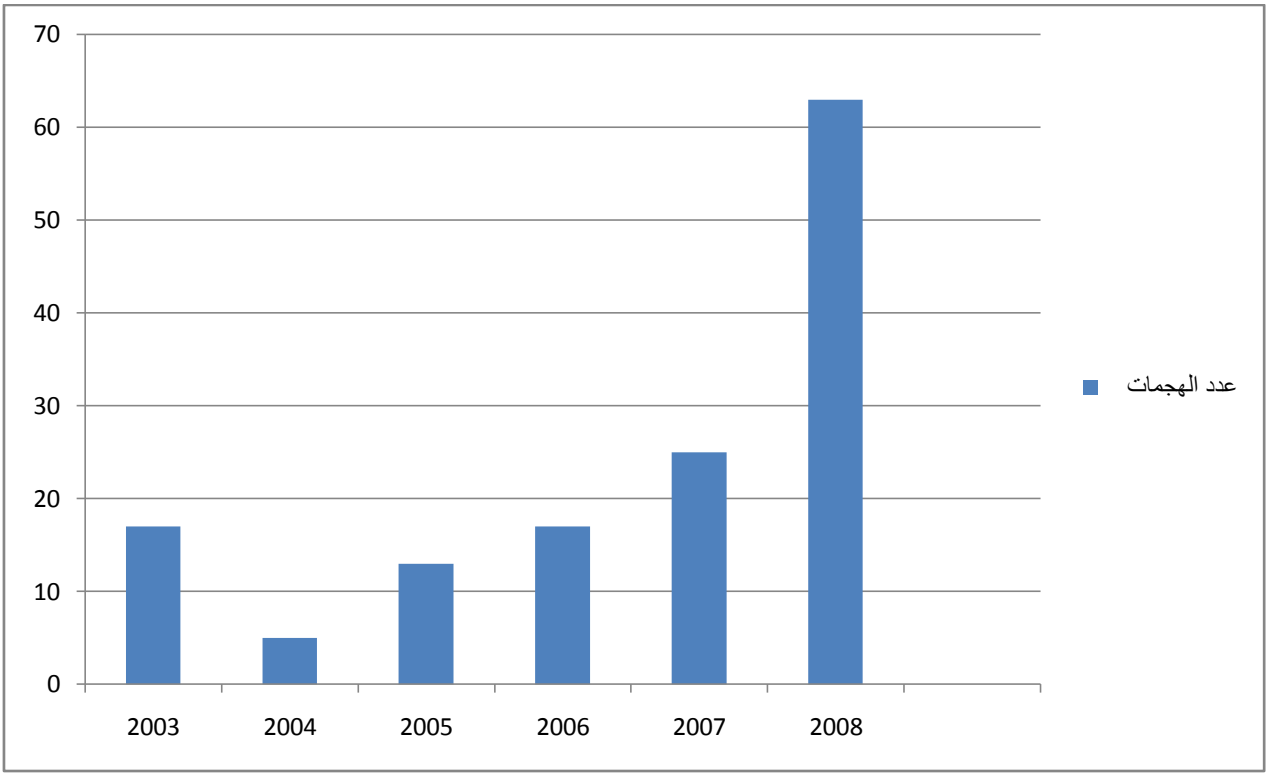

المصدر: IMB Maritime Bureau, piracy and Armed Robbery against ships –Report for the july 2008.

يشير الرسم البياني إلى أن عدد الهجمات البحرية في السواحل الصومالية عام 2008قد فاقت الستون(60)هجوما في حين أنها لم تتجاوز خمسة وعشرون هجوما عام 2007، فانهيار قطاعات الأمن القومي نتيجة الحرب الأهلية والفوضى التي مازالت تعاني منها البلاد، وفرت جملة من العوامل التي أشار إليها بيتر تشالك Peter Chalkإضافة إلى عوامل أخرى، مما جعل القرن الإفريقي مسرحا للقرصنة البحرية، وبات خليج عدن الذي يعتبر أحد أهم طرق التجارة الدولية يعاني من حالة عدم استقرار امني ، وذلك نتيجة لجملة من العوامل:

- **غياب أدوات الضبط للجهاز الدولاتي:**

الصومال دولة فاشلة من منظور فشل الأجهزة السياسية الإدارية والأمنية على أداء وظائفها العامة والسيطرة على الإقليم، إلا أن السلطات المحلية العشائرية ليست فاشلة، حيث أن غياب كل شكل من أشكال أجهزة الضبط مثل خفر السواحل، أو أجهزة الشرطة على طول السواحل الصومالية جعلت مساحة حوالي مليوني ميل مربع تعاني من فراغ أمني، استغلته بعض العشائر الصومالية لنقل العمل الإجرامي إلى البحر تحت غطاء مفاده حماية المياه الإقليمية من الصيادين الأجانب ،حيث عملت

هذه الجهات على التصرف باسم الدولة والحلول محلها متخذين تسميات مختلفة (خفر سواحل وسط الصومال، متطوعي خفر السواحل الوطنية وجنود البحرية الصوماليون) وقد عملت هذه المجموعات على جمع الضرائب وفرض غرامات على السفن الأجنبية ثم تطور الأمر بسرعة ليتحول إلى عمليات اختطاف للسفن الأجنبية [1]

من جانب آخر تشير العديد من التقارير إلى أنه إلى جانب عجز الحكومة الصومالية الانتقالية على فرض سيطرتها على الإقليم البري والبحري فإن القرصنة في الصومال تتمتع بنوع من الحماية القانونية التي تتمثل في غياب قوانين أو محاكم تجرم هذا الفعل- عدا مجهودات حركة الشباب- إلى جانب الحماية السياسية والتي تتمثل في امتناع القائمين على إقليم" بونتلانـــــــــد" -منطقة تمركز عمليات اختطاف السفن- عن اتخاذ إجراءات رادعة لهذه الظاهرة، وبذلك يظهر أن القرصنة في الصومال مرتبطة بالديناميكية السياسية على اليابسة[2].

- **الوضع الاقتصادي المتدهور**

يعاني الشعب الصومالي من أوضاع معيشية متدهورة حيث يشير البنك الدولي إلى أن أكثر من 40% من الصومال يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد في اليوم) وحوالي 7.5 % من العائلات تعيش بأقل من دولارين في اليوم كما أن تقريبا ثلثي(3/2) شباب الصومال بدون عمل أمام هذه الأوضاع فقد أصبحت القرصنة مصدر العيش للعديد من الصوماليين، و تشير مختلف التقارير إلى أن مجموعات القراصنة في تزايد مستمر، فالقراصنة يتكونون من فئة الشباب العاطلين عن العمل ومن الصيادين الذين خسروا عملهم بسبب عمليات الصيد غير الشرعية التي تقوم بها السفن الأجنبية إضافة إلى حفر السواحل الذين خسروا وظائفهم بعد انحلال الجهاز الدولاتي، وأولئك الذين سعت إحدى الشركات الأجنبية الخاصة لتكوينهم بعد التعاقد مع الحكومة، إلا أنهم لم يجدوا عمل حكومي مما دفعهم للتحول للنشاط الإجرامي، لذلك تعتبر الفديات التي يطلبها القراصنة الحافز الأساسي لعمليات القرصنة، وهذه الفديات في ارتفاع مستمر، فقبل سنوات قليليه كانت الفديات تتراوح مابين العشرات ومئات الآلاف من الدولارات بينما ارتفعت خلال عام 2008 مابين

---

[1] Raymond Gilpin ; Counting The Costs of Somalia piracy .Washington : united States Institute For Peace2009.p7.

[2] Martin Murphy ; Somalia piracy : Not just a naval problem[S.L.D] : Center For Strategic and Budgetary assessment .2009.p3

- **توفر الأسلحة الخفيفة**

تشير مختلف التقارير وشهادات الرهائن الذين أطلق سراحهم ،أن القراصنة الصوماليين مسلحين بشكل جيد يمتلكون بشكل عام كلاشينكوف –47الألية"AK-Klashinkove"وكذلك الار بي جي "R PG -7" الى جانب القنابل التي تعمل بالدفع الصاروخي[3].هذا النوع من الأسلحة الخفيفة يسهل

[1] Raymond Gilpin ;op-cit;p10.

[2] Raman Colanne ; piraterie en Somalie : une Route Facilement Accessible. Alliance géostratégique. Janvier 2009.obtenu en parcourant: www.guerillasblog.com/2009/01/piraterie maritime en Somalie=8_une.html.

[3] Karl serenson;opcit;p19

الحصول عليها من طرف جهات غير شرعية في ظل الفوضى التي تشهدها الصومال ويمكن تهريبها بسهولة عبر الحدود الصومالية التي يغيب عنها أي شكل من أشكال الرقابة .

- **المقاربة الجغرافية:**

من جانب آخر تظهر القرصنة أينما تكون الأهداف منكشفة وسهلة المنال ففي حين تتمتع الصومال بشريط ساحلي يبلغ طوله 2100 ميل بحري أي أكثر من 3500 كم، فانه يغيب أي شكل من أشكال المراقبة والضبط الحكومي ،كما أن الشكل الجغرافي لخليج عدن من جهة مضيق باب المندب ضيق جدا بحيث يشبه عنق الزجاجة إذ لا يزيد عرض البحر الأحمر في أغلب مناطقه على 302 كم وهي مسافة قليلة جدا تجعل من أعالي البحار تنحصر وتضيق لصالح المياه الإقليمية للدول المشاطئة له وبذلك تصبح خطوط الملاحة الدولية قريبة جدا للشواطئ مما يسهل عمليات القرصنة يضاف إلى

[1] Raman Colanne ; op-cit.
[2] Roger Middletern ; piracy In Somalia :Threatening global Trade Feeding Local Wars. Chathman House. October 2008.pp 1-12 . available At : www. Chathman house .org

ذلك الأسباب المرتبطة صعوبة الإبحار مياه البحر الأحمر ليست عميقة بسبب وجود العديد من الحواجز الطبيعية تفرض على السفن الحفاظ على سرعة بطيئة وهو ما يجعلها أكثر انكشافا للقراصنة (1)

- **عجز اقليمي**

عمليات القرصنة في خليج عدن في تزايد ومن العوامل المشجعة على ذلك هو وجود مجموعة من الدول العاجزة اقتصاديا سياسيا وامنيا ولا يقتصر الأمر على الصومال، وهي دول غير قادرة على توفير الحماية الأمنية لمنطقة القرن الإفريقي وغير قادرة على التعاون فيما بينها، بخلاف دول جنوب شرق آسيا فعمليات القرصنة في العشرية الأخيرة لم تقتصر على خليج عدن والمياه الإقليمية لمنطقة القرن الإفريقي بل وكما سبقت الإشارة شهدت مناطق أخرى من العالم هذا النوع من الجرائم فقد ظهرت في العقد الأخير عمليات القرصنة بشكل كبير في مضيق ملقه وفي المياه الإقليمية الاندونيسية وخاصة بعد الأوضاع التي عاشتها شعوب هذه المنطقة ودولها بعد زلزال التسونامي، إلا أن الدول الساحلية الآسيوية سعت جاهدة للقضاء على هذه الظاهرة وحماية مياهها الإقليمية حيث سعت كل من سنغافورة واندونيسيا إلى تسيير دورات مراقبة على مياهها الإقليمية وتوسيع نشاط خفر السواحل، إضافة إلى تنسيق الاتصالات والتعاون الفني مع دول المنطقة خاصة ماليزيا والهند، كما قدمت اليابان مساعدات فنية تمثلت أساسا في تدريب قوات اندونيسية وتزويدها بالأجهزة وكانت نتيجة هذا التعاون الإقليمي هو تراجع عمليات القرصنة بشكل ملحوظ مثلما أشار لذلك تقرير المكتب الدولي للملاحة البحرية(2) وهو ما لا يظهر في القرن الإفريقي نتيجة الضعف الهيكلي والفشل الرسمي الذي تعاني منه مجموعة من دول المنطقة.

---

[1] مصطفى بخوش " القرصنة البحرية في خليج عدن.... الخلفيات والرهانات " المستقبل العربي. العدد . ص ص 105 - 119 .

[2] Mark J. Valencia and Nazery Khalled ; the Somalia Multilateral anti- piracy. Approach : Some Caveats Nautilus Institute Australia. 16 February 2009. available at . http : www. Globalcollb. Org/Nautilus/ australia ? aspsnet/ policy forem/ 2009/ the Somalice multilateral ante- piracy approch- some- cave ats.

على المستوى الإقليمي فانه وبخلاف الصومال تستفيد مصر من عائدات قناة السويس ، إلا أن عمليات القرصنة قد أدت إلى تراجع عائدات القناة بنسبة 30% خلال عامي 2007–2008 كما تصعب عمليات القرصنة المهام الإنسانية وتزيد من تدهور الوضع الإنساني في الصومال في ظل اعتماد3.2 مليون شخص على المساعدات الإنسانية[3]

[1] Karl Serenson ;Op.cit ; p 20
[2] Ibidem
[3] Raymond Gilpin ,op.cit.p11.

الخلاصة والاستنتاجات

فرضت نهاية الحرب الباردة نظرة جديدة للعنف الدولي وإستدعت مراجعة الأداء الوظيفي للنظم السياسية نظرا للخطابات التي تدور حول تصور مفاده أن اللاإستقرار لم يعد مرتبط بسعي الدول لتكريس القوة وتجميعها فقط، وإنما أرتبط بشكل وثيق بفقدان القوة والقدرة لدى الدول الصغرى فأصبحت الدول الفاشلة أحد التحديات العالمية الجديدة نتيجة لكون الفوضى الداخلية التي يخلفها الانهيار المؤسساتي في هذه الدول ليست عبر قطاعية فقط ولكن أكثر من ذلك فهي عبر وطنية.

وقد عرضت هذه الدراسة العلاقة الإرتدادية بين الدول الفاشلة وبين التهديدات الأمنية الجديدة وتم البحث في هذه العلاقة وفق مقاربة ثلاثية.

أولا التأسيس نظريا لمركزية الدولة كفاعل امني وفق تصورين؛ التصور التقليدي للأمن الذي قدم إطارا بنيويا لمأسسة العنف وتقنينه، فأصبحت الدولة مركز العنف الشرعي ،ومنظم للنظام الدولي. والتفكير الأمني ذو النظرة الموسعة للأمن الذي عمق مواضيع الأمن نحو الأفراد والجماعات،ووسع أبعاده نحو أبعاد اقتصادية،سياسية،اجتماعية،بيئية،واهتم بطبيعة جديدة من التهديدات ومع ذلك بقيت الدولة الإطار السياسي والنظامي لمفهوم الأمن والسيادة وهي الشرعية التي تتحمل تبعات الأمن في صيغته الموسعة، لذلك وعلى اثر سلسلة الانهيارات التي شهدتها العديد من الدول تحولت بنى الخطابات النظرية من اعتبار الدولة فاعل منظم للبيئة الداخلية والنظام الدولي إلى مصدر لتهديدات فترة ما بعد الحرب الباردة،فجاء مفهوم الدولة الفاشلة بعد مسار من المحاولات الأكاديمية والعملية إشارة إلى الدول التي أصبح الجهاز الدولاتي فيها عاجزا على أداء التزاماته اتجاه مواطنيه ،واتجاه الجماعة الدولية.

في حين اهتم الخطاب النظري بأصل ظاهرة الفشل الدولاتي،تطورها،وبحث في حدود تأثيرها على الدائرة الأمنية ،فان المراكز والمؤسسات البحثية ،سعت لوضع معايير يمكن من خلالها تحديد الدول الفاشلة،تشخيصها،والتعرف على انعكاساتها على بعد معين من أبعاد الأمن الموسع،فقدمت المقاربة الثانية المؤشرات التي تمثل مظاهر الفشل الدولاتي ، والتي هي نتيجة مباشرة عن سلسلة من الأزمات البنيوية والهيكلية التي تعاني منها نظم الدول الفاشلة .

تأسيسا على المفهوم الموسع والمعمق للأمن ،فان الدراسة تناولت تأثير الفشل الدولاتي على الاستقرار الأمني وفق ثلاث مستويات للتحليل :المستوى الأول هو المستوى التقليدي للأمن وهو الأمن القومي بصيغة موسعة؛من خلال الكشف عن تأثير الحروب الأهلية كشكل من أشكال التهديدات الأمنية

الجديدة على قطاعات الأمن القومي ،المستوى الثاني للتحليل هو مستوى الأفراد والجماعات، حيث تبين من خلال الدراسة أن توقف الدولة عن أداء الوظائف التي يجب أن تسند إليها بإعتبارها الإطار الشرعي لتحقيق مختلف متطلبات الأمن والحفاظ على مصالحها وحماية شعبها من أي أخطار داخلية كانت أو خارجية يشكل تهديدا مباشرا للأمن الإنساني،بينما يؤدي عجز الجهاز الدولاتي للدول الفاشلة عن السيطرة عن الإقليم إلى انتقال نشاط بعض التهديدات خارج الحدود الإقليمية للمناطق التي نشأت فيها لتصبح بذلك تهديدات ذات طبيعة عبر وطنية،تهدد الاستقرار الدولي،متضمنا للبعدين الإقليمي وعبر الإقليمي وهو ما مثل المستوى الثالث من التحليل .

فمؤشرات أو مظاهر الفشل الدولاتي التي تتمحور بشكل أساسي حول خمسة أبعاد مركزية بالشكل التالي على **المستوى السياسي** الدول الفاشلة تشكل فضاء فارغ من السلطة والقانون ،على **المستوى الاقتصادي** تعاني هذه الدول من إقتصاديات ضعيفة غير قادرة على تفعيل المشاريع التنموية وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية،على **المستوى الأمني** فقدت الدول الفاشلة مركزية العنف الشرعي وحدثت خصخصة للعنف والحروب وباتت هذه الدول تشهد حالة من الإنفلات الأمني بسبب ضعف أجهزة الضبط ومحدودية إمكانياتها،من **الناحية المجتمعية** تشهد الدول الفاشلة حالة من التذبذب وعدم الإستقرار بين المجموعات المشكلة للنسيج المجتمعي للدولة مقابل عجز أو غياب إرادة الجهاز السياسي في التعامل مع هذه الإضطرابات ،أو حالة من التصادم بين مجموعة أو عدة مجموعات وبين النظام الحاكم،**على المستوى الخارجي** تعاني الدول الفاشلة من إنكشافية عالية تجعلها عرضة لمختلف التدخلات الأجنبية،جملة هذه الخصائص التي تميز الدول الفاشلة تمثل عوامل لاستقرار،وهي سبب ونتيجة لعدم قدرة الجهاز الدولاتي على أداء دوره كفاعل امني ،ولا يقصد هنا بالفاعل الأمني المفهوم الضيق الذي يقوم على قدرة الكيان الدولاتي على مواجهة التهديدات العسكرية الخارجية،ولكن يرتبط أساسا بمدى قدرة النظام على توفير الأمن الشامل بمختلف أبعاده السياسية،الاقتصادية،المجتمعية البيئية...وعلى جميع المستويات ،فعدم قدرة الجهاز الدولاتي على أداء هذه الوظيفة الأمنية من شانه أن يؤدي إلى زعزعة التوازن الاجتماعي داخل الدولة ، حيث أن الفجوات السلطوية تؤدي إلى غياب **حوت الليفياتان** المنظم للعنف الداخلي ، والمحقق للكفاية المادية للمواطنين ،مما يخلق فوضى داخلية و يبدأ الأفراد بالتصرف وفق مبدأ الاعتماد على الذات لحفظ بقائهم المادي والمعنوي ،في ظل غياب أو شبه غياب للجهاز الدولاتي هذا من جهة ،من جهة أخرى وبسبب انكشافية الكيان الدولاتي أمام التنظيمات الإرهابية والإجرامية، قد تتحول هذه الدول إلى أقاليم آمنة لهذه التنظيمات التي قد تستغل

الفراغ الأمني و عم الانسجام المجتمعي لممارسة نشاطاتها الإجرامية ، وهنا تتحول هذه التهديدات إلى تهديدات ذات طبيعة عبر وطنية . وتصبح الدول الفاشلة مصدرا لتهديدات الاستقرار الدولي.

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

على المستوى المفاهيمي:

– تشهد العديد من الظواهر الدولية غياب إجماع أكاديمي وحتى عملي على مفهومها وتعتبر الدول الفاشلة من الظواهر التي لم يتم بعد وضع معالم محددة متفق عليها يمكن من خلالها التوصل إلى مفهوم عام يعكس حقيقة الظاهرة ،ولكن ما يحدث هو تبني مختلف الأطراف الأكاديمية والعملية لمفاهيم متباينة ومصطلحات مطاطة قد تخدم مصالح معينة ،ولا يختلف الأمر بالنسبة لظواهر أخرى مثل الإرهاب حينما يتم الخلط بين هذا العمل الإجرامي وبين عمليات التحرر مثلا،وكذلك بالنسبة للقرصنة البحرية كنشاط إجرامي وبين الإرهاب البحري.

–يعتبر مفهوم الدول الفاشلة خانة تصنيفية للدول وكذلك خانة تحليلية للكشف عن الديناميكية الأمنية،السياسية،الاقتصادية والمجتمعية لهذه الدول،فهو بذلك مفهوم تحليلي يخدم الأكاديميين والباحثين ومفهوم عملياتي للمنظمات الدولية ومختلف أطراف المجتمع الدولي .

–إن غياب تعريف موحد للدول الفاشلة يفرض الرجوع لمؤشرات الفشل الدولاتي وعدم الوقوف عند المصطلحات التي تقدم ، وذلك لتشخيص الظاهرة .

على المستوى النظري :

– إن مراجعة التصور التقليدي للأمن لم يكن نتيجة لظهور الدول الفاشلة ،ولكن جاء ليعكس التحولات الدولية ويحتوي انكشاف تهديدات جديدة تجاوزت الطابع العسكري الدولاتي ،وهو ما يدحض إحدى فرضيات الدراسة التي ربطت مراجعة التصور التقليدي للأمن بظهور الدول الفاشلة .

– بالرغم من الاختلاف الأنطولوجي و الإبستمولوجي بين التصور التقليدي للأمن والتصورات التي تتبنى مفهوم موسع للأمن ،إلا أن مجملها ترتبط بشكل أو بآخر بالتصور الواقعي للأمن ،وتتفق جميعا في أن الدولة كفاعل أمني مازالت هي الفاعل الأكثر تأثيرا في حفظ الاستقرار الأمني.

– تظهر التصورات النظرية للدول الفاشلة إلى انه بالرغم من توسع مفهوم الأمن وتجاوز البعد العسكري الاستراتيجي إلا أنً "الدولة" ما زالت وحدة تحليل مركزية في الدراسات الأمنية ،و ما حدث هو تحول الاهتمام من سلوكيات الدول القوية نحو أوضاع الدول الضعيفة.

-إن التحليل النظري للدول الفاشلة يدمج بين التصور التقليدي الذي ينظر للدولة ضمن إطار سيادي متنازع عليه ،وما بين الأطروحات النظرية التي تبحث في عولمة الأمن وتتبنى مفهوم موسع للأمن.

على المستوى العملي:

- الفشل الدولاتي لا يقتصر على مجال واحد فقط ، وإنما يشمل مختلف المجالات: السياسية، الأمنية الاقتصادية، المالية و القانونية، وهو مرتبط بثلاثة أطراف هي السلطة السياسية ،المجتمع الداخلي و المجتمع الدولي ،وهو ما يدحض الفرضية التي تحصر الفشل الدولاتي في البعد الأمني فقط.

- يعتبر الفشل في إدارة المشاريع التنموية بعد جوهري في الفشل الدولاتي وعامل أساسي في حالة اللاإستقرار، لأن الاقتصاد هو الذي يحرك مختلف المؤسسات ويضمن فعالية أداءها، ولكنه يرتبط بشكل وثيق بالعامل المؤسساتي أي بالبعد السياسي،لأن هذا الفشل هو نتيجة مباشرة لعدم قدرة المؤسسات السياسية على تنفيذ إستراتيجيات اقتصادية تضمن من خلالها تحقيق احتياجات مواطنيها فتحقق القبول الشعبي لحكمها وسياساتها ،وتمكنها من تقوية البنى السياسية وأجهزة الضبط.

-الفشل الدولاتي درجات ،ويتراوح ما بين الضعف الهيكلي والمؤسساتي والانهيار الكلي للنظام ،فقد تدخل الدولة في مرحلة ضعف قد تتحول بشكل تدريجي نحو الانهيار بسبب عدم القدرة على توفير المتطلبات الأساسية لبناء دولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها،كما قد يبدأ الفشل بالانهيار الكلي ،ثم يدخل في مرحلة العجز بعد محاولات إعادة البناء .

-إن الفشل الدولاتي صفة متغيرة،وليس صفة ثابتة وهو ما يفسر تغير قائمة الدول الفاشلة من سنة إلى أخرى، وهذه الصفة المتغيرة ترتبط بطبيعة العلاقة بين الجهاز الدولاتي و مختلف التراكيب المجتمعية وحسب القواعد التي تتفاعل من خلالها هذه التراكيب و المبادئ التي تسير وفقها النخب الحاكمة ،لذلك فان الفشل الدولاتي لا يتعلق في جميع الحالات بغياب القدرة على الأداء وعدم رشادة إدارة الموارد البشرية والمادية ،ولكن يتعلق كذلك بغياب الإرادة السياسية.

-هناك علاقة وطيدة بين الاستقرار الأمني والأداء الجيد للدولة فحالة اللاإستقرار الذي تشهده الدول الفاشلة هو نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الدولتية على التفاعل ومواجهة التغيرات والتطور الداخلي من جهة ،ومن جهة أخرى عدم قدرتها على مواجهة أسباب اللاإستقرار من الفقر والبطالة والعنف البنيوي وعجزها على توفير الاستقرار المادي والمعنوي ،وهو ما يثبت الفرضية المركزية للدراسة التي تشير

إلى انه كلما ازداد العجز الوظيفي للدول في الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية ازدادت تهديدات الاستقرار الأمني المحلي والدولي.

– إن طبيعة العلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة وبين الفشل الدولاتي تختلف من تهديد إلى آخر ،كما أن هذه التهديدات ذات طبيعة تفاعلية ،فلا يمكن الحديث مثلا عن الحرب الأهلية كتهديد امني دون الإشارة إلى ما تخلقه حالة العنف هذه من تهديدات للأمن الإنساني ،ولا يختلف الأمر عن الإرهاب أو الجريمة المنظمة.

– ظاهرة الدول الفاشلة انكشفت بعد نهاية الحرب الباردة وكان ينظر للتحديات التي تخلقها نظرة إنسانية ،إلا أن الظاهرة اكتسبت أهمية إستراتيجية على مستوى الأجندات الأمنية لمختلف الفواعل العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وجاء ذلك في سياق خطابات الأمننة و التباين في المدركات الأمنية و التهديدات المحتملة .

– يعتبر البعد المحلي للأمن ممثلا في مستوييه الأمن القومي والأمن الإنساني أكثر تأثرا بالفشل الدولاتي من البعد الخارجي وخاصة البعد الدولي،حيث تبين من خلال الدراسة أن الدول العاجزة عن أداء التزاماتها تجاه مواطنيها تشكل تهديد مباشر لهم من حيث أنها تصبح غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها من سلع مادية ومن احتياجات معنوية وحتى حفظ البقاء .كما أن أمنها القومي موضوع تهديد من جهة من سلسلة الانهيارات التي تمس القطاعات التي تشكله، ومن جهة أخرى من إمكانية التدخل الخارجي في شؤونها ،بذلك فان الدول الفاشلة تشكل مصدرا مؤكدا لتهديدات الأمن الإنساني والأمن القومي.

– أمام عدم قدرة الدولة على أداء وظيفتها كفاعل أمني والسيطرة على حدودها تتحول بعض التهديدات الأمنية إلى تهديدات عبر وطنية،لكن العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات عبر الوطنية كالإرهاب تجارة المخدرات والقرصنة ليست علاقة وظيفية وطردية ،فليست جميع أقاليم الدول الفاشلة تأوي تنظيمات إجرامية أو إرهابية عبر وطنية ، فهذه التهديدات وان كانت موجودة في بعض الدول الفاشلة فذلك نتيجة لتفاعل جملة من الظروف ،التي ارتبطت بشكل أو بآخر ببعد خارجي سواء كان كيان دولاتي أو فواعل من غير الدولة تشجع هذه الجرائم عبر الوطنية، أو بسياق دولي معين.

– إن مواجهة الفشل الدولاتي يتطلب البحث عن مقاربة شاملة، متعددة الأبعاد ومتنوعة الحلول، تشرك مختلف الفواعل الدولية، الإقليمية و حتى الفواعل غير الدولتية، تدعو للارتقاء التنموي الاقتصادي والاجتماعي وزيادة معايير الجودة السياسية لهذه الدول وتقوية الشفافية بشكل يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة على حدا ، وليس حلول نمطية تندرج ضمن الهيمنة التفكيكية على العالم، فالدولة الفاشلة هي مشكلة مركبة تقتضي حلولا مركبة، وطالما أن العالم يوجه حسب المصالح البراغماتية لبعض الأطراف، فإنه يمكن توقع مزيد من الدول الفاشلة، وتدهور حالات دول أخرى لدرجة الانهيار.

الملحق رقم 03

الدليل التراتبي للدول الفاشلة وفق صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية

FUND FOR PEACE&FOREIGN POLICY

2010

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ– ي
الفصل الأول: الإطار النظري تأسيس نظري وضبط مفاهيمي	11 – 69
المبحث الأول: الدور الأمني للدولة وفق التصورات النظرية	11
المطلب الأول: مركزية الدولة في التصور التقليدي للأمن.	12
المطلب الثاني: الدور الأمني للدولة على ضوء المفهوم الموسع للأمن.	16
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في المفهوم الموسع للأمن.	28
المبحث الثاني: : التأصيل النظري لظاهرة الدول الفاشلة	36
المطلب الأول التصورات النظرية للدول الفاشلة :بحث في أصل الظاهرة وتطورها	36
المطلب الثاني تأثير الفشل الدولاتي على الدائرة الأمنية.	41
المبحث الثالث:الإطار المفاهيمي للدراسة	51
المطلب الأول التطور المتدرج لإثراء مفهوم الدولة الفاشلة بين التنظير العلمي والتنظير الاستراتيجي	51
المطلب الثاني: ضبط إجرائي للمفاهيم الأمنية	57
خلاصة الفصل الأول	69
الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدول الفاشلة:مؤشرات الفشل الدولاتي،أزمات النظم السياسية وعرض للحركيات السببية	118-70
المبحث الأول: التقارير العالمية للدول الفاشلة: رؤى مختلفة ومؤشرات متباينة.	70
المطلب الأول: دليل الدول الفاشلة وفق مركز السياسة العالمية :قياس لأداء النظام وقابلية الفشل في عصر العولمة	70
المطلب الثاني: دليل الدول الفاشلة وفق مركز بروكينغز.	79
المطلب الثالث: منهجية البنك الدولي في تقييم الفشل الدولاتي.	83

المطلب الرابع: قراءة في دليل الدول الفاشلة لصندوق دعم السلام ومجلة السياسة العالمية	86
المبحث الثاني الأزمات الهيكلية في الدول الفاشلة :تحد للأداء النظمي والاستقرار الأمني.	97
المطلب الأول: أزمة الشرعية.	98
المطلب الثاني: أزمة المشاركة.	99
المطلب الثالث: أزمة التوزيع.	101
المطلب الرابع:أزمة التغلغل	102
المبحث الثالث: مسار الفشل الدولاتي بحث في الحركيات السببية	103
المطلب الأول: الحركيات السببية الداخلية للفشل الدولاتي	104
المطلب الثاني: الحركيات السببية الخارجية للفشل الدولاتي	110
خلاصة الفصل الثاني	118
الفصل الثالث: تهديدات الاستقرار الأمني في الدول الفاشلة	171-119
المبحث الأول: الحرب الأهلية كتهديد لقطاعات الأمن القومي: بداية مسار الفشل الدولاتي	119
المطلب الأول: الحرب الأهلية والقطاع السياسي/العسكري: نحو أزمة مؤسساتية.	120
المطلب الثاني: الحرب الأهلية والقطاع الاقتصادي:توقف لمسار التنمية و النمو	129
المطلب الثالث: الحرب الأهلية والقطاع المجتمعي:نحو معضلة الأمن المجتمعي.	134
المبحث الثاني: تهديدات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة	138
المطلب الأول:الفقر و الأمراض في الدول الفاشلة :تحديات عبر قطاعية.	138
المطلب الثاني:حركة اللاجئين في الدول الفاشلة	144
المطلب الثالث: تجنيد الأطفال في الدول الفاشلة:مظهر ونتيجة للا امن الإنساني	149
المبحث الثالث: الدول الفاشلة كمصدر لتهديدات الاستقرار :إرهاب تجارة مخدرات قرصنة	155

المطلب الأول: الدول الفاشلة مناطق آمنة للقواعد الإرهابية.	156
المطلب الثاني:تجارة المخدرات في الدول الفاشلة تهديد للاستقرار عبر الاقليمي	164
المطلب الثالث: القرصنة البحرية في الدول الفاشلة: تهديد للاستقرار البحري	174
خلاصة الفصل الثالث	184
الخاتمة	185
الملاحق	191
قائمة المراجع	205
فهرس الأشكال	224
فهرس الجداول	225
فهرس المحتويات	226